www.kassioun.org

930

الاثنين 9 ايلول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

حماية الليرة حمايةٌ للشعب

يرتفع سعر صرف الدولار في السوق السوداء بشكل تدريجي ومستمر منذ عام تقريباً، ولكنه خلال الأسابيع الماضية قد ارتفع بوتائر ثابتة ويومية على وقع الجمود الاقتصادي الذي تعاني منه البلاد، والتناقضات التي تتفاعل وتطفو على السطح في بنية الفساد السوري الكبير.

إن ارتفاع الدولار هو مؤشر يُكثّف الكثير من الأمور، فاقتصاد البلاد ممثلاً بليرتها ينحدر بوتائر ثابتة، ويزداد طلب كبار حائزي الليرة على الدولار، العملة الدولية المعتمدة لدى الأطراف التي تفرض عقوباتها على السوريين. وفي ظل كل هذا صمت مطبق في الأوساط الرسمية والحكومية، وترك الليرة لمصير تفاعل قوى: الفساد والمضاربة.

إن لحماية الليرة آليات عديدة، ولا يجب أن تتعدى الآجال قصيرة ومتوسطة الأجل. وفي صلب هذه الآليات، تحجيم الطلب على الدولار لحد إيقاف التعامل به ليس فقط في التداولات، بل في التجارة الخارجية للمواد الأساسية التي يجب أن تشكل معظم الاستيراد السوري في اللحظات الحالية.

إن تحجيم الطلب على الدولار يتطلب أولاً: منع تهريب الأموال للخارج، العملية التي لها قنوات شرعية عبر المنظومة المالية والمصرفية، وغير شرعية عبر طرق أخرى. وثانياً: بإنهاء ثقل التجارة الخارجية والاستيراد تحديداً، الذي يغذّي الطلب على الدولار، ويعتمد على نفوذ كبار قوى السوق، وعلاقاتهم الاقتصادية وحساباتهم الخارجية، بل ويعتمد على تمويل جهاز الدولة لهم بالقطع الأجنبي منخفض الثمن، الأمر الذي يتيح هامش مضاربة وربح من سعر الدولار المرتفع في السوق السوداء.

إن تلبية الطلب الخارجي باستخدام العملات الأخرى، مسألة ملحّة لأي بلد يخضع لعقوبات. إذ كان من الضروري منذ البداية، فتح حسابات رسمية بعملات الدول الصديقة والمستعدة لتجاوز العقوبات، وإدارة التجارة الخارجية عبر جهاز الدولة وباتفاقات رسمية معلنة دون وسطاء، وهو إجراء لم يتم السير نحوه بسبب المنع والإعاقة التي فرضتها مصالح منظومة الفساد الكبير، التي اتخذت التجارة والمضاربة واحداً من أهم مصادر ربحها في الأزمة، وأدارت السياسة الاقتصادية والنقدية طوال سنوات الأزمة على الأقل بالطريقة التي تُفقد الليرة كل عناصر قوتها، وتعزز موقع الدولار.

لا يمكن تجاوز العقوبات وآثارها، طالما أن بنية الفساد المركزية تعتاش من تحميل عموم السوريين أوزار العقوبات الأمريكية، ومن خسارة الليرة وربح الدولار. ولا يمكن تجاوز العقوبات والأزمة الاقتصادية وما يترتب عليها من فوضى وعدم استقرار سياسي، إلا بسياسات على النقيض من مصالح الفساد الكبير... الذي كان وما زال يمارس إرهاباً اقتصادياً يؤسس باستمراره لمستوى جديد من الفوضى والخطر على البلاد.

قطاع التأمين مزيد من الأرباح على حساب الصحة

[15]

شؤون عمالية

زيادة الأجور، عا الوعد يا كمون؟!

02

ملف «سورية 2019»

من الذي يعرقل اللجنة الدستورية ولماذا؟

05

شؤون محلية

جامعات الربح الخاصة

10

شؤون اقتصادية

مليونا طن من القمح... ومثلها من الشعير

12

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

قد تكون بالونات اختبار؟

تعددت الآراء والهدف واحد، هذا ما يمكن استنتاجه من جملة الآراء التي باتت تتوارد بالجملة على وسائل الإعلام المقروء والمسموع منه، حول هل بإمكان الحكومة أن تزيد الأجور؟ وما هي التوقعات المحتملة في حال زيادتها على موارد الدولة وقدرتها على تأمينها أو لمن ستزاد الأجور؟.

في لقاء على إحدى الشاشات المحلية مع عضو في مجلس الشعب، أدلى بدلوه بهذا الصدد، حيث أكّد في بداية الحديث على أن الأجور هزيلة ولم تعد تلبي متطلبات العمال والموظفين، وهذا إقرار علني من عضو في مجلس، المفترض فيه أنه يراقب عن كثب المتغيِّرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ليرى تأثير تلك المتغيرات على حياة العباد والبلاد. وبالتالي، يكون له موقف معلن منها سواء كانت إيجابية أو سلبية، وتحديد الموقف يعني المحاسبة، هذا ما كُلّف به المجلس من ضمن مهماته دستورياً.

بالعودة إلى صديقنا العضو في المجلس تابع قائلاً إن الحصار الاقتصادي واحد من أهم المسببات في عدم قدرة الحكومة على زيادة الأجور، هذا الكلام فيه جزء من الصحة، ولكن الحصار تأثيره فقط على الفقراء، ومنهم العمال والعاملون بأجر، وأصحاب المليارات يبدو أن الحصار قد أفادهم، ويتمنون أن يطول، لأنهم في مثل هكذا أوضاع فإن الأبواب مشرعة لهم ليحققوا مزيداً من الأرباح بسبب غياب دور الدولة عن تأمين مستلزمات الشعب بأغلبيته الفقيرة، وأوكلت المهمة بتأمين تلك المستلزمات عن طريق الدول التي تفرض على شعبنا حصارها الجائر، مع أن هناك إمكانية كبيرة لطرق أخرى، ولكن هذه الطرق الأخرى لا تؤمن تلك الكمسيونات التي يتورم بها ناهبو الثروة ولقمة الشعب، ولهذا لا يلجؤون إليها. خلاصة الحديث لصديقنا إنّ الدولة ليس بإمكانها عمل ما هو واجب عمله.

الحديث الأخطر مما قدمنا هو اقتراح أحد «الخبراء» الاقتصاديين، بأن تجري الزيادة المرتقبة على الأجور من خلال رفع ما تبقى من دعم على الخبز والمشتقات النفطية، إن كان هناك بقايا دعم، وهذا الرفع يؤمن الموارد الكافية للدولة كي تزيد الأجور، وفي هذه الحالة المقترحة الشيطانية نكون أمام حالة شبيهة بالمثل القائل «الشعرة التي قصمت ظهر البعير».

لا نعتقد أن الآراء التي عرضت هي مجرد آراء لأشخاص يعبرون بها عن وجهات نظرهم، وهي أيضاً ليست بريئة كبراءة الذئب من دم يوسف، بل هي تعبير عن توجهات يمكن أن تحدث كما حدث قبلها، ولكن قبل حدوثها يُراد معرفة صداها وتأثيراتها المحتملة على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل، على الأصعدة كافة، فهل تجربة الأزمة غير كافية حتى الآن لأصحاب العقد والربط.

زيادة الأجور عا الوعد يا كمون؟!

تعاني الطبقة العاملة السورية- في أوضاعها المعيشية وحقوقها العامة منذ أن تبنت الحكومات المتعاقبة السياسات الاقتصادية الليبرالية- من الهجوم على مكتسباتها وحقوقها الاجتماعية، وتستمر بقضم ما تبقى من هذه الحقوق، تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولي، ولرغبة قوى رأس المال، والذي يأتي في مقدمتها: الهجوم المستمر على الأجور من خلال زيادة الأسعار على السلع الضرورية في حياة العباد، معتقدةً بأن العمال لن يستطيعوا الدفاع عن حقوقهم ومكاسبهم نتيجة الظروف التي تحيط بالطبقة العاملة السورية، وفقدانها لحق الإضراب كأحد أهم أدواتها في الدفاع عن تلك الحقوق والمكاسب.

■ عادل ياسين

عمال القطاع الخاص، هذه الشريحة المهمشة من الطبقة العاملة، والمنسية حقوقها، عندما تلتقي مع أي عامل منها، تعصف المطالب بالجملة، فمن ضعف الرواتب والأجور الهزيلة، إلى هضم الحقوق والمكتسبات، ويزداد عليها الافتقاد إلى عقود عمل واضحة وموثقة لدى وزارة العمل، إضافةً إلى حرمانهم من مظلة التأمينات الاجتماعية، وغياب التنظيم النقابي، وكل هذه المطالب تبقى صعبة المنال في ظل تعسف الكثير من أرباب العمل، ولجوئهم إلى وضع سيف التسريح على رقاب عمالهم ساعة يرغبون ذلك، من خلال استقالات مكتوبة مسبقاً من العمل، والتي تجري رغم أنف الجميع بما فيه القانون، أو عن طريق براءات الذمة التي يُلزَم العمال بتوقيعها قبل بداية أي عمل، مهما كانت المنشأة صغيرة أم كبيرة، أو من خلال المادتين 64، و65، إن كل ذلك يتم بقوة سلطة رب العمل والقانون الذي منحه تلك السلطة، والعامل مجبرٌ على الرضوخ، حيث لا حول له ولا قوة، من أجل الحصول على فرصة العمل وعدم ضياعها.

إن وجود الأنظمة والقوانين هو من أجل حماية العمال وصون كراماتهم لا لهضم حقوقهم، وعلى النقابات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تطبيق الأنظمة، والتحرك من أجل هؤلاء العمال، لأن إعطاء العمال حقوقهم الواجبة لهم هو الأساس في أي نهوض اقتصادي واجتماعي.

أما العمال المؤقتون والعاملون على الفاتورة والموسميون وغيرهم من فئات العمال التي تفتق الذهن الليبرالي الذي يستند إلى قاعدة «أن لا عمل دائم لوظيفة دائمة» فهم محرومون من الإجازات والمكافآت، وطبيعة العمل والطبابة وغيرها، رغم صدور التشريعات التي تمنحهم صفة العمال الدائمين، ولم يتم تثبيت العديد منهم، ويجري الالتفاف عليها بصيغة مختلفة، المهم فيها ألّا يصل هؤلاء العمال إلى مرحلة الاستقرار الوظيفي والنفسي، لذلك لابد من استمرار المطالبة بتعديل أوضاع هؤلاء العمال، والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وأهمها: تثبيتهم في أماكن عملهم..

إن هذا النهج الاقتصادي بمقدماته ونتائجه، أدى إلى تفاقم الأزمات الكبرى، ومنها: الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، حيث انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على مستوى معيشة الطبقة العاملة السورية بشكل عام، وجعلت العمال يئنون تحت وطأة الفقر والحاجة، إن هذا الوضع العام الكارثي الذي تعيشه الطبقة العاملة السورية، والذي أوصلت إليه السياسات الحكومية، حيث تصبُّ ضمن هدف معين واتجاه واحد، وهو إضعاف الاقتصاد الوطني، ووضعه تحت رحمة وقيادة قوى السوق، وإلّا ماذا تعني إعاقة شركات القطاع العام عن الإنتاج؟ وماذا يعني تأجيرها؟ وماذا يعني طرح جزء من الشركات أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار أو التشارك؟ وماذا يعني عدم زيادة الأجور بما يؤمن حاجات العمال المعيشية وسواها؟

إن زيادة الأجور الآن ضرورة ملحّة، ومطلب وطني عاجل، وزيادة الأجور زيادة مجزية متناسبة مع ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وإن التأخر في هذه الزيادة يعني مزيداً من الإفقار، ومزيداً من تسلط وتحكم أرباب العمل في مصير الملايين من العمال، الطبقة العاملة هي المنتجة للخيرات الرئيسة في المجتمع، وهذه الأجور الهزيلة هي تبديد لوقتها وجهدها وعرقها وطاقتها وللثروة الوطنية.

ماذا يعني طرح جزء من الشركات أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار أو التشارك؟

الصحة والسلامة المهنية

يحق لكل النّاس أن تتوفر لهم شروط عمل عادلة ومناسبة لقدراتهم وإمكاناتهم الفنية والتعليمة، إلا أنه يوجد مئات الملايين من الناس في العالم يعملون في ظل شروط غير عادلة وغير مناسبة.

■ نبيك عبد الفتاح

تعرف الصحة والسلامة المهنية بأنها تلك القواعد والأسس التي تهدف إلى حماية العاملين من مختلف أنواع المخاطر المرتبطة بالعمل وظروفه وبيئته، وذلك من خلال معالجة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى هذه المخاطر التقنية والشخصية، بحيث يبقى العمال بصحة بدنية وعقلية سليمة ودائمة، ولا تقتصر متطلبات الصحة والسلامة المهنية في الحقيقة على بيئات العمل فقط، بل هي منظومة يتم تطبيقها في كافة مناحي الحياة اليومية للإنسان، حيث يحتوي المنزل والشارع ومكان العمل على مصدر من مصادر الخطر، ولكن يبقى مفهوم الصحة والسلامة المهنية باتباع القواعد اللازمة لتقليل وقوع أية حوادث ناتجة عن مصادر الخطورة، التي لا تخلو منها بيئة ما، وبخاصة بيئة العمل الصناعية. وقد حددت منظمة الصحة العالمية، ومكتب العمل الدولي أهداف الصحة المهنية فيما يأتي:
1- إلحاق العامل بالعمل الذي يتلاءم مع قدراته النفسية والبدنية، بحيث يتحقق الانسجام بين العمل والعامل.
2- حماية العامل في بيئة العمل من الأخطار الناجمة عن وجود عوامل تضر بصحته.
3- ضمان عدم حرمان العامل من أسباب الصحة بسبب ظروف عمله.
4- العمل على تحقيق أعلى درجات اللياقة الاجتماعية والنفسية والبدنية للعمال في كل مجالات العمل والمحافظة عليها.

وقد بيّنت جميع الأبحاث أنّ الصحة الجيدة للعمال وسلامة أماكن العمل تعود بنتائج مالية أفضل على طرفي الإنتاج، كما تشير الأبحاث إلى أنه كُلّما طالت فترة المرض، كان احتمال عودة العمال إلى العمل أقل. وبعد ستة أشهر من الغياب عن العمل، تكون هناك فرصة 50% فقط بالنسبة للعامل حتى يتمكن من العودة بنجاح. وتقع مسؤولية تحقيق وتنفيذ مهام الصحة والسلامة المهنية على أطراف الإنتاج الثلاثة مجتمعين الحكومة وأرباب العمل والنقابات:

– فالحكومات تقع على عاتقها مسؤولية وضع التشريعات وسن القوانين التي تؤمن مراقبة تنفيذ قواعد الصحة والسلامة المهنية والنظم، من خلال مفتشي العمل والصحة والسلامة المهنية. – وعلى أرباب العمل تقع مسؤولية تنفيذ قواعد وشروط الصحة والسلامة المهنية ووضعها في التنفيذ العملي، عبر تزويد العمال الذين يتعرضون للمخاطر بوسائل الوقاية الشخصية الضرورية والمناسبة لطبيعة العمل والخطر الناجم عنه لمنع حدوث المرض المهني، وإصابات العمل، وكذلك أيضاً توفير وسائل الوقاية العامة، وتأمين جو عمل مناسب وتحقيق بيئة اجتماعية وإنسانية.
– أما النقابات وممثلو العمال فتقع عليهم مسؤولية التوجيه وتوعية العمال في مجال الصحة والسلامة المهنية، والمشاركة في لجان الصحة والسلامة المهنية في المنشآت، ومتابعة تطبيق هذه القواعد والنظم في المنشآت والعمل.

الطبقة العاملة

اتفاقية للأجور بعد 8 سنوات من إضراب عمال هيونداي

وافق اتحاد عمال هيونداي موتورز على اتفاقية الأجور، واتفاقية المفاوضة الجماعية، بعد 8 أعوام من المطالبة تم التوصل فيها إلى الاتفاقية عن طريق الإضراب العمالي، وفقاً لما أعلنه الاتحاد يوم 2019/9/3. وقال إن 56% من العاملين أدلوا بأصواتهم عن اتفاقية الأجور والمفاوضة الجماعية في الاقتراع الذي أقيم يوم 2019/9/2. وكان العمال ينظمون إضراباً كل عام خلال السنوات الـ 8 الماضية، ومن الجدير ذكره أن الاتحاد طالب بزيادة بمقدار 5% على الراتب الشهري، وفي نسبة 30% من أرباح الشركة الصافية في السنة، وقد نص الاتفاق على زيادة 1,7% على الراتب الشهري، ومكافأة أرباح تعادل راتب شهر ونصف الشهر، بالإضافة إلى مكافأة على أساس الأداء، لكل عامل حسب عدد سنوات العمل. ويُذكر أن أرباح هيونداي الصافية بلغت 1,87 تريليون وون خلال 12 شهر الأخيرة حتى آذار 2019.

إضراب عمال مجمع طحكوت في قسنطينة

قام عمال مجمع طحكوت للنقل الجامعي بإضراب يوم 2019/9/3 في قسنطينة الجزائرية، مطالبين بدفع أجورهم المتأخرة منذ شهرين لأسباب غير منطقية. وشمل هذا الإضراب العمال «السائقين والميكانيكيين وغيرهم» للمطالبة بدفع أجورهم لشهري تموز وآب 2019، وصرح المحتجون أنهم وجهوا إشعاراً بالإضراب إلى إدارة مجمع طحكوت للمطالبة بدفع أجورهم. وقال أحد العمال المحتجين إنهم «مصرّون على مواصلة حركة الإضراب» حتى تلبية مطالبهم، وأننا كنا على درجة عالية من الصبر رغم أنه ليس لدينا دخلٌ آخر. ككل عامل مضرب عن العمل، إن العمال على وعي تام بمشاكل المؤسسة، لكنهم يتساءلون عن سبب تأخر تسوية أوضاعهم المالية.

إضراب عمال مطار سخيبول- أمستردام

أجّل مطار سخيبول في أمستردام في هولندا، وألغى أكثر من 60 رحلة جوية يوم الاثنين الموافق 2 أيلول، بسبب إضراب عمال الخدمات الأرضية في شركة طيران كيه.إل.إم. وقالت نقابات العمال من المقرر القيام بمزيد من الإضرابات في وقت لاحق من الشهر الجاري، إذا لم تحقق الشركة مطالب العمال، ويهدف الإضراب الذي استمر ساعتين، من الساعة السادسة وحتى الثامنة، الضغط والتأثير على المفاوضات الجارية بين نقابات العمال وشركة كيه.إل.إم الذراع الهولندية لشركة إير فرانس– كيه.إل.إم بشأن الأجور وأوضاع العمل، وتطالب نقابات العمال بزيادة قدرها 8% في الأجور على مدى عامين، بالإضافة إلى توفير عدد أكبر من العمال في دوام كامل وتحسين ساعات العمل.

عمال تازيازت في إضراب مفتوح

أعلن الاتحاد العام لعمال موريتانيا أن مندوبي عمال شركة تازيازت قرروا بدء إضراب عمالي مفتوح ابتداءً من يوم الاثنين 2 أيلول، وذلك بعد فشل المفاوضات بين المندوبين وإدارة الشركة. وجاء في بيان الاتحاد: على إثر فشل المفاوضات، قرر عمال كنروس تازيازت الدخول ابتداء من يوم غد في إضراب مفتوح عن العمل للمطالبة بتلبية المطالب المدرجة في العريضة، التي تم إيداعها لدى إدارة الشركة في 19 من شهر آب المنصرم. وقال البيان بدا من الواضح أن إدارة الشركة بصدد التراجع والنكوص عن التزاماتها السابقة وتحاول فرض أجندتها الخاصة، من خلال العمل على سلب مزايا العمال وحقوقهم المكتسبة، وهذا يُعَدُّ انتهاكاً للحق في المفاوضة الجماعية الذي تكرسه التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. وأوضح البيان نعرب عن تضامننا الكامل ودعمنا التام للحركة الاحتجاجية لعمال كنروس تازيازت الرامية إلى تحقيق مطالبهم المشروعة

قانون العمل رقم /17/ من يملك القلم الأخضر؟ «1»

هذا غيض من فيض العقوبات الإضافية التي تفصل على مزاج أرباب العمل الذين منحهم- قانون العمل رقم /17/ للقطاع الخاص- حق الفيتو، وأعطاهم التوقيع بالقلم الأخضر تماشياً مع مصالحهم الطبقية، وتعاظم الربح لديهم على حساب الطبقة العاملة بسواعدها وأدمغتها التي تنتج الثروة، ولا تملك قوت يومها، ليتنعم من لا ينتج بالسلطة التي تفرض توزيع الثروة الجائر، في ظل اقتصاد ينحاز إلى رؤوس الأموال على حساب الشعب الفقير، وفي ظل ديمقراطية شكلية تراعي مصالح الفاسدين الكبار، وتقمع كل صوت يعلو ضدهم.

■ وائل منذر

تنص المادة 90 من قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 للقطاع الخاص على ما يلي: على كل صاحب عمل يستخدم خمسة عشر عاملاً فأكثر أن يضع نظاماً داخلياً للعمل لديه، ولائحة للجزاءات، على أن يتم اعتمادها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وبعدها يعلن النظام الداخلي ولائحة الجزاءات في مكان العمل بشكل ظاهر. وبالتالي، اعتمدت الكثير من معامل ومنشآت القطاع الخاص لائحة الجزاءات لقانون العمل رقم /17/ لعام 2010 كما اعتمدت نظاماً داخلياً لهذه المعامل. وقد نصت المادة رقم /2/ من لائحة الجزاءات تندرج العقوبات المقررة في المادة 98 من قانون العمل على النحو التالي «1- التنبيه. 2- الإنذار الكتابي. 3- حسم أجرة يوم واحد. 4- الحسم من الأجر الأساس بما لا يزيد عن خمسة أيام في الشهر الواحد. 5- تأخير موعد استحقاق الترفيع الدوري لمدة لا تزيد عن سنة. 6- الحرمان من الترفيع الدوري. 7- الفصل من الخدمة وفقاً لأحكام قانون العمل» وقد نصّت المادة رقم 8 صراحة أنه: لا يجوز اتخاذ أي إجراء عقابي أو فرض أية عقوبة عن فعل أو مخالفة غير منصوص عليها في لائحة جزاءات عقابي أو فرض أية عقوبة عن فعل أو مخالفة غير منصوص عليها في لائحة جزاءات المنشأة المعتمدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ولا بد من التذكير ببعض هذه العقوبات على سبيل المثال لا الحصر، كعقوبة التوقيف عن العمل مدة تزيد عن ثلاثة أيام دون سابق تنبيه أو إنذار كتابي أو حتى التدرج في سلّم العقوبات الواردة في المادة 98 من قانون العمل، حيث يتم توقيف أي عامل عن عمله دون احتساب أجره طيلة مدة التوقيف، مع اشتراط إعادته إلى عمل آخر مختلف عن طبيعة عمله السابق، وهناك عقوبة الفصل من العمل وإنهاء الخدمة دون أي تعويض للعامل الذي يقوم بالتدخين أثناء العمل، علماً أن المخالفات التي تتعلق بسلوك العامل، ومن خلال التدقيق في حالات الفصل من العمل بذريعة التدخين، تبين أن جميع العمال المفصولين تميزوا بأنهم نشطاء في النضال المطلبي من أجل زيادة الرواتب والأجور وتحسين بيئة وشروط العمل، وجميعهم لا يؤمن بالتزلّف والولاءات الشخصية لأرباب العمل على حساب كرامتهم وحقوق زملائهم العمال. وعقوبة التوقيف أو الفصل من العمل بسبب تناول المشروبات الساخنة «المتة» مثلاً، مع جواز السماح بشرب الشاي والقهوة دون عقوبات، وقد برّر أحد أرباب العمل هذه العقوبة بأن تناول المتة يؤدي إلى اجتماع العمال، وبالتالي الإنصراف عن العمل في أحاديث مضرة بالعمل وسير العملية الإنتاجية.

ورد في المادة 10/ب من لائحة الجزاءات «تودع المبالغ المحسومة من أجر العامل في صندوق خاص لتحقيق خدمات اجتماعية لصالح عمال المنشأة»، وهذا يعني إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي يقدم خدمات اجتماعية، مثل المبالغ والإعانات في حالات الزواج والولادة والوفاة، وإصابات العمل وإجراء العمليات الجراحية، وإقامة أنشطة ترفيهية، مثل الرحلات أو المباريات الرياضية.. إلخ، وهنا لابدّ من الإشارة إلى أنّ بعض أرباب العمل وضع يده على المبالغ المحسومة من أجور العمال المعاقبين بعقوبة الحسم لمصلحة زيادة الأرباح لديه، وتجاهل تنفيذ نص المادة 10/ب في ظل غياب الرقابة والمحاسبة من الجهات المعنية، وعلى رأي المثل الشعبي القائل «يعطيك بيده اليمنى ويأخذها بيده اليسرى».

نقابات العراق تطالب بقانون التنظيم النقابي

أكد الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق أن مشروع قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين مازال يراوح مكانه منذ فترة طويلة في انتظار إرساله من قبل الحكومة إلى البرلمان من أجل المصادقة عليه. وعبر الاتحاد في بيان له، عن خشيته من أن تؤدي التجاذبات السياسية إلى عدم تشريع مشروع القانون في القريب العاجل.

■ محرر الشؤون العمالية

وأعلن الاتحاد عن تنظيم وقفات احتجاجية واعتصامات من أجل الضغط على الحكومة العراقية والبرلمان لطرح مسودة القانون تمهيداً لتشريعه، وذلك في إطار حملة نقابية مفتوحة لجميع النقابات العمالية.

يُشار إلى أن العمل النقابي في القطاع العام ممنوع منذ عام 1987 وخاصة لعمال النفط والسكك الحديدية والموانئ وغيرهم، واستمر هذا المنع مع الحكومات المتعاقبة بعد سنة 2003، وقد ناضلت العديد من النقابات العمالية في العراق من أجل حقّ التنظيم النقابي لعمال القطاع العام وأطلقت العديد من الحملات، وأثمر هذا النضال صدور الأمر الديواني رقم 18 لعام 2018 الذي أعد مسودة مشروع قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين، وكان ذلك انتصاراً للطبقة العاملة العراقية. إلّا أنه ما يزال يراوح في مكانه حتى هذه اللحظة، لذلك بدأت النقابات العمالية هذه الحملة.

أكّد رئيس الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق، ورئيس النقابة العامة للعاملين في القطاع النفطي عبد الكريم سويلم أبو وطن أنّ الحملة النقابية التي ينظمها الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق تشمل كل الفروع والنقابات للمطالبة بتشريع قانون التنظيم النقابي للعمال والموظفين.

ويشارك في الحملة الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق، واتحاد نقابات النفط والبتروكيمياويات، والاتحاد العام للنقابات العمالية والمهنية، واتحاد نقابات النفط في العراق، والاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، واتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق.

في نفس السياق، قال سعيد نعمة رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال والموظفين في العراق إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تنتهك الحريات النقابية ولا تشرع القوانين التي تمس حياة العمال. وجاء في بيان الاتحاد أن الحكومة لم تشرِّع حتى الآن قانون المنظمات النقابية للعمال وتقاعد العمال ولم يتم تطبيق قانون العمل، والتأمين الصحي لا يشمل العاملين ولا تتوفر بيئة صالحة للعمل.

وتواصلت الاعتصامات العمالية في العراق خلال شهر آب الماضي وأيلول الجاري من اعتصام خريجي هندسة الكهرباء أمام مبنى وزارة الكهرباء للمطالبة بالتعيين بعد الظلمِ والحيفِ الذي وقعَ على خريجي الهندسةَ الكهربائية، واعتصامات عمال النفط وغيرهم من أجل قانون التنظيم النقابي، وتظاهرة المتقاعدين أمام مبنى رئاسة الوزراء مطالبين برفع الحد الأدنى للرواتب، والاهتمام بهم لما قدموه من خدمات المجتمع، وقد أفنوا زهرة شبابهم بالعمل، ومن حقهم اليوم أن يعيشوا بكرامة ورفاهية، ومظاهرة الخريجين في النجف، واحتجاجات عمال النفط المياومين وغيرها من الاحتجاجات. وفي مقدمتها حق عمال القطاع العام في التنظيم النقابي.

من الذي يعرقل اللجنة الدستورية ولماذا؟

يكاد لا يختلف اثنان في أنّ اللجنة الدستورية لن تشكل بذاتها حلاً للأزمة السورية، بل ويمكن أن يلاحظ المتابع أنّ تصريحات الأطراف المختلفة خلال الفترة الأخيرة «الفترة الأخيرة فقط!» باتت متقاربة في توصيفها للجنة بوصفها مجرد مدخل للحل أو مفتاح له.

■ سعد صائب

لكن حتى هذه الـ«مجرد مفتاح»، لا تعني نهائياً التقليل من أهمية هذه الخطوة، ولعل حجم التعقيدات التي تعترض طريقها، والتأخير الزمني الكبير في عمليات التجهيز لها، هما ما يثبت بوضوح الأهمية «المفتاحية» لهذه اللجنة؛ بما يعنيه ذلك من خطوات عديدة ستليها في سياق التطبيق الكامل للقرار 2254.

تفاصيل؟

ينشغل «المعلقون السياسيون» و«السياسيون» أنفسهم، ومنذ عام وأكثر، في ملء الفضاء الإعلامي بالأحاديث عن طبيعة الخلافات التي تحول دون تشكيل اللجنة حتى الآن؛ يأتي في هذا المضمار الحديث عن الثلث الثالث بصفة عامة، وتفريعاته الجزئية عن ستة أسماء تارة، وقبلها عن 8 أو 9 أو 17، إلى جانب نقاش القواعد الإجرائية، ونسب التصويت، ومكان العمل، والمهمة المطلوبة من اللجنة، أهي تعديل دستور 2012 أم صياغة دستور جديد...والخ.

ورغم أهمية هذه الجوانب جميعها، إلا أنّ سلوك الطرفين المتشددين تجاهها، وطبيعة الخلاف حولها، تكشف الموقف الضمني لهما من اللجنة ككل، والذي كان واضحاً ومعلناً يوم عقد مؤتمر سوتشي في نهاية الشهر الأول 2018، ثم بات مغلّفاً بعد ذلك بالخلاف على التفاصيل المختلفة المشار إليها هنا.

تغيير أم تعديل

لم يكد ينتهي مؤتمر سوتشي حتى بدأت تظهر أصوات محسوبة على الموالاة تحاول تأطير نتائج سوتشي بالقول إنها تقول بتشكيل لجنة تناقش دستور 2012 ووظيفتها محصورة في تعديله.

على الضفة المقابلة، وفي صفوف متشددي المعارضة، جرى الإصرار على أنّ عمل اللجنة هو تغيير الدستور ووضع دستور جديد.

استخدم بيان سوتشي، وبشكل مقصود، تعبير «الإصلاح الدستوري»، الذي يؤمن قاعدة كافية للاحتمالين «التعديل أو التغيير»، وذلك ليغلق الطريق أمام الاشتراطات المسبقة المعروفة والمتوقعة من المتشددين في الطرفين، والذين يرهنون تشكيل اللجنة، كل من جهته، بالإقرار بما يريده كنتيجة نهائية «تعديل، أم تغيير».

حين يترك المرء هذه المسألة جانباً، ويحاول تقصي آراء متعددة موجودة ضمن الطرفين حول الدستور المقبل «أكان ناتجاً عن تعديل أم تغيير»، فإنّه يلمس حجماً من التقاطعات لا بأس به، بل إنّ حجم الخلافات أقل بكثير من حجم التقاطعات، وهذه التقاطعات وحدها كافية لتحقيق «تعديل كبير يصل حد التغيير».

المقصود بهذا الكلام، أنّ الإرادة السياسية فيما لو كانت متوفرة لدى المتشددين، وهي ليست كذلك، لَكَان تم تجاوز هذه النقطة بالتمسك ببيان سوتشي نفسه، وبتعبير الإصلاح الدستوري بالذات، على أن تكون المهمة الأولى للجنة بعد تشكيلها هي التوافق على الأمور التي تحتاج إلى تعديل والأمور التي تحتاج إلى إضافة، انطلاقاً من الدساتير السورية جميعها بما فيها دستور 2012، ومن ثم اتخاذ قرار على أساس ملموس، حول هل سيكون التعديل كافياً أم أننا بحاجة لتغيير، وهذا بالضبط هو الموقف الذي أطلقته منصة موسكو منذ جرى اختراع هذا الخلاف؛ حيث تمسكت بأنّ مهمة اللجنة هي «الإصلاح الدستوري» وألمحت أنها ميّالة لدستور جديد ولكن ليس كشرط مسبق كما يفعل المتشددون، وآخذة بعين الاعتبار أنّ النقاش السابق لأوانه حول الموضوع هو أشبه بالنقاش حول جنس الملائكة وهدفه إعاقة تشكيل اللجنة، وقالت إنّ الأفضل هو تحديد دائرة القضايا المطلوب نقاشها أولاً، وبعد ذلك فلكل حادث حديث.

الثلث الثالث

إذا كانت الأشهر الأولى بعد مؤتمر سوتشي قد تم ملؤها بالحديث عن تعديل أم تغيير، فإنّ هذه «الحجة»، ولضعف منطق المتمسكين بها، تراجعت إلى الخلف قليلاً، وإنْ لم تكن قد غابت بشكل نهائي حتى الآن، لتحل محلها معضلة كيفية تشكيل الثلث الثالث. هنا ظهر اجتهادان، الأول من جهة النظام الذي ضغط لوضع رأيه في الشخصيات المنضوية ضمن هذا الثلث وفي اختيارها، لتبدأ عمليات الأخذ والشد بين الموافقة على أسماء معينة ورفض أخرى.

على الجهة المقابلة، استقالت هيئة التفاوض من دورها بتأثير المتشددين فيها، «ورغم رفض منصة موسكو ومطالبتها بأن يكون للمعارضة رأي في اختيار أعضاء الثلث الثالث أسوة بالنظام».

ادّعى المتشددون لفترة طويلة أنّ اختيار جميع شخصيات الثلث الثالث هو من صلاحيات دي مستورا والأمم المتحدة وحدها. وبتنازل هيئة التفاوض عن حقها في المشاركة بصياغة الثلث الثالث، سهلت مواجهة النظام مع ديمستورا بحجة منطقية هي التدخل الخارجي باللجنة، وكمقابل لهذا التنازل أخذت هيئة التفاوض من ديمستورا ضمانة أن تبقى الممثل الوحيد للمعارضة في اللجنة، في وقت كانت هناك قوى معارضة هامة تمثلت في سوتشي تم تهميشها بهذه الطريقة، بل وحصر التمثيل بشكل احتكاري تقريباً في أولئك الذين لم يحضروا سوتشي، بل وعملوا ضده علناً وسراً.

أي أنّ سلوك المتشددين في «تنازلهم» هذا، شكّل وجه العملة الآخر لسلوك النظام في هذه المسألة. ما يوضح هذا الأمر بشكل كبير، هو التصريحات الجديدة لرئيس هيئة التفاوض والتي أكد فيها أنّ الأسماء الستة الباقية لن تمر دون موافقة المعارضة! أي أنّ كل التصريحات السابقة جرى محوها في يوم وليلة، وجرى الانتقال إلى موقف جديد لا تفسير له إلا الرغبة في التعطيل.

وفي هذا السياق، فليس خافياً، ولا منسياً، موقف المتشددين في هيئة التفاوض الذين رفضوا حضور الهيئة لسوتشي، بل وكانوا يتباحثون مع دي مستورا في حينه حول أفضل السبل اللازمة لاحتواء سوتشي ومنعه من تحقيق أية نتائج، وتحت ذريعة الحفاظ على جنيف! ليست خافية أيضاً مواقف هؤلاء المعادية لأستانا، ومن قبلها لـ2254، وحتى لبيان جنيف الذي يبدو في خطابهم الآن وكأنه قدس أقداسهم.

سلوك المتشددين في «تنازلهم» يشكّل وجه العملة الآخر لسلوك النظام

جوهر المسألة

العودة بالذاكرة قليلاً إلى الوراء قد تساعد في توضيح المسألة بشكل أفضل، خاصة أنّ «حارتنا ضيقة»، والمواقف المتقلبة بل والبهلوانية أحياناً، بين الرفض والقبول، تظهر على لسان الشخصيات نفسها، ناهيك عن التيّارات السياسية.

إنّ الرسمة الأوّلية التي عمل على أساسها الطرفان المتشددان: «حسم/إسقاط»، كانت ولا تزال تحكم عقلية كل منهما، بل وخطابه الداخلي مع جمهوره، والذي تتسرب إيحاءاته دائماً بشكل مغلف في الأقوال والتصريحات العلنية.

الرسمة الأولية هذه، والتي رأينا تحقق أحد طرفيها أحياناً، والطرف المقابل أحياناً أخرى في بلدان عديدة مجاورة وبعيدة، هي رسمة «منطقية» في ظروف التوازن الدولي القديم حيث الهيمنة الغربية، والأمريكية خصوصاً؛ فالحلّان المقدمان في هذه الرسمة، يضمنان عدم حدوث تغيير جذري في النظام القائم، وتحديداً في طبيعة العلاقات الاقتصادية الاجتماعية المكرّسة لخدمة مصلحة أصحاب الأرباح على حساب أصحاب الأجور، وفي طبيعتها المرتبطة بالغرب من موقع التبعية التكنولوجية على أقل تقدير، إن لم تكن أيضاً التبعية التجارية والمالية.

النتيجة الأسوأ الممكنة لهذه الرسمة، والأفضل من وجهة النظر الغربية، «والتي بات ممكناً نظرياً، مع درجة تعقيد وتداخل مكونات الأزمة، الوصول إليها عبر الطريقين الحسم والإسقاط» هي الوصول إلى تفتيت البلاد وانهيارها، وتحويلها إلى بؤرة إشعاع للفوضى صوب المحيط، وصوب المنافسين الكبار.

من الذي يُعيق؟

إنّ حل الأزمة السورية على أساس التوافق، كما يقول 2254، والذي يكمن جوهره في إتاحة الظروف اللازمة للشعب السوري ليقرر مصيره بنفسه، يعني فتح الباب أمام تغيير جذري شامل خارج الصندوق الغربي، ولذا فإنّ واشنطن وحلفاءها يبذلون أقصى ما يستطيعون لمنع الحل ككل، ومنع اللجنة نفسها من الظهور بوصفها مفتاحاً لذلك الحل.

وضمن الأطراف السورية، هناك من يستفيد من العمل الأمريكي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لإبعاد شبح التغيير الجذري...

نزعم أنّ هذا هو جوهر المسألة، وكل ما عداه تفاصيل يجري اللعب من خلالها. نزعم أيضاً أنّ وقت الألعاب بات محدوداً، فهامش اللعب ضد حل الأزمة السورية، مشتق في نهاية المطاف من هوامش اللعب الأمريكي في منطقتنا، وهذه الهوامش تتقلص بشكل يومي ومتسارع...

أفول إمبراطورية «4»

مع انغلاق الأفق الإستراتيجي في وجه المشروع الفاشي في عددٍ من دول العالم، ومع تضيّق الخيارات الأمريكية لتفجير مساحات جديدة من التوتر، كثُرت خلال الأعوام الماضية التحذيرات من ميل واشنطن للتوجه نحو أقاليم أخرى قابلة نسبياً لتمرير مخططات النهب فيها، وإلى تأمين «حديقتها الخلفية» في أمريكا الجنوبية بالتوازي مع انكفائها نحو الداخل الأمريكي، بما يعنيه ذلك من تمكين حلفاء الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية.

■ أحمد الرز

يمكن لمن تابع التطورات السياسية في القارة الأمريكية الجنوبية خلال الأعوام القليلة الماضية أن يجد بالفعل ميلاً واضحاً لدى الولايات المتحدة لزعزعة المشهد الإقليمي هناك: من محاولات «احتواء» كوبا عبر ابتزازها في ملف العقوبات المفروضة عليها وسجن «غوانتانامو»، إلى «الانقلاب الناعم» في البرازيل، ومثيله في الأرجنتين، وصولاً إلى محاولات الانقلاب بالقوة في فنزويلا بما في ذلك محاولة اغتيال رئيسها، نيكولاس مادورو.

وقد ظهرت مؤخراً بوادر قوية لاستعادة القوى اليسارية لدورها في أمريكا اللاتينية، وهو ما نجد تعبيراته في نتائج الانتخابات التمهيدية في الأرجنتين التي حصل فيها رئيس الحكومة السابق اليساري، ألبرتو فرنانديز، على ما يقرب من 47% من الأصوات، بينما حصل ماوريسيو ماكري، الرئيس الحالي، المدعوم من واشنطن، على ما يقرب من 33% من الأصوات فقط، وكذلك في تدهور شعبية الرئيس البرازيلي المدعوم أيضاً من الولايات المتحدة، جايير بولسونارو، في مقابل تصدّر حزب العمال البرازيلي من جديد لاستطلاعات الرأي.

وبالرغم من هذه المعطيات التي تدعو للتفاؤل، إلّا أن هنالك ما يدعو للتفاؤل أكثر، وهو الجانب المتعلق بالفرص التي تُتاح اليوم أمام أمريكا الجنوبية في ظل الدخول الصيني- الروسي المشترك إلى القارة بوصفهما لاعبين أساسين، قادرين على مواجهة النفوذ الأمريكي هناك.

الحزام والطريق

خلال السنوات الثلاث الماضية، وقّعت أكثر من 17 دولة من أمريكا الجنوبية ودول البحر الكاريبي «LAC» على اتفاق التشغيل الجديد لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية، والتي لن تقف على ما يبدو عند حدود الممر المعروف من الصين إلى أوروبا. وهذا الاندفاع الذي تبديه دول أمريكا الجنوبية نحو الصين مفهوم تماماً، نظراً لكونها الدولة رقم واحد في استثمارات البنى التحتية الحيوية على المستوى العالمي. وبالرغم من أن الصين ليست الشريك التجاري الأول لدول القارة مجتمعة، إلّا أن استثماراتها في البنى التحتية للطاقة قد وصلت اليوم إلى أكثر من ستة أضعاف استثمارات البنك الدولي في القطاع ذاته.

ويمثل هذا النموذج الجديد للتنمية أملاً حقيقياً لدول القارة التي لا تزال أسيرة عمليات غسل الأموال وتهريب المخدرات والاستعباد من خلال الديون، والفقر والجريمة المنظمة، العمليات التي رعتها واشنطن، ولا تزال تحاول المحافظة عليها لتأمين بيئة مؤاتية لها جنوباً.

أكثر الدول ولاءً... لا تبدو كذلك تماماً

في زيارة رسمية له خلال شهر تموز الماضي لبكين، تبنى رئيس كولومبيا، إيفان دوكي، منظوراً طويل الأمد للعلاقة مع الصين، مؤكداً أنّ بكين «يمكن أن تساعد في تحويل كولومبيا إلى بوابة ذهبية للصين في أمريكا الجنوبية»، داعياً إياها للمساعدة في مشاريع تطوير البنى التحتية في إطار مبادرة «كولومبيا والصين خلال السنين الأربعين المقبلة». وتتضمن المبادرة المذكورة تطوير إمكانات كولومبيا لتستطيع الاستفادة من كافة أراضيها الزراعية، في حين لا تستطيع الآن أن تستثمر سوى في 8 ملايين هكتار منها.

إعادة التشغيل في الأرجنتين

منذ فوز موريسيو ماكري في انتخابات الأرجنتين عام 2015، انزلقت الأرجنتين إلى حافة الهاوية، حيث تحولت البلاد إلى ألعوبة بيد القوى المالية، وبات التقشف هو «الحل» الوحيد أمام «الأرجنتين الجديدة» التي لا يشغلها سوى طريقة دفع ديونها، وفي الوقت ذاته، تم إلغاء أو تأجيل الغالبية العظمى من

ازدياد الاستثمار الصيني في أميركا اللاتينية ودول الكاريبي «بمليارات الدولارات»

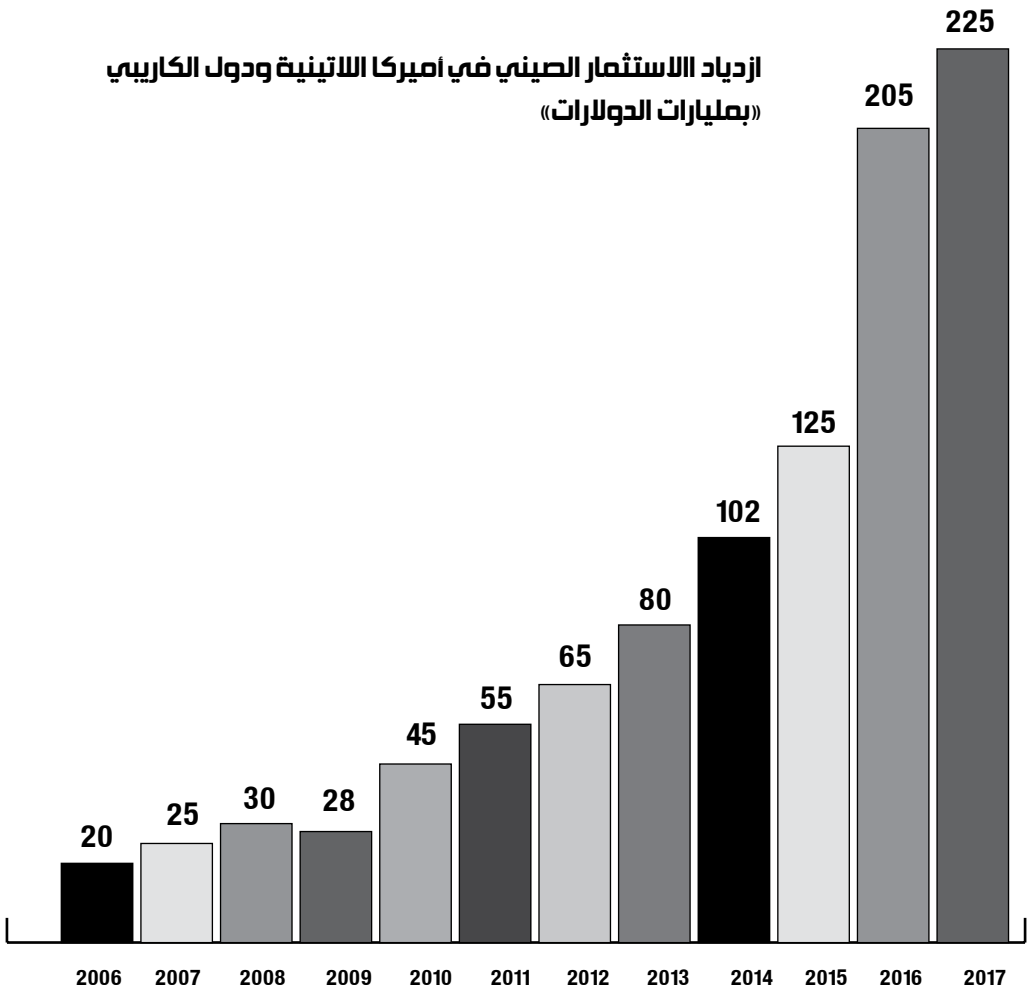

ثمّة فرصة للنجاة في بلاد «بوليفار»

مشاريع البنى التحتية واسعة النطاق التي بدأتها الرئيسة السابقة، كريستينا كيرشنر.
ومع ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات كارثية، وتجاوز التضخم نسبة 55% دونَ أمل يلوح في الأفق لمعالجته، تدهورت شعبية ماكري، الذي بات من شبه المحسوم سقوطه في الانتخابات النهائية المزمع عقدها في تشرين الثاني المقبل، ذلك حسب استطلاعات الرأي المحلية التي ترجح فوزَ المرشح اليساري ألبرتو فرناندير، والذي يعدُ «بإعادة هيكلة ديون صندوق النقد الدولي وعدم الالتزام بدفع الديون غير المستحقة، وإنهاء عصر التقشف». ومع الاحتمال الجدّي لعودة التيار اليساري إلى السلطة، يمكن التنبؤ بعودة العلاقات الأرجنتينية الروسية إلى سابق عهدها، وكذلك استكمال العمل على الاتفاقيات العشرين التي تم التوقيع عليها في زمن كيرشنر في إطار «التحالف الإستراتيجي المتكامل بين الأرجنتين والصين».

النيوليبرالية المهتزّة في البرازيل

في حين أن النظام البرازيلي الحالي في عهد جايير بولسونارو قد ابتعد عن العلاقة الودية مع الصين بناءً على أوامر من واشنطن، فإن المشروعات التي ترعاها الصين والتي بدأت في ظل الرئيسين، لولا دا سيلفا وديلما روسيف، لم يكن من السهل التخلي عنها، حيث لا تزال تتلقى البرازيل ما يزيد عن 54 مليار دولار من جانب رأس المال الصيني الذي يمثل ثاني أعلى استثمار في البلاد.
وبعض المشاريع المتعلقة بمشروع الحزام والطريق هي قيد التنفيذ حالياً، وتشمل نظام نقل الكهرباء عالي الجهد «يجري العمل عليه منذ عام 2011 من قبل شركة الكهرباء الحكومية الصينية في البرازيل»، هذا المشروع المعروف باسم «الطريق السريع للكهرباء» يحمل كهرباء عالية الجهد مع فقدان ضئيل للطاقة على مسافة 2000 كم من سد بيلو الشمالي إلى الجنوب الشرقي، مما يؤمن إيصال الكهرباء رخيصة الثمن إلى حوالي 22 مليون شخص يقطنون في الجنوب الفقير. وفي مجال الزراعة، استوردت الصين 50 مليون طن من فول الصويا «80% من صادرات فول الصويا البرازيلية» و560 طناً من لحم البقر «40% من الإجمالي» في عام 2018، ومن المتوقع أن يتعزز هذا التوجه.

دول في قطار «الحزام والطريق»

بعد أن أصبحت بنما أول دولة أمريكية جنوبية تنضم إلى مشروع الحزام والطريق في عام 2017، تبعتها الأوروغواي، وسرعان ما انضمت إليها الإكوادور، والبيرو، وبوليفيا، والسلفادور، وتشيلي، وكوستاريكا. ومن ثم بربادوس، وجامايكا، وغويانا، وترينيداد وتوباغو، وجمهورية الدومينيكان وأنتيغوا باربودا.

قواعد الاشتباك... ليست عسكرية فقط!

لا يمكن القول إنّ العدوّ الصهيوني لم يكن قد وضع في حسابه احتمالات رد المقاومة على اعتداءاته في الأسابيع الماضية، ولكن رغم ذلك فإنّ جملة التداعيات التي حدثت بعد الرد تشير إلى أنّ حسابات العدو تدور في فلك ما يبدو أنه «نقلات إجبارية» على رقعة الصراع...

■ يزن بوظو

كنا أشرنا في مقال سابق، أنّ الهدف الأساس للاعتداءات الصهيونية خلال أسبوع واحد على كل من العراق وسورية ولبنان، إنما كان محاولة للتعويض عن الخسائر بالجملة التي تلقتها واشنطن خلال حرب الناقلات، وقبلها طائرتها المسيرة، وبعدها وصولاً إلى السعي المحموم نحو الحوار مع إيران، والذي ظهر بشكل واضح على لسان بومبيو وزير الخارجية الأمريكي.
عملية المقاومة جاءت مدوّية رغم التصريحات السابقة من حزب الله بالردّ، ومُحاولة أطراف داخلية وخارجية ثني المقاومة عن أيّ عمل ضد العدوّ، لتدخل مجموعة الشهيدين حسن زبيب وياسر ضاهر إلى الأراضي المحتلة وتضرب قوات العدوّ وتدمّر عربة لهم من خلفهم بعد محاصرتهم، بمعنى أن الجنود الصهاينة قد كانوا عالقين بين مجموعة المقاومة والحدود اللبنانية عندما نُفذت العملية... وفضلاً عن ذلك فإن ما تم تناقله ضمن وسائل الإعلام عن حرائق بمارون الراس بسبب قذائف أطلقها جيش العدوّ، هي في الحقيقة حرائق أصابت أحراشاً في الجانب المحتل نفسه، خلال محاولات العدو القضاء على المجموعة المهاجمة بعد الضربة، والتي تمكنت من العودة سالمة

محاولات بائسة لطمس الحقائق

بطبيعة الحال، نفت قوات الاحتلال وحكومتها وجود أية أضرار أو خسائر مادية وبشرية من العملية، إلى أن أصدرت المقاومة مقطع فيديو يوثق استهدافها للآلية العسكرية، لتتغير بعد ذلك تصريحات حكومة الاحتلال نحو الاعتراف بوجود خسائر مادية فقط، مُنكرين وجود قتلى وجرحى في صفوفهم، في محاولة منهم ليس للتقليل من حجم ووزن العملية وتأثيراتها فحسب، بل وأهم من ذلك تمهيد الطريق لابتلاع السكين، لوقف التصعيد عند الحد الذي وصل إليه.

إما هيستيريا أو هربٌ من حرب

تلا العملية اشتباك على الحدود اللبنانية بين حزب الله وقوات العدو حيث تبادل الطرفان قذائف مدفعية، ابتدأها جيش العدوّ كمسرحية ردٍّ على ردّ المقاومة، ليعلنوا إطلاقهم قرابة 40 قذيفة ثم ليعلنوا لاحقاً أنها 100 قذيفة، نحو الأراضي اللبنانية بينها قذائف حارقة، إلّا أن أياً منها لم يصب هدفاً بعينه، وجميعها جاءت في حقول فارغة، فإمّا هي نتيجة «هيستيريا» أصابت قوات العدوّ، أو أنها عرضٌ هزلي في محاولة لحفظ ماء وجههم بعد الصفعة التي تلقوها من المقاومة، مُرسلين بذلك رسالة فحواها «لا نريد تصعيداً وحرباً».

هل انتهى الموضوع؟

تدل المؤشرات المختلفة، أنّ هنالك رغبة عامة في وقف الأمور عند الحد الذي وصلت إليه حالياً بالمعنى العسكري، وهو ما جرت صياغته بالقول بـ«تثبيت قواعد الاشتباك».
في خلفية التصور الداعم لهذه الفكرة من الجانب المضاد للصهاينة، أنّ الوقت هو العدو الأكبر حالياً لواشنطن نفسها، وللكيان كنتيجة طبيعية؛ فحجم التراجع الأمريكي وتسارعه الكبير، يسمح بالركون جزئياً إلى المعادلة القائلة إنّ تثبيت قواعد الاشتباك بمعنى تكبيل قدرة الاحتلال على مد أذرعه في لبنان، وإبقاءها ضمن الحدود التي رست بعد 2006، ستسمح بخنق العدو تدريجياً، عدا عن أنّ احتمال الحرب العسكرية المباشرة إن حدثت هو احتمال غير معروف المآلات بما يكفي من الدقة؛ لجهة من هي القوى التي ستشترك ضمنه، وإلى أي مدى ستتسع تلك الحرب.

الحرب شاملة

نعتقد أنّ الركون للمعادلة السابقة، ورغم ما تبدو عليه من منطقية، يكتنفه خطر كبير؛ فالعدو لا يستخدم ضد لبنان ومنطقتنا عموماً الأداة العسكرية فحسب، بل لعل هذه الأداة باتت الأقل قدرة بين أدواته المتعددة.
في الوضع الداخلي اللبناني، يجري استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل فعال، وتأتي هذه الفعالية من طبيعة البنية الحاكمة في لبنان، والتي تصطف علناً إلى جانب الناهبين في وجه الشعب اللبناني بأسره، وتمضي بشكل متسارع، بالتوازي مع العقوبات، في خططها التقشفية المتضمنة مزيداً من الخصخصة، ومزيداً من الضرائب على عامة الناس دون أصحاب الثروات، بل ووصولاً إلى التعدي المباشر على القيمة المطلقة للأجور في بعض القطاعات، ناهيك عن التعدي على الصناديق الاجتماعية المختلفة.
إنّ التفاقم المتسارع لسوء الوضع المعاشي للناس في لبنان، مع الغياب الواضح لأية إرادة تغييرية ضمن الفرقاء المسيطرين على الحكم، لا يهدد المقاومة فحسب، بل ولبنان بأسره، ولذا فإنّ تثبيت قواعد الاشتباك «العسكري»، على أهميته الكبرى، لن يلعب في الصالح اللبناني إذا تم الاستسلام لقواعد الاشتباك «الاقتصادي- السياسي» التي يفرضها العدو...

تمّ حل مشكلة مادة الغاز فمن يضمن السلامة؟

من المفترض أن مادة الغاز أصبحت متوفرة نوعاً ما، ولم تعد هناك مشكلة أو أزمة تتعلق بتأمينها، لكن ذلك لم يحل كامل المشكلة المتعلقة بجرار الغاز الموزعة على المواطنين، فالكثير من هذه الجرار متهتكة وبالية، والأخطر أن بعضها ذات صمامات غير آمنة.

■ سمير علي

الحديث عن التهتك والأضرار الواضحة بالهيكل المعدني لأسطوانات الغاز، وعن المشاكل المتعلقة بعدم سلامة صمام الأمان فيها، يوصلنا للحديث عن مخاطر هذه المشاكل ونتائجها المرعبة على السلامة العامة، فأسطوانة الغاز بمنزلة القنبلة الموقوتة بحال عدم توفر كامل الاحتياطات الخاصة بها.

مسؤولية سادكوب وفرص الاستغلال

لا شك أن مسؤولية سلامة أسطوانات الغاز تقع على عاتق شركة سادكوب، كما أن هذه الأسطوانات وصماماتها تخضع سلفاً لمواصفات محددة موضوعة ومعتمدة ومراقبة افتراضاً من قبل هيئة المواصفات المقاييس، كما أن صيانتها الدورية وإخراج التالف منها عن الخدمة من مسؤولية سادكوب أيضاً، حيث من المفترض كبسها وصهرها وإعادة تشكيلها، وبالتالي فمن المفترض أن تكون كافة أسطوانات الغاز الموجودة والمتداولة عبر الموزعين والمسلمة للمواطنين آمنة ومضمونة ناحية السلامة العامة، لكن ذلك لا يمكن تعميمه، فواقع الأمر يقول إن الكثير من أسطوانات الغاز متهتكة، سواء ناحية الحماية المعدنية المحيطة بالصمام وهي بأن فيها مكان للإمساك بها وحملها، أو ناحية قاعدتها المعدنية التي تحمي أسفل الجرة خلال عمليات التحميل والتنزيل، بالإضافة لأن بعضها فيها صمامات متضررة ومعطوبة.

المفروغ منه، أن التعامل غير الصحيح مع الأسطوانات وسوء استخدامها خلال عمليات التنزيل والتحميل وخلال النقل والفك والتركيب هو السبب الرئيس خلف التهتك والأضرار التي تلحق بالأسطوانات، أما الملفت فهو أن الكثير من الأسطوانات المتهتكة بهيكلها المعدني يتم إعادة تعبئتها مراراً وتكراراً، أما الأكثر شذوذاً فهو أن بعض الموزعين يحمّلون مسؤولية التهتك أو العطل في صمام الأمان للمواطنين، سواء في حال اكتشاف العطل في المنزل والعودة إلى الموزع لاستبدال الأسطوانة بغيرها، أو عند الذهاب للموزع من أجل استبدال الأسطوانة الفارغة بأخرى مملوءة، مع المطالبة بمبلغ إضافي على السعر لقاء ذلك خارج تعليمات شركة محروقات، أي أن وجود هذه الأسطوانات المتهتكة والمتضررة في التداول أصبحت فرصة ضغط واستغلال وابتزاز للمواطنين على أيدي بعض الموزعين، بالإضافة لكونها خطرة على السلامة العامة.

الحديث عن المخاطر المتأتية بسبب التهتك والأضرار وعدم توفر عوامل الأمان بأسطوانات الغاز ليس مقتصراً على المنزلي منها، ذات العبوات والحجم الصغير، فالأخطر منها هو الصناعي ذات الحجم والوزن الأكبر، حيث ينطبق عليها كل ما سبق أعلاه، فإذا كانت الأسطوانة المنزلية بمثابة القنبلة الموقوتة فكيف الحال مع الأسطوانة الصناعية الكبيرة.

والمطلوب الكثير من الاهتمام مع الكثير من المسؤولية من قبل سادكوب، سواء ناحية الهيكل المعدني للأسطوانات، والأهم ربما ناحية الصمامات التي من المفترض أنها للأمان، بالإضافة للمزيد من عمليات الرقابة والمتابعة للموزعين منعاً من الابتزاز والاستغلال، فسلامة المواطنين وضمان حقوقهم وأمنهم يجب أن تكون من الأولويات، ولعل ذلك يبدأ من خلال إعادة تأهيل كافة أسطوانات الغاز المتداولة تباعاً، مع إجراء عمليات الصيانة الدورية الحقيقية لها.

فهل ذلك صعب؟.

العائدون إلى بيوتهم

يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا» أن عدد السكان في داخل سورية قد بلغ 20,4 مليون في نيسان 2019، أي ما يزيد على نصف مليون إضافي بالقياس لتقديراته في العام الماضي، وهي السنة الأولى التي يسجل فيها ارتفاعاً في عدد السكان خلال السنوات الأخيرة، وهو الرقم الذي تعتمده المنظمة لحساب ميزانية الأغذية. كما أنها تفترض نمّواً سكانياً سنوياً 3%.

زيادة عدد السكان ترتبط بتراجع مستويات الهجرة، وزيادة نسبية في أعداد العائدين. حيث التقديرات تقول إن عدد النازحين العائدين 137 ألف عائد.

أما الحركة في الداخل السوري فهي أكثر تأثيراً، حيث في عام 2018 عاد أكثر من 800 ألف من النازحين داخلياً إلى بيوتهم. وتراجع عدد النازحين داخلياً، ولكنه بقي بحدود 5,9 مليون نازح في شهر 5-2019. بالمقارنة مع مستوى 6,2 ملايين نازح داخل البلاد في العام الماضي، كما عاد في النصف الأول من العام الحالي حوالي 130 ألف نازح إلى أماكن سكنهم الأصلية.

وعلى الرغم من رجوع أعداد كبيرة، إلّا أن حملة نزوح في المنطقة الشمالية الغربية في ريف حماة وحلب وإدلب أخرجت 518 ألف سوري من منازلهم.

بشكل عام، العائدون هم من أكثر الفئات الاجتماعية هشاشة، وتحديداً من حيث الأمن الغذائي.

وتوزعوا على مجمل المحافظات، جزء هام منهم عادوا إلى حلب، وجزء منهم من ريف حماة الشمالي إلى إدلب. كما شهدت الحسكة حركة رجوع أوسع من غيرها، تليها دير الزور وريف دمشق الشرقي، وبشكل عام شملت حركة الرجوع كافة المحافظات.

أما في العام الحالي، فإن النسبة الأكبر للنازحين العائدين هي من درعا: 75 ألف نازح، ثم دير الزور: 45 ألف، فحمص: 31 ألف، حلب: 30 ألف، ريف دمشق: 22 ألف، الحسكة: 21 ألف، إدلب: 9,8 ألف، الرقة 4 آلاف نازح عادوا إلى منازلهم. بينما النازحون الذين تمكنوا من العودة إلى بيوتهم في دمشق لم يتعدوا 200 فقط خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي.

القامشلي.. ندوة جماهيرية

أقامت لجنة دائرة القامشلي لحزب الإرادة الشعبية، ندوة جماهيرية تحت العنوان «التهديدات التركية وما يسمى بالمنطقة الآمنة» حضرها العشرات من الرفاق والأصدقاء وممثلون عن بعض القوى والأحزاب السياسية.

افتتح الندوة الرفيق مجدل دوكو، عضو المجلس المركزي للحزب، بكلمة عن رؤية الحزب حول موضوع الندوة، مع بعض الشرح عن المحاور الرئيسة لعنوان الندوة.

ومن ثم فتح الباب للنقاش وطرح الأسئلة، ثم قام الرفيق حمدلله ابراهيم عضو هيئة رئاسة الحزب وأمين لجنة محافظة الحسكة، بالرد على الأسئلة المطروحة.

شهر المعاناة... والدولار طالع طالع

منذ سنين طويلة والسوريون يعيشون كابوساً مرعباً اسمه «أيلول»، حيث يسبقه أو يأتي معه أحد الأعياد غالباً، كما يترافق مع موسم «المووّنة»، وبداية العام الدراسي، بالإضافة للتجهيز لفصل الشتاء المقترن بالمحروقات والألبسة الشتوية، مما جعله من أسوأ أشهر السنة لدى عموم السوريين.

■ دارين السكري

يستقبل غالبية السوريين، وخصوصاً المفقرين وذوي الدخل المحدود، هذا الشهر باحتفال محلي مبك قائم تحت شعار «احتفال الحاجّة»، والذي يبدأ بسؤال: «كيف بدها تزبط؟؟» لينتهي بـ «بدها حلم الله لتزبط... الله يفرج أحسن الشي»!.

أولويات غير مدركة

من الطبيعي في يومنا هذا أن تضع الأُسرة السورية خياراتها أمامها بحسب الأولوية القصوى لاحتياجاتها بعيدة المنال، ابتداءً من فرحة الأطفال بثيابهم وحقائبهم الجميلة في اليوم الأول من المدرسة، وانتهاءً بالفرح بصحن «المكدوس» المتواجد على مائدة الإفطار قرب مدفأة المازوت، خصوصاً في ظل الارتفاع المرعب للدولار «الوهمي»، الذي وصل سعر صرفه في بداية هذا الشهر لـ «650 ليرة» مع عدم وضوح سقف ليقف عنده، مع الانعكاسات «الوهمية» على كل السلع والخدمات على شكل ارتفاعٍ «وهميّ» بأسعارها.

ومن هذا الارتفاع تنتج معادلة دائمة أصبحت مستمرة ومستغلة جداً للاحتياجات: «دولار مرتفع= أسعار ما بترحم»، بمعنى: «مارح نرحمكن ولا رح نخلي رحمة الله تنزل عليكن».

وفي موضوع ارتفاعات أسعار الدولار، المتتالية والمتلاحقة، فقد أصبح بحكم الأمر الواقع أن التجار والحكومة وأصحاب المعامل والرزق كلهم أصبحوا يقيسون أسعارهم وتكاليفهم بالدولار، حيث ترتفع الأسعار مع ارتفاع الدولار وتبقى الأسعار مرتفعة مع انخفاض الدولار «سبحان اللي بيغير وما بيتغير»، ولكن السؤال هنا: هل سُئل المواطن المعتّر عن وضع راتبه بالمقارنة مع الدولار؟ بالطبع لا، فارتفاع سعر الدولار لا يشمل زيادة في الرواتب، إن كان في القطاع العام أو الخاص.

الردّ المضحك المبكي النابع من الواقع المأساوي لأغلب المواطنين السوريين كان على لسان أحدهم، حيث علّق أحد الموظفين على ظاهرة ارتفاع الدولار: «كلما بتذكر إنو راتبي أقل من 100 دولار، بفرط لله من الضحك، لأ والأنكى إنو بيزعلو وبيخصمو من راتبي إذا تأخرت ع الدوام دقيقة... لك منيح مني لسا عم أجي».

ولا جديد بذلك، فإذا قسنا الرواتب الممنوحة وفقاً لحسابات الدولار كما يفعل التجار والحكومة فإن الرواتب فعلياً قد تراجعت جداً رغم أنه من المفروض أن تتضاعف وتزداد بالتوازي معه أو بالتوازي مع تكاليف ضرورات الحياة بالحد الأدنى، لكن «لا حياة لمن تنادي».

«الرقص والفقش» هو الحل

اللافت أنه في مقابل كل ذلك، أصبحت الحكومة تداوي أوجاع المواطنين السوريين بـ«الرقص والفقش» بدلاً من حل مشاكلهم وتحسين واقعهم المعيشي، فقد تم هدر ألوف مؤلفة من الدولارات مثلاً على إحياء المهرجانات والمعارض والاحتفالات والكثير من مظاهر البذخ والترف بغايات الترويج و«التطبيل والتزمير» و... إلخ، وطبعاً كل ذلك على حساب حاجات الناس وضروراتهم ومن جيوبهم أصلاً، ولكن الحس الحكومي «المسؤول» دائماً وأبداً «بيعمل حالو مو شايف المواطن ولا شايف شو صاير باقتصاد البلد»، فلا حلول تنقذ الناس والاقتصاد، ولا هم يحزنون.

تحت الخطوط

لا يحتاج السوريون اليوم لدراسات تثبت وضعهم المعيشي المتردي الذي وصلوا إليه خلال سنوات الحرب، ومع ذلك ننوه إلى أن مؤسسة غرافيك الأمريكية قالت في دراستها السنوية حول الفقر في دول العالم: «إن سورية جاءت في المرتبة 45 عالمياً والثانية عربياً من حيث الدول الأكثر فقراً بعد اليمن»... فالمنظمات الدولية تصنف الأفراد الذين يعجزون عن توفير تكاليف المتطلبات الدُنيا الضرورية، من حيث المأكل والملبس والرعاية الصحية والمسكن، بعبارة «يعيشون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع»، ولكن حال الشعب السوري اليوم «حتى خط الفقر لم يعد يستطيع لمسه»، «ويكتر خير حكومتنا».

ليبقى الشعب السوري يعيش وحيداً تحت وطأة عدد من الخطوط، خط الحياة، خط السعادة، خط الخوف، خط الفقر، خط المرض، والكثير من الخطوط الأخرى التي أصبحت مرتفعة جداً بالنسبة إليه، دون أن تمتد نحوه الأيادي التي من المفترض أن تنهضه من واقعه.. «وخليها ع الله».

ونختم بما قاله أحد المعترين: «وبآخرك يا أيلول روحنا رح تروح»....

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست متداول بمضمون المناشدة، على الصفحات العامة والخاصة، بالتوازي مع بدء العام الدراسي، يقول:

● «أعزائي المعلمين.. يا ريت تخفوا على الطلاب شوي بطلباتكم.. شي قلام تخطيط، شي تجليد، شي مساطر، شي برايات، شي زينة للفصل، شي مصاري تعاون ونشاط، شي حق مازوت.. ارحمونا! الطلاب راجعة من عطلة.. مو راجعين من الكويت»!.

حول حديث مدير هندسة المرور عن تهرّب السرافيس من خطوطها وتعاقدها مع الروضات والمدارس والمعامل، وقرار منع الموافقة على تعاقد السرافيس مع الروضات والمدارس، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «من قبل ما تفتح المدارس، السرافيس وقت فترة خروج الموظفين بيختفو، والمسا بتبلش السيارات الخاصة تستغل ها الشي وأكتر المتضررين المواطن».

● «الحل إنو الدولة تعمل باصات للدولة تخدم كل الخطوط، أما السرافيس يلي هي ملك للمواطن، هي بتساعد النقل العام وصاحب السرفيس حقو ينقل طلاب والطلاب كمان مواطنين.. النقل العام المفروض يكون معتمد على القطاع العام بشكل أساس».

حول ما نقل عن الرئيس الفخري لرابطة الطب الشرعي في نقابة الأطباء بأن «هناك مشكلة في توافر الأدوية بالمشافي والتجهيزات ونقص فيها، مشيراً إلى أن هناك منظمات دولية مثل الصحة العالمية تساعد في توفيرها»، علق البعض بما يلي:

● «بعد فترة قصيرة رح يتم فقدان الممرضين والممرضات بسبب الراتب المسخرة».

● «المشافي عم تحتضر مو بس عم تعاني».

● «نقص الأطباء لأنو الراتب قليل 34000 ليرة بالشهر حق وجبة غدا.. والأدوية المشكلة باللجان، وما أدراك ما اللجان..».

حول الخبر الوارد على صفحة الحكومة عن تكليف وزراء «الشؤون الاجتماعية والعمل- التعليم العالي- التربية» بإعداد قاعدة بيانات حول واقع سوق العمل والاحتياجات المطلوبة في القطاعين «العام- الخاص» من مختلف الاختصاصات والكفاءات، ليصار إلى الاستفادة منها في وضع الخطط اللازمة لتطوير مخرجات قطاعي التربية والتعليم العالي ومواءمتها مع هذه الاحتياجات، علّق بعض المواطنين بالتالي:

● «طيب السؤال الأهم إنو إذا كلفتوها بهالمهمة إنتو حالياً.. طيب قبل المهمة شو كانت شغلتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟».

● «الناس بحاجه إلى تحسين وضعها المادي أفلا تعلمون».

● «وين وعودكم بتوظيف المُسرَّحين بعد الخدمة، والأهم اللّي لغى دور مكتب التشغيل يتفضل يوضح ليش؟».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن الدورة 61 لمعرض دمشق الدولي والعقود التصديرية والإعفاءات الجمركية لمدة 5 سنوات، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «الدولار يا الله... لاقو حل..».

● «هل لي أن أسأل لماذا الإعفاء الجمركي المطلق ونحن بأمس الحاجة للإيراد»؟.

ونختم ببوست تهكمي مؤلم قديم ومعاد تداوله على الصفحات العامة والخاصة من واقع مقارنة سعر الدولار بالأجر، يقول: «الذهب 27000.. اليورو 700... الدولار 640.. الراتب 30.. الإسعاف 110».

وناقل الكفر ليس بكافر.

جامعات الربح الخاصة

مع بداية العام الدراسي الجديد في الجامعات الخاصة، بالتوازي مع العمل على تنفيذ قرار عودة كل منها لمقراتها الأصلية، وخاصة تلك الكائنة في منطقة غباغب، وبما يتوافق نظرياً مع التقيد بقرارات عدم رفع الرسوم السنوية على الطلاب، بدأت بعض هذه الجامعات بإصدار تعليمات التسجيل فيها بحسب الفروع التخصصية المفتتحة لديها، للطلاب المستجدين بالانتساب إليها، والمنتسبين السابقين فيها، مع تحديد الرسوم السنوية وتواريخ بدء وانتهاء فترة التسجيل.

■ عادل ابراهيم

بالإضافة لذلك، فقد بدأت بعض هذه الجامعات باستقبال طلبات الطلاب المتقدمين لخدمة النقل من وإلى مقراتها، وذلك خلال الفصل الأول من العام الدراسي الحالي، بناء على برنامج نقل يتضمن الخطوط المعتمدة، وساعات الانطلاق والعودة وغيرها من التفصيلات المرتبطة بذلك.

رسوم كبيرة

تم الإعلان على موقع الجامعة العربية الدولية الرسمي عن بدء تسديد القسط الأول من العام الدراسي 2019–2020، وقد تضمن الإعلان على ما يلي: الطلاب المنتسبون إلى الجامعة من العام الدراسي 2005 ولغاية 2013 /150،000/ ل.س لكل الكليات– الطلاب المنتسبون إلى الجامعة من العام الدراسي 2014 ولغاية 2017 /350،000/ ل.س لطلاب كلية الصيدلة، /250،000/ ل. س لباقي الكليات– الطلاب المنتسبون إلى الجامعة في العام الدراسي 2018 /500،000/ ل.س لطلاب كلية الصيدلة، /300،000/ ل.س لباقي الكليات.

ارتفع خلال السنوات الماضية من 150 ألف إلى 350 ألف وصولاً لـ 500 ألف، وبقية الفروع ارتفع من 150 ألف إلى 250 ألف وصولاً إلى 300 ألف، مع مضاعفة الرقم طبعاً للتمكن من احتساب الرسم السنوي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الرسم فقط للتسجيل، حيث يضاف إلى هذه المبالغ رسوم المواد التي يتم التسجيل عليها من قبل كل طالب، بحسب عدد الساعات المخصصة لها بكل فصل دراسي، وبواقع 64،000 ليرة تقريباً عن كل ساعة.

أما عن الرسوم لقاء التسجيل على خدمة النقل فقد رشح عبر أحد الطلاب بأن الرسم للفصل الواحد هو بحدود 180 ألف ليرة، كما قال بأن هناك إمكانية لحجز موقع في مرآب الجامعة للطلاب الذين تتوفر لديهم سيارات خاصة لقاء أجر شهري محدد لم يتمكن من معرفته بعد، مشيراً إلى أن هناك شبه تنبيه من الاعتماد على وسائط النقل الأخرى للوصول إلى مقر الجامعة، من أجل استقطاب أكبر عدد من الطلاب للتسجيل بوسائط النقل التي وفرتها الجامعة بحسب الرسم المرتفع أعلاه.

ورطة غير محسوبة للبعض

لا شك أن الرسوم السنوية الإجمالية في الجامعات الخاصة تعتبر مرتفعة، فبالحسابات التقريبية فإن طالب الجامعة الخاصة يتكبد ما نود التوقف عنده من العرض أعلاه، هو مقارنة رسوم التسجيل بالفصل، حيث يتبين أن رسم التسجيل بالنسبة لكلية الصيدلة ذووه على تعليمه سنوياً بحدود مليوني ليرة تقريباً، كما لا شك بأن الفرص المتاحة فيها للتعلم تعتبر حكراً على أبناء الأثرياء والمتمولين القادرين على تسديد هذه المبالغ الطائلة سنوياً، ومع ذلك فإن بعض طلاب هذه الجامعات وذويهم باتوا يتذمرون من هذه الرسوم المتزايدة، ومن وسائل وأساليب الاستغلال التي يتعرضون لها، حيث قال أحد هؤلاء: «تورطت وسجلت ابني بجامعة خاصة وكنت عامل حسابي ع كل سنة أتكلف بحدود 500 ألف ليرة بالكتير.. راحت السكرة وأجت الفكرة، وصار عم يكلفني أكتر من 1,5 مليون ليرة.. وما عاد فيني أعمل شي إلا أني كمّل التوريطة ليتخرج.. خلونا نشحد».

الواقع يقول إن الجامعات الخاصة، وبغض النظر عن دورها التعليمي، فهي مشاريع استثمارية غايتها تحقيق الأرباح والمزيد منها، وبأية وسيلة ممكنة، فلا ضوابط ولا تسعيرة ولا رقابة حقيقية على مستوى التكاليف ومفرداتها الكثيرة والمتشعبة، والتي ترتفع وتزداد بين الحين والآخر، وبشكل إفرادي، ولعل ليس آخرها الرسوم لقاء بدلات النقل من وإلى المقرات الجديدة.

شكاوى حارات ركن الدين المرتفعة

معاناة أهالي وقاطني حارات ركن الدين المرتفعة كثيرة وكبيرة وعميقة ومزمنة، فهي لا تقتصر على شروط السكن وتردي الخدمات، أو على وسائل المواصلات ومزاجية السائقين وارتفاع التكاليف، فمعاناتهم تزداد وتتعمق يومياً، وقد تفاقمت مع بدء العام الدراسي.

■ مراسل قاسيون

تقدم البعض من أهالي حي ركن الدين «الجبل» بشكاوى متعددة، تتعلق بزيادة انتشار الدراجات النارية التي يقودها المراهقون والمتعطلون عن العمل، وما يمارسونه من حركات بهلوانية طائشة بالتوازي مع السرعات العالية، وما ينتج عنها من خطورة ليست على حياتهم فقط، بل على المارة من كبار السن والنساء والأطفال، وخاصةً طلاب وطالبات المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية مع بدء العام الدراسي، المترافقة مع التجمع وممارسات التحرش أيضاً، بالإضافة إلى الإزعاج الذي يسببونه بالصراخ، وأصوات الدراجات النارية المرتفعة، نتيجة نزع المصفاة من «الاشطمان» عمداً، علماً أن الكثير من هذه الدراجات غير مرخصة، وسائقوها لا يحملون شهادة قيادة لها، ويتم ذلك علناً دون حسيب أو رقيب أو مراعاة لانعكاس ذلك على المواطنين.

سيارات النقل إلى الجبل

تقوم سيارات النقل الصغيرة المغلقة والهونداية المكشوفة بنقل الأهالي من سفح الجبل في شارع أسد الدين إلى الحارات الجبلية العالية، لأن أصحاب تكاسي الأجرة يرفضون الصعود غالباً، ويضعون شرطاً عند التوصيل بأن حدهم هو شارع أسد الدين، وكذلك بعض أصحاب السرافيس الذين يرفضون الصعود للجبل وإكمال خطهم بحججٍ واهية، كعدم توفر الوقود الكافي وارتفاع سعره، بينما هم يسعون لدورة سريعة وتحقيق ربح أكبر، مما يضطر المواطنين لاستخدام هذه السيارات الصغيرة، مع عدم إغفال أهميتها وضرورتها طبعاً تحت ضغط الحاجة وعدم توفر البدائل.

قام مؤخراً أصحاب هذه السيارات برفع الأجرة من 200 ليرة إلى 300 ليرة، بحجة ارتفاع أسعار المحروقات، ويحمّلونها للمواطن، ويضعون شروطاً أخرى قبل الصعود، إذ إنهم لا يقبلون الصعود إلى حارات بعيدة ليحققوا أكبر عدد من النقلات والأرباح، بالإضافة لتجمعهم في أماكن الصعود وإغلاقهم للساحات كساحة شمدين، ولمداخل الحارات كالكيكية والميقرية ووائلي وجسر النحاس، ليضاف إلى كل ذلك أصوات المسجلات المرتفعة التي تصدح بالأغاني الهابطة، والتي تبدأ منذ الصباح الباكر وحتى الساعات المتأخرة من الليل. فلا ضوابط ولا تسعيرة، مع العلم أن غالبية السائقين من الشباب والمراهقين، وبعضهم ليس لديهم شهادات قيادة مرورية، وبالأصل غالبية هذه السيارات غير مرخصة لنقل الركاب.

وفوق ذلك فالويل لمن يعترض على ذلك من الركاب أو الأهالي، ناهيك عن المشاكل اليومية التي تنشأ بينهم أثناء الصعود والهبوط نتيجة الازدحام وإغلاق الحارات الضيقة أصلاً، وما يرافق ذلك من شتائم مقذعة وشجار في بعض الأحيان قد يصل للضرب، مع انعكاسات كل ذلك على المواطنين المارة والركاب..

خدمة هامّة بحاجة إلى ضوابط

ناشد المشتكون من أهالي الحي جريدة قاسيون بنقل معاناتهم من الدراجات النارية، ومن أصحاب هذه السيارات وممارساتهم السلبية، إلى الجهات المسؤولة وخاصةً شرطة المرور والبلدية وقسم شرطة ركن الدين، الذي سبق وأن تقدموا له بشكاوى متعددة، والتي هي ليست ضجيجاً وإزعاجاً فقط.. بل لما فيها من خطورة عليهم وعلى أسرهم وأطفالهم، وما تسببه من مشاكل اجتماعية بين أبناء الحي أحياناً.. مع تأكيدهم أنّ الغاية من الشكاوى على السيارات الصغيرة العاملة على نقل المواطنين إلى حارات الجبل المرتفعة، ليست من أجل منعهم من الخدمة الهامة التي يقدموها، بل من أجل وضع ضوابط حقيقية لهذه الخدمة، وخاصة بالنسبة للتسعير والشجار والأصوات المرتفعة للأغاني الهابطة ليلاً نهاراً..

قاسيون إذ تنشر الشكوى، فهي تقف مع مطالب أهالي حي ركن الدين، وتطالب بوضع ضوابط مرورية وسعرية، ومحاسبة رادعة لكل من يقوم بالممارسات الطائشة من سائقي الدراجات النارية والسيارات الصغيرة.

■ برسم فرع مرور دمشق- بلدية ركن الدين- قسم شرطة ركن الدين.

دمشق.. أزمات المواصلات والمرور مزمنة ومتشابكة

منذ زمن ليس بالقصير تحولت مشكلة المواطنين مع وسائط النقل على خطوط المواصلات في شوارع دمشق وبين أحيائها، والتخديم مع ريفها القريب والبعيد، من صعوبة إلى عبء إلى معاناة إلى أزمة حقيقية، حيث لم تعد أية مفردة تعبر تماماً عن جوهر ما يعانيه المواطنون بمختلف شرائحهم يومياً من هذه المشكلة المعضلة.

■ نوار الدمشقي

تحول المشكلة من صعوبة إلى أزمة يعني تجاوز موضوعة ساعات الذروة واختلاف المواسم والفصول أو التمييز بين خط نقل وآخر، فالازدحام على وسائط النقل في دمشق أصبح معمماً على مدار الساعة خلال اليوم، وطيلة أيام الشهر، وبكل المواسم والمناسبات، وعلى كافة خطوط النقل داخل العاصمة ومع محيطها، وفي مراكز الانطلاق وعلى المواقف على طول الخطوط، وتفاقمها خلال ساعات الذروة صباحاً ومساءً وخلال فترة الأعياد أو مع افتتاح المدارس يعني أنها أصبحت أكثر توسعاً، كما يعني أن كلّ ما طُرح ونُفّذ من حلول طيلة السنوات السابقة لم يتجاوز عتبة الأزمة التي أصبحت أكثر عمقاً، إن لم تكن من أسبابها.

تداعيات متشابكة مع أزمة المرور

هذه الأزمة التي يعيشها المواطنون داخل العاصمة على خطوط النقل والمواصلات كان لها الكثير من التداعيات السلبية على حسابهم، اعتباراً من التعب والإرهاق مروراً بالساعات المهدورة على الطرقات، وصولاً إلى عوامل الاستغلال على مستوى نوعية الخدمة وتكلفتها، ناهيك عن متغيرات الطقس والأحوال الجوية وما يخصها من معاناة إضافية، أما على مستوى التمييز بين شرائح المواطنين بالنسبة لهذه الأزمة فربما يمكن إضافة عامل «حرق الأعصاب» على البعض منها، مثل شريحتي الطلاب والموظفين، فموضوعة عامل الزمن بالنسبة لهذه الشرائح لا تقتصر على الساعات المهدورة فقط، بل على التقيد بالمواعيد المحددة الملزمين بها، وما ينجم عنها من ضغوط إضافية، ومن استغلال إضافي على مستوى النفقة والتكلفة في كثير من الأحيان.

ما يزيد الطين بلّة أن مشاكل المرور والازدحام على الطرقات كان لها انعكاس سلبي كبير على أزمة المواصلات، فالشوارع المكتظة بالسيارات وبوسائط النقل المختلفة زادت وعمّقت أزمة المواصلات أكثر وأكثر، فقد تشابكت أزمتا المواصلات والمرور في شوارع العاصمة، بحيث أصبح من الصعوبة التمييز بينها، أو التفريق بين أسباب ونتائج كل منها.

لا حل إلا بوسائط النقل الجماعي الكبيرة

بعيداً عن الخوض بالكثير من حيثيات وذرائع تراجع شركة النقل الداخلي خلال العقود الماضية بجوهرها المتوافق مع السياسات الليبرالية المحابية لمصالح شريحة أصحاب الأرباح على حساب بقية الشرائح الاجتماعية وعلى حساب قطاع الدولة، لتحل محلها السرافيس وشركات النقل الخاصة، فإن الوقائع تشير إلى أنّ جزءاً هاماً من مشكلة النقل والمواصلات داخل العاصمة ومع محيطها لا يمكن حلها إلا من خلال استعادة وسائط النقل الجماعي الكبيرة لدورها، وخاصة وسائط النقل التابعة لشركة النقل الداخلي، أو غيرها من الحلول الممكنة على هذا المستوى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن استعادة هذا الدور يؤدي إلى تخفيض أعداد وسائط النقل الصغيرة والاعتماد عليها، ما يعني حل جزء من أزمة المرور بالنتيجة.

فأزمة النقل والمواصلات لا يمكن حلها عبر زج المزيد من وسائط النقل الصغيرة على خطوط المواصلات، وإن كان ذلك يبدو حلاً لخط دون سواه مثلاً، لكنه بالمقابل يزيد من أزمة المرور والازدحام، خاصة وأن شوارع العاصمة مكتظة ومستنفذة سلفاً.

جزء هام من مشكلة النقل والمواصلات داخل العاصمة ومع محيطها لا يمكن حلها إلا من خلال استعادة وسائط النقل الجماعي الكبيرة لدورها

بين الترقيعي والإستراتيجي

الحلول الترقيعية ذات الجوهر الاستثماري التي جرى العمل بها خلال العقود الماضية على حساب النقل العام وشركة النقل الداخلي وعلى حساب وسائط النقل الجماعي الكبيرة، كما على حساب المواطنين أثبتت عدم جدواها، اللهم باستثناء ما حققته من أرباح كبيرة في جيوب البعض، وما نجم عنها من مشاكل وتداعيات أوصلتنا لما نحن فيه من أزمتي مواصلات ومرور أصبحتا خانقتين بكل المقاييس، مع عدم تغييب المشاكل الاضافية التي نجمت على هامش الاعتماد على وسائط النقل الصغيرة، مثل زيادة معدلات استهلاك المحروقات بشكل كبير، وما تنفثه من سموم أثرت بشكل أكبر على البيئة أيضاً.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة للكثير من المشاريع الإستراتيجية بعيدة المدى، الورقية والنظرية، التي جرى الحديث عن بعضها والترويج لبعضها الآخر مع الكثير من البهرجة الدعائية خلال السنين الماضية القريبة والبعيدة، والتي تنتظر الوضع بالتنفيذ بعد استكمال دراساتها من الناحية الفنية العملية القابلة للتحقيق، سواء على مستوى أزمة المواصلات أو على مستوى أزمة المرور والازدحام «مترو- ترام- قطار- أنفاق- مرائب- طرقات ربط سريعة...»، بعيداً عن كل من ما يمكن أن يرشح أو ينجم عنها من صراعات مصالح، أو أوجه فساد بحكم وفي ظل استمرار العقلية السائدة المتوافقة مع السياسات السائدة ذات الجوهر الاستثماري الريعي الباحث عن الربح السريع، والمحابي لمصالح البعض على حساب المصلحة العامة، فالأزمة واجبة الحل عاجلاً أو آجلاً، وكل تأخير فيها هو تعميق واستفحال لها.

حلول مؤقتة ضرورية وممكنة

على اعتبار أن الأزمة قائمة ومستمرة ومستفحلة، فإن ذلك يعني أنه لا يمكن انتظار المشاريع الإستراتيجية بعيدة المدى لحلها، في ظل السياسات التسويفية والترقيعية القائمة، حيث تفرض الضرورة أن تكون هناك حلول مؤقتة جزئية وسريعة، ولعل ذلك يبدأ بأن تستعيد شركة النقل الداخلي دورها، وذلك من خلال زج المزيد من باصاتها على بعض الخطوط بمقابل تخفيض أعداد السرافيس العاملة عليها، مع أهمية حسن استثمار ما هو موجود من إمكانات لدى الشركة، خاصة في ظل ما رشح عبر وسائل الإعلام من زيادة بأعداد باصات الشركة من خلال المنح الصينية، أو من خلال العقود المعلن عنها لتوريد أعداد إضافية من الباصات، مع التأكيد على ضرورة تذليل كافة الصعوبات والعراقيل، الموضوعية والمصطنعة، التي تحول دون استعادة هذا الدور على أكمل وجه، على المستوى الإداري والمالي والتنظيمي والتمويلي.

في المقابل، لا بدّ من ضبط عمل السرافيس ووسائط النقل الخاصة العاملة على خطوط المواصلات، عبر مراقبة ومتابعة الالتزام بورديات عمل كل منها، مع إلزام السائقين باستكمال خط المسير المحدد لها دون تهرب والتفاف، وخاصة خطوط النقل الطويلة نسبياً، بعيداً عن أوجه المحسوبية والتغطية والفساد القائمة، وبعيداً عن أوجه الاستغلال التي يدفع ضريبتها المواطنون بالنتيجة، ولعل ذلك ليس من الصعوبة تطبيقه، خاصة وأن لكل مخالفة من هذه المخالفات ضوابطها وروادعها، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن ينجز على مستوى فتح خطوط نقل جديدة لتخديم بعض المناطق والأحياء غير المخدمة، أو تعديل خطوط سير بعضها تخفيفاً للازدحام المروري في بعض الشوارع مثلاً، مع عدم تغييب أهمية موضوعة التسعير بما يحقق مصلحة أطراف المعادلة «المواطن- صاحب السرفيس- السائق».

لا شك أن الأزمة الخانقة في المواصلات والمرور ليست محصورة في دمشق لوحدها، فقد أصبحت أزمة عامة تعاني منها كافة المدن والمحافظات بدرجات ونسب مختلفة، وما ينطبق على دمشق بهذا الصدد يمكن تعميمه.

موسم 2019

مليونا طن من القمح... ومثلها من الشعير

تضاعفت مساحات القمح في الموسم الحالي وكذلك الإنتاج، هذا ما أجمله تقرير جديد لمنظمة الغذاء والزراعة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي، بالتعاون مع وزارة الزراعة السورية حول الموسم الزراعي السوري للعام الحالي صدر بتاريخ 5-9-2019، التقرير الذي شمل أهم بيانات الإنتاج الزراعي، ووضع الغذاء، انطلق من القمح وأهم المحاصيل الأخرى.

المساحات المحصودة

تمت زراعة مساحة تزيد على 1,26 مليون هكتار في موسم 2019، وهي قرابة ثلاثة أرباع المساحات المزروعة في 2010... وتشكل هذه المساحات قفزة كبيرة عن المساحات المزروعة في 2018، العام الذي سجل أقل مساحات القمح خلال سنوات الأزمة، حيث لم تتعدَّ 642 ألف هكتار. ما يعني أن المساحات قد توسعت بنسبة تفوق الـ 90٪ خلال عام واحد.

وكانت زيادة الإنتاج على هذا الأساس كبيرة أيضاً، حيث يقدر إنتاج موسم 2019 بحوالي: 2,17 مليون طن من القمح بزيادة 81% عن 2018، الذي لم يتعدَّ عتبة المليون طن إلا بقليل، وقرابة: 1,19 مليون طن.

زيادة الإنتاج في الموسم الحالي ترتبط بتوسع المساحات بالدرجة الأولى، الناجم بدوره عن توسع الإنتاج البعلي الذي ازداد بما يقارب عشرة أضعاف من 197 طناً إلى قرابة المليون طن. ففي 2018 كانت المساحات المزروعة قريبة من مستويات 2019، ولكن لم يحصد منها إلا ما نسبته أقل من 60%، نتيجة قلة الأمطار وعدم نمو وحصاد القمح المزروع بعلاً في الكثير من المناطق، بينما حُصد في العام الحالي نسبة 92% من المزروع، وطالت الحرائق مساحات وصلت 85 ألف هكتار من مساحات القمح والشعير.

بينما ظروف الإنتاج الزراعي الأخرى لم تتحسن، وظهر هذا في أن الإنتاج المروي لم يزدد إلا بمقدار 135 ألف طن فقط.

وقد انعكس هذا في تراجع الغلة في وحدة المساحة، فكل هكتار أنتج وسطياً 1,73 طن. بينما كان هذا الوسطي في عام 2010: 1,93 طن في الهكتار. حيث تراجعت إنتاجية القمح المروي تحديداً بسبب تراجع تخديمه رياً ودواءً وعناية بالأراضي وسماداً وبذاراً، مع ارتفاع التكاليف.

أين زُرع القمح؟

مازالت مواضع زراعة القمح الأساسية في الحسكة وحلب بالدرجة الأولى، أكثر من 80% من الإنتاج في أربع محافظات: حيث تمّ إنتاج 648 ألف طن في الحسكة، و586 ألف طن في حلب، 406 آلاف طن في الرقة، ومن ثمّ في درعا 126 ألف طن.

وبالمقارنة مع ما قبل الأزمة فإن جميع هذه المحافظات الأربع لا تزال تنتج أقل من مستويات إنتاجها السابقة في 2011: فالرقة تحتاج إلى زيادة 60% تقريباً لتعود للوضع الإنتاجي السابق، والحسكة تحتاج لزيادة 40% بينما حلب تقترب من مساحات إنتاجها السابقة إذ تحتاج لزيادة 20%، أما درعا فهي في وضع أفضل وقد أنتجت في 2019 بكميات تقارب إنتاجها في 2011، وبفارق 3 آلاف طن فقط.

بالمقارنة مع ما قبل الأزمة فإن محافظات الحسكة وحلب والرقة ودرعا لا تزال تنتج أقل من مستويات إنتاجها السابقة في 2011

الشعير 2 مليون طن تقريباً

موسم الشعير قفز قفزة استثنائية، من أقل من 400 ألف طن في العام الماضي إلى 1,99 مليون طن في العام الحالي، وهو بمجمله بعلي، إذ لا يصل إنتاج المروي منه إلى 100 ألف طن. والإنتاج الأكبر أيضاً في الحسكة وحلب: 585 ألف طن– 570 ألف طن على التوالي. تليهما الرقة 435 ألف طن، فحماة: 104 ألف طن. وهذا المستوى من الإنتاج غير مسبوق في سورية حتى قبل الأزمة وهو استثنائي، إذ إن الإنتاج في عامي 2010– 2011 لم يتعدَّ 680 ألف طن.

القمح «على الله والأمطار»

اعتمد التحسن الكبير في موسمي القمح والشعير في هذا العام، على موسم الأمطار الذي أتى غزيراً ومتوزعاً بشكل ناسب هاتين الزراعتين، وحقق حصاداً وفيراً في المساحات البعلية قليلة التكلفة. أما دون موسم أمطار كاف، فإن المساحات المروية من القمح لا تستطيع أن تغطي نصف الإنتاج الحالي، وقرابة مليون طن. بينما كانت المساحات المروية في 2011 تنتج أكثر من 2 مليون طن، ويبقى قرابة ثلث الإنتاج معتمداً على البعلي...

من الممكن أن تزداد المساحات المزروعة بالقمح بمقدار 300 ألف هكتار، تحديداً في الحسكة، لنعود نظرياً إلى إمكانية تغطية إنتاجنا الأساس من القمح. ولكن زيادة المساحات إن كانت شرطاً هاماً إلا أنها لن تكون نافعة بمفردها، وستبقى زراعة القمح وتأمينه معتمدة على الأمطار قبل كل شيء، لأن القدرة على تخديم الإنتاج لزيادة غلته أصبحت قليلة.

إن اعتماد القمح على الأمطار بالدرجة الأولى، لا تقتصر نتائجه على خسارة الفلاح في العام غير الماطر فقط، بل يعني أن الدافع اتجاه الإنتاج سيتضاءل، لأن العام الماطر الرابح لن يستطيع أن يكفي لتعويض خسائر العام قليل الأمطار. فالمزارعون مثلاً في 2018 زرعوا أكثر من 1,3 مليون هكتار، بينما لم يحصدوا إلا قرابة 640 ألف! والباقي حمّلوا تكاليف زراعته على ربح عام 2019... فتصبح الكلف عالية لتوزعها على عدة مواسم.

إن سلسلة العملية الإنتاجية الزراعية «تأمين البذار– تأمين السماد– الري– الوقود والآلات– العمالة الزراعية، بل وحتى الأكياس»... أصبحت سلسلة رخوة، وفيها الكثير من الفراغات، ولا توجد في السياسة الاقتصادية نيّة جديّة لسدّها.

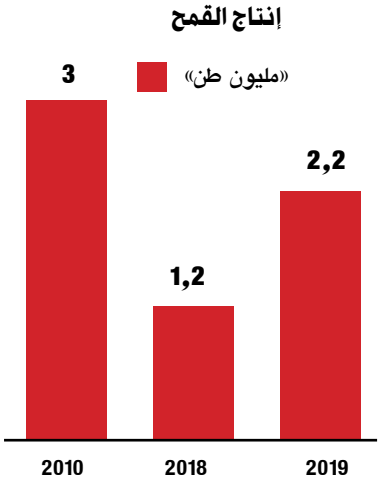

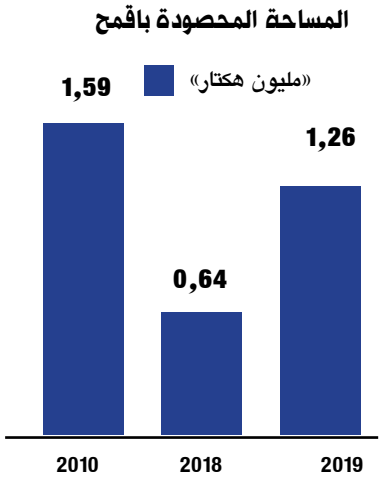

تأمين 10% فقط من بذار القمح!

تحتاج سورية إلى 400 ألف طن من بذار القمح، وحوالي 300 ألف طن من بذار الشعير، بمعدل 220 كغ للهكتار من القمح، و170 كغ في هكتار الشعير. وعملياً تأمين الجزء الأكبر هذه الكميات عبر المؤسسة العامة لإكثار البذار لم يعد موجوداً. فالمؤسسة تعاني من نقص المستلزمات، والتمويل، والقوى البشرية المؤهلة التي تراجعت بنسبة 50%. كما أنّ اثنين فقط من أصل 13 من مراكز إنتاج البذار يعملان، وتراجع تعداد المزارعين من ذوي الخبرة بعملية إكثار البذار بنسبة 70% عن مستويات ما قبل الأزمة وفق التقرير.

وبناء على هذا فإن المؤسسة لموسم 2019/2018، كانت قادرة على توزيع 41 ألف طن فقط من بذار القمح، 6500 طن فقط من بذار الشعير، والتي أنتجت عبر المزارعين المتعاقدين، وهي لا تشكل إلا نسبة 10% تقريباً من حجم البذار المطلوب سنوياً. ومن المتوقع أن تزيد قدرتها على التوزيع في العام القادم لتصل إلى حدود 75 ألف طن من بذار القمح و15 ألف طن من بذار الشعير.

تعتبر البذار حلقة مفصلية في عملية إنتاج القمح، وهي محدد هام في مستوى الغلة، وإمكانية تجاوز التقلبات المطرية. ومن حيث الكفاءة العلمية وإمكانية إنتاج البذار المحسنة، تتوفر الإمكانات نظرياً، لتجاوز مشكلة الارتهان لتقلبات الطقس، ولكن كل ما سبق في التقرير حول التراجع الحاد في قدرات المؤسسة المادية والبشرية يمنع تجاوز هذه العقبة. إن مزيداً من الإنفاق وتخصيص الكادر على استعادة منظومة دعم البذار وتحسينها، يمكن أن يكون حلاً للمساحات المتقلصة، ولاستعادة مستويات الغلة السابقة، بل زيادتها. مع العلم أن الوصول إلى الغلة النموذجية للبذار المحسنة لم يطبّق يوماً بشكل واسع في سورية، وأنّ المسألة لا ترتبط فقط بنوع البذار بل تدخل عليها جملة عوامل أخرى، أهمها نقص السماد ودمار شبكات الري وتراجع مستويات المياه الجوفية للري من الآبار، وارتفاع تكاليف الوقود.

880 مليون دولار قيمة إنتاج الحبوب 2019

تقدر قيمة محصول القمح في العام الحالي بحوالي 426 مليون دولاراً وفق السعر الوسطي العالمي للقمح في نهاية شهر 7-2019: 196 دولار للطن. «index mundi».

أما الشعير فقد بلغ إنتاجه أيضاً قرابة مليوني طن، وبزيادة 5 أضعاف عن إنتاج العام الماضي. وبقيمة إنتاج إجمالية تقارب 300 مليون دولاراً، وفق السعر العالمي للشعير المقدر بحوالي: 149 دولار للطن.

أما أهم الحبوب الأخرى، فيمكن أن نقدر قيمة إنتاجها بمجموع 155 مليون دولار من إنتاج ألف طن تقريباً، في مساحة لا تتعدى 200 ألف هكتار. الكم الأكبر منها من العدس، وتقدر قيمته بحوالي 56 مليون دولار، ثم الحمص الأعلى قيمة بينها 77 مليون دولار، إضافة إلى 16 مليون دولار للفول، وأخيراً 6 ملايين دولار للبازلاء. وذلك بأخذ أسعار المنتجين في تركيا التي تعتبر مصدّراً هاماً للبقول: فالعدس سعره 655 دولاراً للطن، الحمص 1490 دولار، الفول 655 دولاراً، والبازلاء الجافة 650 دولاراً للطن. «fao stats». إن قيمة إنتاج الحبوب المذكورة في عام 2019 تقارب 880 مليون دولار، وحوالي 400-570 مليار ليرة وفق أسعار الصرف الرسمية والسوداء.

الوضع الاقتصادي «على كفّ عفريت»!

الوضع الاقتصادي على «كفّ عفريت» هكذا يُقال، الكثير من المخاوف المبنية على تناقضات أزمة أصحاب النفوذ والمال، يدعمها مسار الركود العميق اقتصادياً المتجلي بصعود الدولار، وعموم الفوضى الاقتصادية التي ترفع درجة حرارة المجتمع إلى مستوى غير مسبوق في ظل الوضع الصعب والشعور بالعجز.

■ عشتار محمود

بعيداً عن الشائعات السلبية والإيجابية، فإن الوقائع أشياء عنيدة، تثبت نفسها مجدداً ما لم تتغير المعطيات بشكل جذري، والجذري في سورية لا يكون إلا بدخول الناس على خط التغيير، ولا يمكن أن «يأتي من فوق»... فـ «فوق» تتمركز بنية اقتصادية- اجتماعية يعتبر الفساد مصدر دخل وثروة أساس لها، بل إنه عمودها الفقري الذي يحمل جسم من المصالح الموزعة على النخب كلّ وفق دوره ووزنه وإنتاجيته في منظومة نهب ما تبقى من قدرات البلد.

دخل الأثرياء يقلّ!

الوقائع تقول، إن الدخل في البلاد يقل، حتى ما يتدفق على أثرى الأثرياء أصبح مقيداً بالعقوبات وبحجم الحركة الاقتصادية، وبتوقف المعارك والمنافع التي كانت تأتي من اقتصاد العنف، فالبلاد لا تنتج ثروة جديدة، وتقلّص حجم تدفق المال السياسي من الخارج، الذي كان يجد طريقه عبر نقاط الصراع، كما ألغى الأمريكيون بعقوباتهم توقعات تدفق المال الخليجي التي يرسم عليها الكثيرون.

وخلال عام مضى على هذه الحال، حاول أثرياؤنا في أزمتهم أن يشتروا كل ما يمكن شراؤه، وبيضوا أموالهم بالفنادق الضخمة وبالوكالات والعقارات... ومن ثمّ دخلوا على خط خصخصة الأساسيات كالمحروقات وغيرها، ووقّعوا عقوداً استثمارية نسبها استثنائية، ولم يكن من السهل البحث عن منافذ أخرى. وكانت النتيجة أن قلّ عموماً تدفق الأموال من مراكز الفساد إلى شرائحه الدنيا، وبدأت تتوسع السوق السوداء التي تستطيع أن تُدرّ مالاً وفيراً وأصبحت وقائعها يومية: المخدرات والخطف والسلب المباشر وتجارة الأعضاء وغيرها. وإلى جانب كل هذا استمرت وربما توسّعت الظاهرة الدائمة لتهريب الأموال إلى الخارج...

وضع غير قابل للاستمرار

إن أي مراقب لهذا الوضع، يعلم أنه غير قابل للاستمرار، ويعلم أن انعطافة ما ينبغي أن تحصل في الوضع الاقتصادي... ونحن نشهد اليوم معطيات تفسخ في بنية قوى المال والنفوذ السورية، واستعصاءها على تقديم الحلول أو التجاوب معها، لأن أية خطوة للأمام تتطلب انتزاع ثروة من براثن الفساد.

فهل يمكن للبنية الحالية أن تنتزع من الفساد وتدفع الأمور إلى الأمام أو توجد حلولاً؟!

الاحتمال المرجح، أنه لا يمكن لهذه البنية أن تحقق انعطافات للأمام، بل تعيقها، ولكن المسألة لا تتعلق فقط بطبيعة البنى القائمة. بل هي ترتبط بحدة الاحتقان الاقتصادي الاجتماعي، ومستوى الضغط الناجم عن تناقض قوى الفساد الكبير مع كل الشرائح الطبقية السورية، وليس فقراء سورية فقط، لأنها تمتص من الجميع ما لا قدرة لهم على إعطائه. وعدا عن هذا، فإن الوضع الداخلي السوري مسيّس دولياً وإقليمياً في مجمل جوانبه، ويتحول الجانب الاقتصادي إلى أداة أساسية في المعركة. وهنالك أطراف لها مصلحة بالاستقرار الاقتصادي كشرط للاستقرار السياسي، والعكس بالعكس.

وهو ما يظهر في كثير من المبادرات لتفعيل التعاون الاقتصادي وتجاوز العقوبات وإعادة اللاجئين وإعادة الإعمار... ولكن المسألة ليست بسيطة، بدليل إعاقة هذه المبادرات وعدم تفعيلها حتى الآن وحصرها بالكثير من الاتفاقيات والصور دون تنفيذ. فبنية الفساد السوري الكبير تتناقض مع اتفاقيات بين الدول لأنها تلغي العمولات والحصص المباشرة وحصر التوكيلات، أو على الأقل تجعلها أصعب. كما أن الوزن الغربي والعلاقات المتشابكة مع قوى المال السورية تجعل التعامل الجدي مع هذه المبادرات مسألة لها أثمان... أقلها الأموال المصادرة في الغرب، والتي يتم رفع دعاوى من قبل أصحاب النفوذ السوريين لفك أسرها!

الاستقرار السياسي والاقتصادي في سورية مرتبط باجتثاث الفساد الكبير، وهي ضرورة وطنية سورية ليست جديدة، ولكنها تزداد حماوةً، وتوضع تحت الضوء إقليمياً ودولياً نتيجة دورها في تعقيد الوضع أمام استقرار سورية. وإذا لم يتم التعامل معها، فإن نتائج تفاقم الوضع الاقتصادي ستظهر، بموجة هجرة جديدة، وبنقاط مرشحة لدخول الفوضى مجدداً... أو بانفجار بنية الفساد الكبير نفسه كتعبير عن التناقضات غير المحلولة كلها.

فلاديفوستيك... التعاون في أقصى الشرق

يُعدّ الشرق الأقصى الروسي منطقة غنية بالموارد الاقتصادية غير المستغلة، إذ يقدّر إسهام المنطقة بالدخل الوطني الروسي 4% فقط حتى الآن. بالإضافة لشح عدد السكان فيها. كما أنه منطقة الموارد البيئية الروسية المتاخمة للقوى الاقتصادية الآسيوية الكبرى: الصين- اليابان- كوريا، ما يجعله واحداً من دعائم التعاون الآسيوي عبر أقصى الشرق.

■ ليلى نصر

تُعدّ مسألة تنمية منطقة الشرق الأقصى ضمن أهم التحديات الاقتصادية–الاجتماعية وحتى الجيوسياسية بالمعنى المتوسط للدولة الروسية... وواحدة من منتديات كثيرة تعمل على تثبيت دعائم علاقات اقتصادية دولية جديدة.

أعلن الممثل الرئاسي في الشرق الأقصى نائب رئيس الوزراء الروسي، يوري تروتنيف، اليوم، إن حصيلة منتدى الشرق الاقتصادي الروسي هذا العام كانت اتفاقيات بأكثر من 51 مليار دولار، وأضاف المسؤول الروسي، إن قيمة الاتفاقيات الموقعة خلال منتدى العام الجاري تزيد عن حصيلة العام الماضي بنسبة 13%، ما يُعدّ إنجازاً جديداً للمنتدى، الذي ينعقد بشكل سنوي في مدينة فلاديفوستوك.

في الشأن الروسي

تحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلمة أثناء المنتدى الاقتصادي في فلاديفوستوك عن المقومات والإمكانات الهائلة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأقصى الروسي في خطوة تهدف لجذب الاستثمارات.

وأشار إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الروسية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة، ولاسيما من آسيا، لافتاً إلى أن منطقة الشرق الأقصى مهمة جداً ولديها إمكانية ديموغرافية جيدة.

واقترح تأسيس صندوق استثماري في فلاديفوستوك لتمويل المشاريع الواعدة، مشيراً إلى أن المستثمرين ضخوا 612 مليار روبل في الشرق الأقصى الروسي.

وأضاف، أنه تم ضخ من الميزانية الفدرالية منذ العام 2015 نحو 600 مليار روبل «حوالي 9 مليارات دولار» لتطوير منطقة الشرق الأقصى، مشيراً إلى أن تحديث قرابة 40 مطاراً في المنطقة سينتهي في 2024.

وفي خطوة تهدف للحد من الهجرة من فلاديفوستوك، أعلن الرئيس الروسي عن برنامج سكني لدعم الأسر في الشرق الأقصى الروسي يتضمن تقديم قروض سكنية بشروط مغرية للأسر الشابة.

وقال إنه ابتداءً من العام الجاري سيتم منح قروض سكنية للأسر الشابة في منطقة الشرق الأقصى بفائدة سنوية تبلغ 2%، على أن يستمر هذا البرنامج لمدة خمس سنوات فقط، موضحاً أن الحكومة ستقوم بتخصيص أموال لتمويل هذه القروض.

لمؤتمر فلاديفاستوك أهمية تتعدى الحدود الوطنية الروسية، إذ يتحول إلى نقطة تلاقي سياسية– اقتصادية هامة في الشرق الأقصى، وتقاطع أوزان ومصالح هامة تشمل روسيا والصين، واليابان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى الدخول الهندي المميز في هذا العام.

حضور هندي مميز

وقعّت موسكو ونيودلهي اليوم حزمة واسعة من الاتفاقات على هامش منتدى الشرق الاقتصادي الروسي، بينها اتفاق إستراتيجية عمل لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والاستثماري، في خطوة مفاجئة، أعلن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، خلال مشاركته في منتدى اقتصادي في مدينة فلاديفوستوك، أن بلاده ستقدم قرضاً بقيمة مليار دولار لتنمية الشرق الأقصى الروسي، وأضاف رئيس الوزراء الهندي أنه خلال المنتدى تمكن رجال الأعمال من الهند من توقيع حوالي 50 اتفاقية في مختلف القطاعات من الطاقة والتعدين إلى الرعاية الصحية والتعليم مع نظرائهم في الشرق الأقصى الروسي، ومن أبرز الوثائق المبرمة، اتفاق حكومي بين روسيا والهند، للتعاون في مجال الإنتاج المشترك لقطع الغيار ومكونات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية.

وأضاف إن الهند وروسيا اتفقتا على خريطة للتعاون لمدة خمس سنوات في إنتاج الهيدروكربونات، وتطوير الغاز الطبيعي المسال في الشرق الأقصى ومنطقة القطب الشمالي. هذا عدا عن التعاون في مجال الطاقة النووية، حيث يتم الحديث عن خطط لإنشاء 12 وحدة طاقة نووية في الهند عبر روسيا، خلال 20 عاماً قادمة، دخلت اثنتان منها قيد الإنجاز، واثنتان بدأ العمل بهما.

نمت التجارة بين الهند وروسيا بنسبة 17% خلال العام الماضي، ووصلت إلى 11 مليار دولار، ومن المتوقع أن تنمو بمعدلات أعلى لتتضاعف ثلاث مرات حتى عام 2025. في لقاء الرئيسين في منتدى الشرق الأقصى تم الحديث عن ضرورة تعزيز هذه التجارة بالتعامل بالعملات المحلية، وبتسهيل التعاملات التجارية والبنكية بين البلدين، الأمر الذي قد يدعم اشتراك الهند في منظومة التبادل البنكية الروسية «بديلة سويفت الأمريكية» وفق تصريحات الرئيس الروسي.

العديد من المشاريع المشتركة بين الروس والهنود، ولكن أبرزها إنشاء اثنان من أول ستة منها، والعمل متسارع في الأربعة المتبقية.

التعاون الهندي– الروسي، قديم ولكنه يتفعّل اليوم، ولا يستطيع إلا أن يتداخل مع التعاون الروسي الصيني، لا أن يتناقض معه. وأبرز مثال على هذا أنّ الربط الروسي الهندي الجديد من ميناء شيناي في الهند إلى فلاديفوستك، يعتمد على الطريق البحري في القطب الشمالي، وعلى البنى التحتية لتخديم منطقة الشرق الأقصى الروسية التي تعتمد على الاستثمار الصيني إلى حدٍّ بعيد.

أمريكا: 160% زيادة الجوع بين كبار السن

ملايين من كبار السن في الولايات المتحدة الأمريكية ينحدرون نحو الجوع، بينما نظام الحماية الاجتماعية الذي يفترض أن يشملهم- مهترئ... قرابة 8% من الأمريكيين في عمر الـ 60 وأكبر، غير آمنين غذائياً في عام 2017، بناء على دراسة جديدة صادرة عن مجموعة ضد الجوع- تغذية أمريكا.

5،5 ملايين من كبار السن ليس لديهم وصول آمن للغذاء الصحي، وهو رقم قد ازداد بنسبة تفوق 160% اعتباراً من عام 2001، عندما كان يقارب 2،1 مليون، ومن المتوقع أن يستمر بالنمو.

إن هؤلاء غير الآمنين غذائياً أصبحوا يشكلون نسبة 7% من هذه الشريحة العمرية في عموم الولايات المتحدة، وتتباين هذه النسبة وفق الولايات، حيث تتمركز المشكلة بشكل أكبر في الأجزاء الجنوبية والجنوبية– الغربية من البلاد. لويزيانا هي الولاية التي تضم أعلى نسبة 12% من كبار السنّ فيها غير آمنين غذائياً، وفي مراكز مدن مثل ميمفاس 17% من كبار السن لا يضمنون تأمين وجبتهم التالية.

شرائح أوسع من كبار السنّ، ومن مستويات دخل مختلفة، يعانون من صعوبة الوصول وتحضير الطعام الصحي الضروري، ونسب الفقر ضمن كبار السن هي الأعلى. وتزداد هذه النسب أيضاً ضمن الأقليات، فأكثر من 17% من الكبار من الأصول الإفريقية، و16% بين الكبار من الأصول اللاتينية غير آمنين غذائياً، بينما النسبة بين الكبار البيض 7% غير آمنين غذائياً.

الكثير من كبار السن يعتمدون على المساعدات الاجتماعية، ووسطياً تقدم المساعدات الاجتماعية 1467 دولاراً شهرياً للعامل المتقاعد، ما يعني دخلاً سنوياً 17600 دولار سنوياً، وهو أعلى بقليل من حد الفقر الفردي في الولايات المتحدة والبالغ 12490 دولاراً سنوياً في 2019.

تكاليف السكن تشكل العبء الأكبر، فالمستأجرون يدفعون 30% من دخولهم للإيجارات تقريباً، ويتبقى القليل غير القادر على تلبية مستويات الغذاء الضرورية.

منذ عام 1972 كبار السن الأمريكيون أصبحوا جزءاً من برنامج إصلاحات ورعاية اجتماعية أقره الرئيس لنيدون جونسون، قدم من خلاله برامج دعم غذائي بالتوصيل للمنازل والوجبات الجماعية لمن هم فوق الـ 60 عاماً، ولكن تمويل هذا البرنامج أصبح أقل بكثير من زيادة أعداد من هم فوق الـ 60 عاماً، وكذلك لم يعدّل وفق التضخم.

حيث تقلصت خدمات التغذية بنسبة 8% خلال الأعوام الـ 18 الماضية بفعل التضخم، وتراجع عدد الأسر والمجموعات التي تحصل على تغذية بمقدار 21 مليون منذ عام 2005، ليحصل جزء فقط من الشريحة التي تعاني من ضعف الأمن الغذائي على خدمات وجبات الغذاء ضمن برنامج الرعاية الاجتماعية، بينما نسبة 83% لا يحصلون على مساعدات ومهددون بالجوع.

برعاية حكومية..

قطاع التأمين يبحث عن مزيد من الأرباح على حساب الصحة

نَقل عن رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي بأن: «البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب تضمن برنامجاً خاصاً بتعميم الضمان الصحي، ليصبح شاملاً لجميع أفراد الأسرة»، وذلك بحسب إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2019/9/4. وأوضح: «بأنه في المرحلة الحالية تعمل الحكومة وخصوصاً وزارتي المالية والصحة على تطوير منظومة التأمين الصحي عبر دراسة تأسيس شركة مختصة بذلك وزيادة التمويل، إضافة إلى ردم الهوة ما بين البدل والغطاء التأميني المقدم».

■ عاصي اسماعيل

كما أوضح: «أنه يعمل في قطاع التأمين محلياً 13 شركة تأمين واحدة منها حكومية، كما تعمل 8 شركات لإدارة خدمات التأمين الصحي، مؤكداً أنه بلغت نسبة التعويضات في التأمين الصحي عام 2017 ما مقدراه 70 بالمئة من إجمالي حجم تعويضات التأمين في سورية، وهذا يشير إلى خسارة هذا الفرع، ويؤدي إلى عدم تفضيل شركات التأمين له».

الضرورة والسياسات

بداية، لا بدَّ من القول إن الحاجة للرعاية الصحية والطبابة والاستشفاء تزايدت بشكل كبير خلال سنوات الحرب والأزمة، بسببها، وكنتيجة وتداعيات حتمية لها، وستستمر هذه الحاجة لتمتد سنوات وسنوات لاحقاً، وقد تحمّلت الدولة العبء الأكبر بهذا المجال من خلال القطاع الصحي العام «المشافي العامة، سواء التابعة لوزارة الصحة أو التابعة لوزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى المستوصفات ومراكز الرعاية الصحية الأخرى»، في الوقت الذي يعاني فيه هذا القطاع من الكثير من الصعوبات والعقبات، وصولاً للترهل والتراجع.

بالمقابل، ومع تزايد الحاجة لهذا القطاع كضرورة ملحة، استمرت السياسات الحكومية على ما هي عليه تجاهه ناحية تخفيض التمويل وعدم رفده بالكادرات، وعدم توفير الكثير من مستلزماته وتجهيزاته، بالإضافة لعدم توسيعه وزيادة انتشاره، مع استمرارها بتعزيز وتكبير دور القطاع الخاص على حساب تراجع وترهّل قطاع الدولة، بما في ذلك ما جرى خلال السنوات الماضية على مستوى الضمان الصحي الذي أصبح مصدراً للتربُّح، وما يخطط له على هذا المستوى.

تراجع العام فرض الحاجة للضمان الصحي

الحديث المنقول أعلاه لا تناقض بمضمونه، حيث تبدو الرسالة واضحة وصريحة بمتنه، فتعميم الضمان الصحي ليصبح شاملاً لجميع أفراد الأسرة غايته نقل الفرع التأميني الخاص بالضمان الصحي من الخسارة إلى الربح كي يستقطب شركات التأمين الخاصة، أي تجيير النموذج التكافلي لمفهوم الضمان الصحي لمصلحة هذه الشركات أولاً وآخراً، وفقط لا غير، وبغض النظر عمّا يمكن أن تستفيد منه هذه الأسر وأفرادها على مستوى الرعاية الصحية المطلوبة، وبغض النظر عن الضرورة التي فرضت نفسها خلال سنوات الحرب والأزمة، والحاجة المستمرة للطبابة والاستشفاء خلال سنوات ما بعد الحرب، وكل ذلك برعاية ودعم حكومي.

ربما يقول قائل إن الاستنتاج أعلاه فيه بعض الإجحاف بحق التوجه الحكومي آنفاً، فتعميم الضمان الصحي بحيث يشمل جميع أفراد الأسرة يعتبر إيجابياً!.

ولعل من السهولة الرد على ذلك بالقول إن الحاجة للضمان الصحي بالأصل لم تُفرض كضرورة ومطلب مع الأسف إلا من خلال تراجع دور الدولة تباعاً على مستوى ما تقدمه من خدمات صحية مجانية وشاملة، عبر مشافيها ومستوصفاتها ومراكز رعايتها لعموم المواطنين، وخاصة للغالبية من المفقرين ومحدودي الدخل، مع عدم زيادتها عدداً ومهامَّ وخدمات، ومع عدم توسعها وانتشارها، وأيضاً بسبب تخفيض الاعتمادات المخصصة للطبابة والعلاج في الموازنات السنوية للوزارات والمؤسسات والشركات، وكافة الجهات الحكومية بالتدريج وعاماً بعد آخر، وصولاً إلى فرض نموذج الضمان الصحي على العاملين في الدولة بالقطاعين الإداري والاقتصادي مع اقتطاع نسبة من الأجور، لقاء بعض التغطيات التأمينية العلاجية فقط وليست جميعها، في الوقت الذي تزايدت فيه المشافي والمراكز الصحية الخاصة، مع تزايد أعداد شركات التأمين الخاصة وتعدد وتنوع فروعها التأمينية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن «المشافي والمراكز الصحية الخاصة وشركات التأمين الخاصة» وبغض النظر عن تباين خدماتها تحت عنوان الصحة، تعتبر مشاريع استثمارية غايتها تحقيق الأرباح وبلا رتوش.

الحاجة للضمان الصحي لم تُفرض كضرورة ومطلب إلا من خلال تراجع دور الدولة تباعاً على مستوى ما تقدمه من خدمات صحية مجانية وشاملة

تعميم المعاناة

واقع الحال يقول إن من شملهم التأمين الصحي من العاملين في الدولة بقطاعيها الإداري والاقتصادي يعانون من الكثير من المشاكل على مستوى الخدمات المقدمة والتغطيات المشمولة بالتأمين، بالإضافة لسوء التعامل في بعض الأحيان من قبل مقدمي الخدمة، وامتناع بعضهم بذرائع التكلفة وعدم صرف المستحقات، مع تكبيد هؤلاء العاملين بنفقات إضافية ليس كفارق في نسب التغطية بحسب العقود المبرمة فقط، بل كفارق مع التكلفة التي يفرضها مقدم الخدمة نفسه في بعض الأحيان «مشفى- طبيب- مخبر..»، وقد جرى الحديث عن ذلك مراراً وتكراراً عبر وسائل الإعلام، وعبر المؤتمرات النقابية.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى حديث رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي بحسب الصحيفة أيضاً، حيث اعتبر: «أن التأمين الصحي في سورية مالا يزال محدوداً باقتصاره على الأفراد من الموظفين الحكوميين وبعض موظفي القطاع الخاص، ولفت إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي يعاني منها التأمين الصحي، مثل ضعف التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بذلك، والفجوة بين القسط التأميني والخدمة المقدمة.. وأشار إلى عزوف بعض مزودي الخدمة عن استقبال المرضى المؤمنين بسبب ارتفاع التكاليف الطبية ومنها المستهلكات الطبية وقيم الخدمات المقدمة..».

فإذا كانت المعاناة ماثلة أمامنا كما سبق أعلاه مع الاعتراف الرسمي بها، فكيف يستقيم ذلك مع مساعي تعميمها على أفراد الأسر؟.

أما الحديث عن «الفجوة بين القسط التأميني والخدمة المقدمة» فذلك له شجون أخرى، فالقسط التأميني عبارة عن نسبة مقتطعة من الأجر، والفجوة قائمة بالأصل بين الأجر المحدود والمتآكل نفسه مع كافة متطلبات وضرورات الحياة، وليس مع الخدمة المقدمة عبر الضمان الصحي فقط، ومن المفترض أن يجري العمل على ردم هذه الفجوة التي أصبحت حفرة لا قاع لها، قبل الحديث عنها من بوابة الحرص على مصالح القطاع الخاص وأصحاب حصص الأرباح.

تساؤلات مشروعة

لعله بالنتيجة هناك بعض الأسئلة التي تفرض نفسها:

ترى ما هي الخطوة التالية في حال جرى تعميم فرض الضمان الصحي على أفراد الأسر، وفقاً للتوجه أعلاه وبهذه الظروف الضاغطة؟

وهل تعميم الضمان الصحي سيصبح بديلاً عن العلاج المجاني في مشافي الدولة ومستوصفاتها؟

وهل ذلك يعتبر الخطوة ما قبل الأخيرة لوأد قطاع الدولة الصحي المجاني ليتبعها استكمال الخصخصة بشكل نهائي على هذا القطاع؟

أما السؤال الأهم فهو لماذا يعتبر فرع التأمين الصحي غير مربح، وأين التنافس على مستوى الخدمات المقدمة طالما هناك هذا العدد الكبير من الشركات الخاصة العاملة بهذا القطاع، ولماذا على المواطنين تحمّل هذه الخسائر في حال صحتها؟

ختاماً، وبكل اختصار، يمكننا القول إن السياسات الليبرالية المعمول بها لن تؤدي إلا إلى المزيد من الضغوط والكوارث على حساب الغالبية المفقرة ولمصلحة أصحاب الأرباح بجميع مسمياتهم وتلاوينهم وتلوّنهم، والتوجه أعلاه، وبهذه الظروف القاسية ما هو إلا دليل جديد على ذلك.

الممارسة تخلق معنى الحياة

في المقال السابق في العدد الماضي تحدثنا عن المعنى في تغيّره وتأثيره على الأفراد، وماذا يعني بالنسبة لكل فرد تغيّر المعنى في علاقته بمحيطه. وأخذنا نظرية فكتور فرانكل «ونقدنا لها» عن العلاج بالمعنى، من حيث إن تغيُّر الوضع اليومي للأفراد أدى إلى تغير في معنى الحياة.

■ مروى صعب

بينما اعتبر فرانكل أن المعنى هو الهدف الأساس للحياة. اعتبرت أبحاث أخرى أن للانتماء تأثيراً على معنى الحياة، منطلقة من أنَّ الإنسان لا يستطيع العيش من دون علاقات اجتماعية أو مجتمع. ومن أن عدم وجود الانتماء يؤدي إلى اضطرابات نفسية وجسدية عند الأفراد استناداً إلى أن للنفسي تأثيراً على الجسدي، والتي تحدث بها العديد بدءاً من فرويد إلى رايش وغيرهم. أما نظرية الحركة «النظرية الثقافية التاريخية» التي تقوم على دراسات فيغوتسكي، اعتبرت أن المعنى هو الرابط والنتاج عن تفاعل الممارسة والأهداف المتشكلة في الحياة. فالممارسة المتغيرة في كل زمن في حياة الفرد تؤدي إلى تكون معنى للأشياء. المعنى التغيّر مع تغير الممارسة، وأن هذه الممارسة، وهذا المعنى في ارتباط دائم بهدف معين، هو أيضاً متغير بحسب التطور الذهني أو الوضع الاجتماعي للأفراد.

فالمشترك بين جميع هذه النظريات على مختلف أرضياتها المنهجية والفكرية: أن للمعنى تأثيراً على الأفراد. وإذا أخذنا الوضع الحالي في العالم من ارتفاع الاغتراب. إما بسبب النظام الرأسمالي الذي غرَّب البشر عن واقعهم وعن أنفسهم، أو بسبب الحروب التي غيرت معنى الحاضر والمستقبل عندهم، نرى أن معنى الحياة في كل علاقاته «علاقته بالانتماء أو بالحركة والهدف» تغيّر لكون أن الانتماء قلّ، والهدف اضمحل أو أصبح مشتتاً وغير واضح.

الانتماء والمعنى

يرتبط الانتماء عند البشر، أولاً: بضرورة الوجود ضمن مجتمع أو مجموعة معينة. من هنا يخلق الشعور بالقومية أو التطرف في الانتماء عند من فقد الشعور بالانتماء إلى المجموعة الأكبر أو إلى مجتمعه. وهذا موجود مثلاً إما في التطرف الديني، أو الانتماء المتعصب إلى الطائفة كما في حالة لبنان، حيث إن الأمان عند الأفراد موجود ضمن الطائفة أو المجموعة الدينية المحددة، كما أنّ العلاقات الاجتماعية التي هي جزء أساس من الانتماء هي ضمن هذه المجموعة. وبالتالي، يصبح الانتماء هو انتماء للطائفة لكون العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع ككل غير موجودة إلا في هذه المجموعة. وهنا نتحدث عن علاقات العمل والزواج مثلاً. وهذا يخلق تناقضاً في مفهوم الانتماء وفي الوجود ضمن مجتمع أوسع، لكونه لا يمكن فصل هذه المجموعة عن المجتمع التي تتأثر به وتؤثر فيه. وهذا شبيه بالمجموعات النسوية أو اليوغا أو النباتيين أو محبي الحيوانات أو مشجعي فريق رياضي أو اليسار، أو أية مجموعة تعرّف عن نفسها أنها ضمن مجموعة معينة، لأن معنى الانتماء ووجوده هو من ضمن هذه المجموعة المحدّدة كهوية، وليس من ضمن المجتمع الأكبر.

يخلق الشعور بالقومية أو التطرف في الانتماء عند من فقد الشعور بالانتماء إلى المجموعة الأكبر أو إلى مجتمعه

المعنى والممارسة والهدف

تعتبر نظرية النشاط، أن الممارسة المتغيرة دائماً هي من تخلق معنى للأشياء، وأبسط مثل هو تكوّن المعنى عند الأطفال، المرتبط بممارستهم التي يقومون بها، وبنشاط الأهل والمحيط الذين هم جزء من علاقاته. وهذه الممارسة موجهة دائماً نحو هدف ما، الذي يتغير أيضاً مع تغير الوقت أو الظرف، فللطفل هدف معين وهو اللعب مثلاً، أو حتى الاكتساب الذي لن يكون نفسه مع مرور الوقت، والذي سيتغير هدفه. وبالتالي، تتغير ممارسته منتجاً معاني جديدة. وهذا مثيل عندما يكون للمريض نشاط جديد حسب مرضه يؤدي إلى تغيّر هدف الحياة عنده، لأنّ معنى الحياة قد تغيّر مع قدرة حركته وحركة محيطه. وهكذا أيضاً عندما تتغير حركة المجتمع وتتغير العلاقات الاجتماعية، مما سيعطي معنى جديداً لها. إذا كان هذا المعنى هو فقدان الانتماء فسيكون الهدف حينها هو البحث عن الانتماء الذي سيُوجَدُ إما في مجموعة صغيرة «متخصصة» أو في مجموعة أكبر جديدة.

إن حركة المجتمع، وتغير الظروف، يغيّر الكثير من المعاني التي لا تفقد قيمتها السابقة بل تتحول. وعند تحولها سيتغير الهدف القادر على تحصيلها. وبالتالي، سيؤدي إلى تغيّر الممارسة من جديد. وإن كل جديد وكل تغير يجلب معه تقدماً عن اللحظة السابقة. وبالتالي، من هذا التقدّم في الممارسة يجب أن نخلق تطوراً في المعنى مرة أخرى. وكما يقول فرانكل إن معنى الحياة يكتسب تعريفه من أسلوب التعاطي مع المعاناة التي لا يمكن تجنبها، وهكذا فإن الممارسة الجديدة للتعامل مع المعاناة المتجددة هي محددة مسار التقدم الإدراكي والوعي. ومع اختلاف طريقة التعامل مع المعاناة يختلف الموقف من الواقع. وبالتالي، تختلف المعاني الناتجة عنه.

وما سبق هو محدد لمجمل ظاهرة الوعي والإضرابات النفسية والذهنية، وهو ما يؤسس للظاهرة الثقافية والأخلاقية بشكل عام في المرحلة الراهنة. فالموقف والدور غير المبالي أو الانتظاري أو الهارب من الواقع يؤسس لنمط من الممارسة، هو بدوره يؤسس لمعانٍ في الوعي تثبُّت ذهنيةً وأفكاراً معيّنةً، كالموقف العدمي الفاقد لقيمة الحياة، وهو ما يجلب بدوره مآسي كبيرة على الصحة الجسدية والنفسية، وبلادةً وكبحاً للتطور الذهني. فالموقف السلبي من الواقع، يتوقع التحول وظهور الجديد دون اعتبار لتغيير الواقع نفسه ودور الإنسان فيه، أما على العكس، فإن الموقف الإيجابي الفاعل تجاه المعاناة، أي في التعامل مع أسبابها سينتج معاني وأهدافاً أوسع وأعمق، مرتبطة بالحياة والإنتاج بالرغم من الصراع وصعوباته. وبين الموقفين هُوّة شاسعة، هي المسافة بين الحياة الموت، بين الابتذال والإبداع.

أزمة كشمير مجدداً:

محاولة أمريكية لتفخيخ الحزام الصيني..!

تزامن تجدّد التوتر بين الجارين النوويين، الهند وباكستان، حول إقليم كشمير خلال الأسابيع الماضية مع محاولات أخرى لتفعيل بؤر توتر في نقاط جغرافية مجاورة، كاحتجاجات هونغ كونغ المدعومة غربياً، وعودة واشنطن لتسليط الضوء على أقليّة الإيغور في إقليم سين كيانغ الصيني، وغيرها. ويظهر تتبع خريطة بؤر التوتر المذكورة أن مشروع «الحزام والطريق» الصيني هو المستهدف الأبرز لتلك التحركات

■ محمد الذياب

عادت أزمة إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان خلال الأسابيع الماضية إلى حيز التوتر مجدداً، إثر قرار الحكومة الهندية، برئاسة ناريندرا مودي، إلغاء الحكم الذاتي للشطر الهندي من الإقليم، ذي الأغلبية المسلمة والذي يشكل نحو 70% منه، ودمج ذلك الشطر إدارياً ضمن الدولة المركزية، وإلغاء الخصوصيات التي يتمتع بها وفقاً للدستور الهندي، والتي تنص على استقلالية الشطر الهندي في معظم شؤونه باستثناء الخارجية والدفاع والاتصالات التي تتولّاها الدولة المركزية.

ليس جديداً القول بأن النزاع الهندي-الباكستاني هو تركة استعمارية ثقيلة العيار؛ ذلك أن خروج بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى من المستعمرات في أواسط القرن العشرين ترافق غالباً مع محاولات تفخيخ هذه الأخيرة من خلال الإبقاء على بؤر التوتر الدينية والعرقية والطائفية، والحرص على وضع حدود تضمن الخلافات بشتى أنواعها على الأمد الطويل. أما كون هذه التركة تحديداً «الهندية- الباكستانية» ثقيلة العيار فلكونها تعد الأخطر بين المستعمرات كلّها؛ فالبلدان يمتلكان السلاح النووي وخُمس سكّان العالم «مليار ونصف نسمة».

الأزمة والحرب

الجديد في الأمر، أن هذه الجولة من أزمة كشمير تجري توازياً مع سعي غربي واضح لتفجير بؤر توتر أخرى في وسط آسيا وشرقها، توازياً أيضاً مع تزايد التقديرات حول تفجّر موجة جديدة من الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية.

وبمراجعة موجزة للعلاقة بين الأزمة المذكورة والحروب، في العقدين الأخيرين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية بافتتاحها عقد «الحرب على الإرهاب» بدءاً من أفغانستان 2001 بذريعة «هجمات 11 سبتمبر» فإنها اختارت وسط آسيا الذي يسمح بالانطلاق باتجاه الخصوم الصاعدين ومكامن الثروات في آن واحد؛ إما شرقاً لعرقلة نمو الصين، المنافس الاقتصادي الصاعد. أو شمالاً لضرب استقرار روسيا، النّدّ النووي الإستراتيجي الوحيد في العالم. أو غرباً نحو شرق المتوسط، وهي الوجهة التي اختارتها واشنطن فعلياً بشنها الحرب على العراق، وغاصت في وحولها لعقد ونصف من الزمن. وهو ما أعطى المنافسين شرق وشمالي أفغانستان الوقت الثمين لإعادة ترتيب الأولويات الدفاعية والوقائية في مواجهة التهديدات الغربية؛ فالصين طورت قدراتها إلى درجة طرح البديل الاقتصادي لنمط العلاقات التجارية الدولية السائدة بين آسيا وأوربا، من خلال مبادرة «حزام واحد، طريق واحد»، وروسيا اشتغلت على تطوير معادلة ردع القوى الغربية عن إشعال الحروب والأزمات، وأيضاً صاغت بديلاً باستبدال الأخيرة بالحلول السياسية.

تفجيرات موازية

جاءت أزمة كشمير هذه المرة مترافقة مع محاولات متوازية لتفجير نقاط أخرى في منطقة شرقي آسيا: تفجير الوضع في هونغ كونغ الصينية، حيث تصاعدت حرب التصريحات السياسية بين المسؤولين الصينيين من جهة، ونظرائهم الأمريكيان والبريطانيين من جهة أخرى، إثر استمرار «دعم» و«مساندة» الأخيرين لمتظاهري هونغ كونغ الموالين للغرب. إضافة إلى التحضير الأمريكي لتصعيد الوضع في إقليم سين كيانغ، والذي تقطنه الأقلية الإيغورية، وهو جغرافياً من أكثر المواقع حيوية بالنسبة إلى مشروع «حزام واحد، طريق واحد» الإستراتيجي الصيني؛ فسين كيانغ هي الممرّ البري الإجباري لشبكة أنابيب الصين وطرقها السريعة نحو آسيا الوسطى وإيران، الغنية بمصادر الطاقة النفطية والغازية، ومعبرها نحو جنوبها، أي ميناء غوادار في باكستان، حيث منفذها البحري باتجاه بقية العالم.

وقد قام الرئيس الأمريكي ترامب مؤخراً بتعيين أمريكية من أصل إيغوري، هي إلنيغار إلتبير، مسؤولة عن ملف الصين في مجلس الأمن القومي الأمريكي، وهي الناشطة المتطرفة قومياً ضد الصين، وصاحبة مؤلفات تتسم بنزعة شوفينية معادية للصين. وكان ترامب قد التقى قبل ذلك في واشنطن «ممثّلين» عن الإيغور، في إطار اجتماع مع «ضحايا الاضطهاد الديني» في العالم. وسبق لنائبه مايك بنس أن وصف تعامل الصين مع الإيغور بأنه «وصمة عار في هذا القرن».

ليس جديداً القول بأن النزاع الهندي-الباكستاني هو تركة استعمارية ثقيلة العيار ذلك أن خروج بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى من المستعمرات في أواسط القرن العشرين ترافق غالباً مع محاولات تفخيخ

وفي سياق متصل، تجري واشنطن مفاوضات مع «طالبان»، بوساطة باكستانية في الدوحة، لبحث انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. وجاء ذلك متزامناً مع تصريحات السكرتير العام لحلف الناتو عن «ضرورة زيادة الوجود العسكري في آسيا – المحيط الهادي لمقارعة نهوض الصين»، وهو ما يحمل مؤشرات عن عملية إعادة انتشار الوجود العسكري الأمريكي في منطقة «آسيا- المحيط الهادي»...

الحكومة الهندية تشعل الأزمة

كانت فكرة إلغاء الحكم الذاتي للشطر الهندي من إقليم كشمير أحد الوعود الانتخابية لحزب «بهاراتيا جاناتا» الهندوسي القومي، والذي يتزعم الحكومة الهندية الحالية. ومن المعروف عن هذا الحزب أنه المعارض التاريخي لتوجه حزب «المؤتمر» الهندي، حزب المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو، الذي قاد تحرير الهند من الاستعمار البريطاني وسعى إلى بناء الدولة الوطنية ذات التعددية القومية والدينية بضمانات دستورية صريحة، والذي كان أيضاً معارضاً لاستقلال باكستان ذاتها عن الهند عشية تحرر البلدين من الاستعمار الإنكليزي. بالرغم من ذلك كلّه، إلا أن الخلفية الإيدولوجية لحزب «بهاراتيا جاناتا» ووعوده الانتخابية ليسا السببين الوحيدين اللذين يقفا خلف هذا القرار، بتوقيته الحالي...

فقد اعتبر رئيس الحكومة الهندي القرار المذكور بأنه «تصحيح خطأ تاريخي، إذ لم يكن ينبغي أن يُعطَى هذا الحكم الذاتي أصلاً» وإن لديه «اقتناعاً تامّاً بأننا سنتمكّن من خلال هذا النظام من تحرير جامو وكشمير من الإرهاب والنزعة الانفصالية». وتسوّق بعض الأوساط الدبلوماسية الهندية للقرار على أنه جزء من إستراتيجية دفاعية ضد تنامي الخطر الإرهابي للتنظيمات الجهادية في الإقليم، تزامناً مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان بموجب مفاوضات واشنطن- «طالبان». الأمر الذي يحمل تهديدات جدّية لمناطق شمالي وغربي الهند، بحسب ما ترى تلك الأوساط.

الأسباب غير المعلنة

في مقابل ذلك، تشكّك بعض التحليلات بصدقية رواية حكومة حزب «بهاراتيا جاناتا» المتطرفة، حيث ترى بأن التصدي لخطر الإرهاب لا يتم من خلال فتح احتمال إشعال حرب نووية في العالم. وأن ما يجري حقيقة هو أن الإدارة الأمريكية نجحت باستمالة الحكومة الهندية مؤقتاً باتجاه إعاقة مشروع «الحزام والطريق» الصيني، حيث يشكّل التوسع البحري للصين تهديداً للطرق البحرية الهندية في المحيطين الهندي والهادي، وفقاً لمنظور الحكومة الهندية الحالية، كذلك فإن تقدم العلاقات الصينية- الباكستانية منذ عام 2013 والذي بدأ باتفاق الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني يقلق الحكومة الهندية...

تطويق الأزمة

حتى الآن، نجحت الجهود الروسية الصينية، وبمشاركة منظمة شانغهاي في تهدئة حدة الأزمة على المستوى السياسي، وأسفرت عن تسليم الطيار الهندي الأسير في باكستان كبادرة حسن نوايا، الأمر الذي يرتدي أهمية كبيرة في الظروف الحالية، حيث إن مسألة الحفاظ على السلم العالمي، وبالأخص في منطقة شرقي ووسط آسيا، تبقى منوطة بإخماد بؤر التوتر المستندة للنزاعات العرقية والدينية والقومية، التي يغذيها الغرب باستمرار، وذلك من خلال الحلول السياسية، وصولاً إلى الحلول الجذرية الشاملة التي تعد بها النماذج الاقتصادية الجديدة في المنطقة ذاتها.

«غرينلاند» تظهر من تحت الجليد

تداولت وكالات الأنباء ومجموعة من الصحف العالمية أخباراً جديدة تخص «أكبر جزيرة في العالم»؛ غرينلاند. فما الذي يجري في «الأرض الخضراء» التي يغطي الجليد ثلاثة أرباعها، وما الذي يدفع الأمريكيين اليوم لعرض شراء أو استئجار هذه الجزيرة الإستراتيجية؟

■ علاء أبو فرّاج

غرينلاند

تقع الجزيرة بين القطب الشمالي والمحيط الأطلسي وتزيد مساحتها عن 2مليون كم2، وتتبع سياسياً لمملكة الدنمارك منذ القرن الرابع عشر، ولكنها حصلت على الحكم الذاتي منذ 1979. تعاني بسبب غطائها الجليدي السميك من صعوبة في تأمين مواردها التي ترتكز بشكل أساس على تصدير الأسماك، ناتجها الوطني الإجمالي يقارب 2,7 مليار دولار، وتحصل على 700 مليون دولار كمعونة من الدنمارك. عدد سكان هذه الجزيرة 55 ألف نسمة.

ولكن ما الذي يجعل هذه الجزيرة تحظى اليوم بهذا الاهتمام؟ وما هي المقوّمات التي تجعل منها منطقة ذات أهمية إستراتيجية عالية جداً؟

«نشتري أو نستأجر»

منذ أواسط شهر آب الماضي نقلت «وول ستريت جورنال» أنباءً عن «مصادر مطلعة» في البيت الأبيض، أن ترامب يفكر جدياً بشراء غرينلاند، وجاء على لسان مستشاره الاقتصادي: «لا أريد التكهن. أقول فقط إن الرئيس الذي يعرف بعض الأمور عن شراء العقارات يريد دراسة عملية شراء غرينلاند»، وأكد ترامب نفسه هذه الأنباء بعد بضعة أيام فقال في تصريحات له أمام الصحفيين أنه ناقش في الآونة الأخيرة موضوع شراء الجزيرة.

إلا أن ردود فعل سريعة من الدنمارك رفضت الطرح الأمريكي، فوصفت رئيسة وزراء الدنمارك، مته فريدريكسن، فكرة شراء الجزيرة من قبل واشنطن «بالسخيفة»، وقام وزير خارجية غرينلاند آني لون باجر بتصريحات شبيهة فقال في رده على هذا العرض: «نحن منفتحون على التجارة لكننا لسنا للبيع».

وجاء في مقال لـ مايكل بوم في «موسكوفسكي كومسومولييتس» أنه: «يمكن للولايات المتحدة استئجار كامل أراضي غرينلاند من الدنمارك. أنا متأكد من إمكانية الاتفاق على سعر إيجار يناسب الطرفين» لكن لا آفاق تبدو حول هذا الطرح إلى الآن. وكانت أولى آثار هذا الرفض السريع، قيام ترامب بتأجيل زيارته المقررة إلى الدنمارك.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه ليست المرة الأولى التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحصول فيها على الجزيرة؛ فالعرض الأول والذي قوبل بالرفض كان عام 1868 والعرض الثاني كان رسمياً عام 1946 من الرئيس الأمريكي ترومان مقابل مئة مليون دولار، ورُفض هذا العرض أيضاً في وقتها، ولكنها اكتفت بالحصول على قاعدة عسكرية جوية مستأجرة في شمال غرينلاند وكانت قاعدة أمريكية متقدمة منذ الحرب البادرة إلى الآن.

الأهمية الإستراتيجية للجزيرة

ذوبان الجليد الذي يشكل موضوعاً ساخناً في قضية البيئة، يشكل أيضاً موضوعاً ساخناً بالمعنى السياسي الإستراتيجي؛ فهو يحمل في طياته تغيرات جغرافية وطبيعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية مهمة، وإذا ما نظرنا إلى بعض الإحداثيات على الخريطة يمكننا الحديث عن ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: الجزيرة كحاملة طائرات

لا يجب أن يغفل الحديث عن القطب الشمالي أنه يعتبر بالنسبة لروسيا «فناءً خلفياً»، فـ 40% من ثروات وسكان القطب الشمالي هم جزء من روسيا، الذي يستقر ثلثا أسطولها البحري على سواحله الشمالية، ولدى الروس نشاط علمي واقتصادي استثماري كبير في هذا المحيط، ويحاولون ضم 1,2 مليون كم2 عن طريق طلب رسمي رفع إلى الأمم المتحدة في 2015 والذي لم يتم البت به إلى الآن.

وهذا يشكل موضوع قلق بالنسبة للأمريكيين، فلم يمض وقت طويل على التصريحات التي أدلى بها قائد خفر السواحل الأمريكي الأميرال كارل شولتز في منتصف تموز الماضي، حيث قال في منتدى الأمن الدولي في مدينة أسبن بولاية كولورادو الأمريكية: «يجب أن نشعر بالقلق إزاء هذا. روسيا تتفوق بكثير على الولايات المتحدة في مجال الوجود العسكري في منطقة القطب الشمالي، التي قد تصبح في المستقبل ساحة للخلاف بين البلدين».

ما يشكل دافعاً جدياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لزيادة وجودها العسكري في هذه المنطقة؛ فغرينلاند وإن كانت تتبع سياسياً إلى أوروبا ولكنها جزيرة لها ربع مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي جغرافياً جزء من «أمريكا الشمالية»، وهناك في الأفق الأسطول الحربي الروسي الضخم. لذلك كله، فإن فكرة توسيع القاعدة الجوية الأمريكية هناك، حتى ولو شملت الجزيرة كلها، هي ضرورة بالمعنى العسكري من وجهة نظر واشنطن، ودون حاملة طائرات بحجم غرينلاند، لن يمكّنها وزنها الحالي في القطب الشمالي من فعل الكثير.

ثانياً: الطريق البحري

ذوبان الجليد الذي يحدث فتح المجال لاستخدام الطريق البحري الذي يمر من القطب الشمالي، والذي يمكن أن يشكل تغييراً كبيراً جداً على الطرق التجارية العالمية، وهذا ما يُعدّ بالنسبة للدول الكبرى قضية شديدة الأهمية بالمعنى الإستراتيجي، ودافعاً لفرض السيطرة على هذه الطرق التي تعتبر صلة الوصل الأسهل بين المحيط الهادي والأطلنطي، والتي تشكل بالنسبة لروسيا والصين أهمية خاصة، لأنها تعني إمكانية أكبر لربط الشرق بالغرب، وهو أساس الإستراتيجية الصينية العالمية.

وأفادت تقارير أن غرينلاند وبسبب الضغط الأمريكي رفضت الاقتراح الصيني الذي تلتزم الصين فيه بإنشاء 3 مطارات في غرينلاند مما يشكل زيادة في الاستثمارات الصينية هناك.

ثالثاً: الثروات الباطنية

تصل سماكة الجليد في غرينلاند إلى ما يزيد على 3 آلاف متر في بعض المناطق وهذا شكل عائقاً جدياً لاستكشاف الثروات واستخراجها، وهذا ما بدأ يختلف أيضاً مع ذوبان الجليد.

يهمنا الحديث بشكل أساس عما تحويه غرينلاند من «العناصر النادرة» «Rare-earth elements» التي تشكل عماداً لجزء كبير من الصناعات الإستراتيجية «العسكرية والإلكترونية وتوربينات الهواء»، وتعد الصين أهم منجم لهذه العناصر الـ 15 وتحتكر ما يقارب 90% من استخراجها وتصديرها، وهي ورقة تشكل كابوساً بالنسبة لواشنطن، إذا ما لجأت الصين إلى استخدامها على طاولة الحرب التجارية الدائرة بين الدولتين. حتى أنه، وحسب مجلة فوربس الأمريكية، من المرجح أن تكون التطورات التي يشهدها ملف «العناصر النادرة» في غرينلاند، هو الدافع الأساس لعرض الولايات المتحدة شراء الجزيرة. فمنذ عام 2007 بدأت شركة أسترالية تعمل في مجال الاستكشاف في الجزيرة، والذي كان يهدف في بداية المشروع إلى البحث عن اليورانيوم، ولكن بدأ هذا المشروع بالتوسع لتصبح «العناصر النادرة» الهدف من هذه الاستكشافات والتنقيبات، ولكن الأمريكان تأخروا مرة أخرى، فالصين تملك 11% من أسهم الشركة الأسترالية «Greenland Minerals» وهي الحصة الأكبر في الشركة. والقلق الأمريكي كان واضحاً، وخصوصاً بعد زيارة السفيرة الأمريكية في غرينلاند كارلا ساندس لمشروع «Greenland Minerals».

المساعدة الوحيدة التي تستطيع الدنمارك تقديمها للولايات المتحدة هي «أرضها الخضراء» ولكن دون ذلك عقبات كبيرة

تصريحات «عسكرية»

إلغاء زيارة ترامب إلى الدنمارك كانت «صادمة» بالنسبة لرئيسة وزرائها، وتقوم الدنمارك ببعض إجراءات تبدو عسكريةً في ظاهرها، ولكنها لا تخرج عن كونها محاولات دبلوماسية لاسترضاء الولايات المتحدة بعد أن رفضت الأولى محاولات أمريكا شراء الجزيرة ببرود أوروبي جَلَف. إذ نقلت وكالات الأنباء تصريحات عن وزارة الدفاع الأمريكية ترحيبها بقرار الدنمارك نقل جنود للمساهمة في القضاء على داعش في سورية، بجانب التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، بالإضافة إلى تصريحات على لسان فريدريكسن، قالت فيها إن بلادها تجري محادثات مع الدول الأوروبية حول تشكيل قوة بحرية دولية في مضيق هرمز في الخليج.

لا يمكن نسيان أن الدنمارك كانت حليفاً عسكرياً دائماً لواشنطن، ولكن ما هو الحجم العسكري الفعلي للدنمارك؟ والتي تملك جيشاً يصل تعداده إلى 12 ألف مقاتل، أرسلت منهم 750 جندياً إلى أفغانستان، وضحت ب 7 من جنودها في حرب العراق عام 2003. وجيش بهذا الحجم يمكن ألا يلحظ وجوده إذا ما زج به كاملاً في ساحة الصراع السورية، ولن تستطيع أن تلعب دوراً ذا أهمية في الخليج أيضاً. ويمكننا القول إن المساعدة الوحيدة التي تستطيع الدنمارك تقديمها للولايات المتحدة هي «أرضها الخضراء»، ولكن دون ذلك عقبات كبيرة، يبدو أن من الصعب جداً اجتيازها...

تناقض التصريحات الأمريكية حول إيران... ليس براغماتية!

قد تبدو التصريحات الرسمية الأمريكية في إطارها اليومي منسجمة ومتسقة مع سياسات إستراتيجية واضحة المعالم بالنسبة للمصالح الأمريكية، ولكن بالنظر إليها في إطار زمني أوسع من اليومي وفي ملفات محددة، كيف يمكن أن تبدو مثل تلك التصريحات؟

في الملف الإيراني تناقضت التصريحات الأمريكية، وتغيّرت خلال فترات زمنية قصيرة ومتقاربة، وإذا قمنا برصد بعض هذه التصريحات حول بعض القضايا الملموسة وخلال فترة تقارب الثلاثة أشهر يمكن أن نستعرض بعضاً منها بحسب القضايا التالية:

● **«نريد اتفاقاً سريعاً مع إيران ولسنا مضغوطين بالوقت»**

بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، كثرت التصريحات الأمريكية حول «صفقة منصفة» لها مع إيران، وتضاربت التصريحات حول مدى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بعقد اتفاق جديد؛ فبتاريخ 6/26 من هذا العام صرّح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمام مؤتمر «الإيمان والحرية»، متحدثاً عن اتفاق مع طهران: «إن لم يحدث ذلك فهذه ليست مشكلة بالنسبة لي... لدي وقت غير محدود، حسب ما أتصور».

وخلال مؤتمر صحفي جمع ترامب مع الرئيس الفرنسي بتاريخ 2019/8/26 على هامش مجموعة السبع الكبار، في رده على أسئلة الصحفيين حول إمكانية الاتفاق الأمريكي الإيراني:

«لدي حدس إيجابي، من المفترض أنهم لاعبون جيدون، إذا كنتم تفهمون ما أقصد. ولا يستطيعون فعل ما قالوا إنهم كانوا ينوون القيام به، لأنهم حقاً سيواجهون في هذا الحال قوة قاسية جداً... أعتقد أنه «روحاني» سيرغب في عقد اللقاء لمعالجة الوضع».

«إيران دولة لها قدرات عظيمة، ولا نسعى لتغيير النظام فيها، لا نريد مثل هذه التغييرات لأن هذه البلاد عاشت أحداثاً مماثلة، ولم تسفر عن أية نتيجة، ما نسعى له هو ألّا تكون هناك أسلحة نووية وصواريخ باليستية».

وتابع مؤكداً «نريد أن يحدث ذلك في فترة زمنية قصيرة، أود أن أرى إيران دولة عظيمة لكن دون أسلحة نووية».

بتاريخ 2019/8/28 صرح وزير الدفاع الأمريكي، مارك إسبر في مؤتمر صحفي عقده مع رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، جوزيف دانفورد: «لا نسعى إلى نزاع مع إيران، ونريد التعامل معهم عبر القنوات الدبلوماسية»، وأعرب وزير الدفاع الأمريكي عن أمله في موافقة الجانب الإيراني على «التحدث وحل المشاكل».

ثم بعد عدة أيام وبتاريخ 9/6 يعود وزير الخارجية بومبيو ويؤكد على الإلحاح في الرغبة لعقد اتفاق، وذلك خلال كلمة ألقاها في جامعة كانزاس: «الرئيس «الأمريكي دونالد» ترامب أعلن أنه سيكون سعيداً بلقاء القيادة الإيرانية. يمكن أن كلمة سعيد تمثل مبالغة لدرجة معينة، لكنه بالتأكيد مستعد للاجتماع معهم، لأننا، في نهاية المطاف، نسعى إلى حل هذه القضية بواسطة الدبلوماسية».

● **«لا نستطيع منع أحد من الحديث مع إيران»**

حول الجهود اليابانية الفرنسية في محاولة لإقناع طهران الجلوس على طاولة المفاوضات مع واشنطن نستعرض ما يلي:

2019/6/14

أفاد البيت الأبيض في بيان أن «الرئيس ترامب شكر رئيس الوزراء آبي على جهوده لتسهيل في التواصل مع إيران».

2019/8/25

قلل الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، من أهمية الجهود الفرنسية للتوسط مع إيران، وفي جوابه عن سؤال حول ما إذا كان وافق على أية رسالة ينوي ماكرون تقديمها لطهران نيابة عنه قال ترامب: «لا، لم أناقش هذا الأمر»، وأكد: «سنجري اتصالاتنا الخاصة، ولكن كما تعلمون، لا يمكنني منع الناس من التحدث. إذا كانوا يريدون الحديث «مع إيران»، فيمكنهم فعل ذلك».

2019/9/6

فيما يخص إجراء محادثات مع طهران، أوضح وزير الدفاع الأمريكي، مارك إسبر إنه يؤيد جهود فرنسا ودول أخرى لحمل إيران على الدخول في محادثات، «وجهة نظري الشخصية، لكنني لست الجهة الرئيسة بهذا الشأن، إنها وزارة الخارجية، إذا كان بمقدور الفرنسيين وغيرهم إقناع الإيرانيين بالمجيء إلى الطاولة من أجل المحادثات، فسيكون هذا أمراً طيباً».

● **«لن نتخلى عن نهج العقوبات ولكننا سنرفع العقوبات»**

2019/8/27

أعلن جون بولتون، مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، أن إعلان الرئيس دونالد ترامب عن استعداده للتفاوض مع إيران لا يعني تغيير موقف الإدارة الأمريكية تجاه طهران، وأضاف بولتون: «وإذا كانت هناك صفقة شاملة، سيتم رفع العقوبات بالطبع. وعندما يكون النظام في إيران مستعداً للتفاوض حول ذلك، سيكون هناك اجتماع».

2019/9/4

من جهته، قال المبعوث الأمريكي إلى إيران، براين هوك، إن عقوبات إضافية ستفرض على طهران، مستبعداً أن تكون هناك أية تنازلات من الجانب الأمريكي مستقبلاً.

● **«غريس 1- أدريان داريا-1، «سنحتجزها لن نحتجزها»»**

2019/8/16

أصدرت محكمة أمريكية مذكرة احتجاز للناقلة «غريس 1» الإيرانية وشحنة النفط الموجودة على متنها، وجاء في بيان لمكتب المدعي العام في قطاع كولومبيا في واشنطن، أن مذكرة الاحتجاز صدرت بناء على الاتهامات بانتهاك نظام العقوبات الأمريكية على سورية والقوانين الأمريكية المتعلقة بتبييض الأموال والإرهاب.

2019/9/6

قال وزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر يوم الخميس، إنه ليست لديه خطط لاحتجاز ناقلة النفط الإيرانية «أدريان داريا-1»، وسط غموض عن وجهتها الحالية.

وقال إسبر للصحفيين في لندن رداً على سؤال عن وجود أية خطط لاحتجاز السفينة «نحن لا نتحدث عن الخطط، لكن حالياً ليست لدي أية خطة في مكتبي لفعل هذا الأمر».

ما تخفيه الدبلوماسية

يرجع الكثير من المحللين التصريحات المتناقضة للحكومة الأمريكية إلى مفهوم البرغماتية في الدبلوماسية الأمريكية التي يصنفها البعض على أنها مدرسة سياسية في التعاطي مع الوقائع والمتغيرات من باب تقاسم الأدوار «المواقف» حول ملف معين. لكن حدة التناقض، لا في التصريحات وحدها، بل وفي السلوك الأمريكي أيضاً، تجعل تفسير التناقضات بمقاييس البراغماتية تفسيراً منقوصاً وبعيداً عن الحقيقة؛ بنظرة أعمق لسلوك المؤسسة الأمريكية وحجم الأزمات الدولية والداخلية بالمناحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتسارع في ضخ التصريحات المتناقضة والمتسعة في تناقضها، يتبين حجم التناقض في إدارة مصالح الطغم المالية الأمريكية العالمية وكيف يتمظهر هذا التناقض في المصالح بهيئة تناقض في التصريحات، والذي يعكس حالة انقسام حقيقية تتجاوز الإدارة الأمريكية لتعبر إلى معظم المؤسسات التمثيلية الأمريكية.

الانقسام الداخلي بدوره، يأتي نتيجة لقانون موضوعي ثابت: القوى المتراجعة تنقسم على نفسها وتتشظى، وهذا تماماً ما تعيشه واشنطن...

الصورة عالمياً

• أفادت منظمة «أوكسفام» الدولية في تقرير جديد لها بأن الأرباح التي جنتها بريطانيا من صفقات تصدير السلاح إلى دول التحالف العربي الذي تقوده السعودية تتجاوز بـ 8 أضعاف إنفاقها على المساعدات الإنسانية لليمنيين.

• خرج محتجو «السترات الصفراء» في عدد من المدن الفرنسية يوم السبت الماضي بأعداد قدرت بخمسة إلى عشرة آلاف، واندلعت عدة حوادث وتم استخدام الغاز المسيل للدموع، واعتقلت الشرطة الفرنسية نحو 90 متظاهراً.

• في إطار الضغط على الاتحاد الأوروبي، جدد الرئيس التركي تهديده بفتح أبواب بلاده أمام اللاجئين إلى أوروبا في حال عدم تقديم دول الاتحاد الدعم الضروري لأنقرة للتعامل مع هذه القضية.

• صرح الأمين العام للجنة مكافحة المخدرات في إيران، العميد إسكندر مؤمني، بأن إنتاج المخدرات في أفغانستان تضاعف 50 مرة منذ دخول القوات الأجنبية للبلاد.

• على الرغم من مضي إيران في تقليص التزاماتها ضمن الاتفاق النووي رداً على خروج واشنطن منه، وعلى العقوبات، وعلى الموقف المتذبب للاتحاد الأوروبي، أعلن وزير خارجية فرنسا، أن قرار إيران الأخير «سلبي»، لكنه «لا يشكل نقطة اللاعودة بالنسبة للصفقة»، في إشارة إلى أن طريق الحوار يبقى مفتوحاً.

• في تطور للعلاقات الروسية-الأوكرانية بعد تبادل المجتجزين، أعلن الكرملين أن الرئيس الروسي أجرى اتصالاً هاتفياً مع نظيره الأوكراني، تم خلاله بحث تسوية النزاع في دونباس والتحضير لقمة «رباعية النورماندي».

العقوبات خُلقت لتفترس الأبرياء...

العقوبات الأمريكية تقتل الإيرانيين بالآلاف، مثلما فعلت وتستمر في بقاع أخرى من العالم. وبسبب سيطرة الولايات المتحدة على النظام المصرفي العالمي، يمكن لها عبر عقوباتها أن تهزأ بالقانون الدولي وبحقوق الإنسان، وأن تتقمص بحق دور القاتل العالمي.

■ بقلم: كيفين كاشمان وكافان خارازيان
تعريب: عروة درويش

العقوبات توازي الموت

زار وزير الخارجية الإيرانية مؤخراً مجموعة السبع بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ضمن ما تمّ اعتباره عرضاً من إدارة ترامب للتفاوض حول العقوبات التي أصابت الاقتصاد الإيراني كالطاعون. بالعودة لعام 2018، بعد شهور من الخطاب العدائي المتزايد، انسحبت الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، أو ما تسمى «صفقة إيران» وفرضت حملة «أقصى ضغط» التي شملت عقوبات اقتصادية أحادية الجانب. لقد كانت «صفقة إيران» اتفاقاً يمنح إيران إعفاءً من العقوبات الموجودة في مقابل تحديد تخصيبها لليورانيوم، من بين تنازلات أخرى. أعاقت هذه العقوبات التجارة بين إيران والاتحاد الأوروبي الذين سعى قادته بكل ما يملكون لإنفاذ هذا الاتفاق.

عندما أعادت الولايات المتحدة العقوبات في تشرين الثاني 2018، قطعت صادرات إيران من النفط وقدرتها على الوصول إلى النظام المصرفي العالمي. لم يكن أمام إيران وفقاً للإدارة الأمريكية سوى الرضوخ لمطالب الولايات المتحدة، أو مواجهة «عزلة اقتصادية». ومنذ ذلك الحين فرضت عقوبات جديدة تستهدف آلاف الأفراد والكيانات بهدف تقليص عائدات إيران من النفط إلى «صفر». وكما صرّح ترامب مؤخراً: «اقتصاد إيران ينهار... من السهل علينا تصويبه، ومن السهل علينا جعل حالته تسوء».

إنّ ما لا يقوله الإعلام السائد هو أنّ هذه العقوبات التي «ينهار» بسببها الاقتصاد الإيراني هي في الحقيقة هجوم على المدنيين الإيرانيين الأبرياء، وأنّها تخلق بؤساً بشرياً واسع النطاق. فهو كما يبدو جلياً تسهم في النقص واسع النطاق للأدوية والمعدات الطبية، وبشكل محدد تلك التي تؤثر في مرضى السرطان. نشهد ذات التأثيرات في فنزويلا التي تعاني من نظام عقوبات أمريكي، حيث يقدر موت أكثر من أربعين ألف شخص ما بين عامي 2017 و2018 بسبب «العقوبات الجماعية» التي تصيبهم.

لكنّ بعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية، خلافاً لترامب، يقولون بأنّ العقوبات ليس لها إلّا آثار اجتماعية واقتصادية تافهة على الشعب الإيراني. مثال: أنكر بريان هوك، الممثل الخاص لشؤون إيران في وزارة الخارجية الأمريكية تأثير العقوبات الأمريكية على توفّر المنتجات الزراعية والدوائية. يفصل هوك بين الأذى الاقتصادي الذي تسببه العقوبات على إيران ونقص الاحتياجات الرئيسة مثل الدواء والغذاء، مفضلاً إلقاء اللائمة بذلك على الحكومة الإيرانية.

هل تتسبب العقوبات بالمشاكل الاقتصادية الإيرانية؟ تحتاج الإجابة عن هذا السؤال فحصاً لتأثير العقوبات على الاقتصاد الإيراني والآلية التي يعمل بها، وهما المجالان اللذان نادراً ما يتطرق لهما الإعلام السائد في تحقيقاته.

العقوبات تؤذي قطّاع النفط الإيراني بشدّة

إنّ تفحّص قطاع النفط الإيراني، وهو الهدف الرئيس لنظام العقوبات، هي طريقة جيدة لأخذ فكرة عن تأثير هذه العقوبات على اقتصاد البلاد، الذي يعتمد على إنتاج وتصدير النفط وفقاً لعدد من المؤشرات. مثال: حوالي 70% من صادرات البضائع الإيرانية تتضمن الوقود. ورغم أنّ هذا الاعتماد على إنتاج النفط قد تقلّص على مدى العقود الماضية، وذلك بجزء كبير منه بسبب الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد، فوفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي في آذار 2018 الصادر قبل استئناف العقوبات، فإنّ عائدات النفط تشكّل قرابة 40% من العائدات الحكومية في السنة المالية 2016–2017. من الواضح بأنّ تخفيضاً كبيراً في إنتاج النفط الإيراني يشكل تحدياً كبيراً أمام البلاد لتزوّد شعبها بالخدمات اللازمة، وكذلك الحفاظ على واردات جوهرية تشمل بعض الأدوية المنتجة في الخارج وغيرها من بضائع الرعاية الصحيّة.

يتزامن خطّ صعود وهبوط إنتاج النفط الإيراني بشكل لا يثير المفاجأة مع فرض وإلغاء العقوبات بمرور الوقت. أثّرت العقوبات الأمريكية في 2010 على الاستثمار في البنية التحتية للنفط في إيران ومنعت بعض التحويلات الدولية. ثمّ في عام 2012 منعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واردات النفط من إيران وجمدت أصولها في البنوك المركزية. بعد ذلك انخفض إنتاج النفط ووصل إلى أدنى مستوى له في أواخر 2012. بعد سنّ الاتفاق النووي في 2016 ورفع العقوبات الأمريكية والأوروبية– تعافى إنتاج النفط الإيراني بسرعة ليعود إلى مستويات عام 2007. تمّ الحفاظ على مستوى الإنتاج هذا حتّى انسحاب الولايات المتحدة في أيار 2018 من صفقة إيران. ومنذ ذلك الحين تهاوى الإنتاج الإيراني بنسبة تزيد عن 40%. وباعتبار أنّ مهل الاستثناء من العقوبات التي منحتها الولايات المتحدة لمشتري النفط الإيراني قد انتهت خلال الأشهر الماضية، فقد أنهت واحداً من العناصر الباقية التي صعدت الضغط على الإنتاج.

من المفيد كي نفهم تأثير هذه الأرقام أن نقارنها بأرقام دول أخرى. فلو تمّ تطبيقها في الولايات المتحدة لعادلت قطعاً في الإنفاق الحكومي قيمة 521 مليار دولار في 2018، وهو ما يمثل 85% من الإنفاق غير العسكري للحكومة الأمريكية. لكنّ الولايات المتحدة يمكنها أن تواجه هذا العجز من خلال اقتراض المال أو خلق المال، بينما قدرة إيران على فعل أيّ منهما دون مواجهة المزيد من الصعوبات الاقتصادية أقلّ بكثير.

كما أنّ الآثار الاقتصادية الأكثر اتساعاً واضحة بدورها. وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة، سينكمش الاقتصاد الإيراني في عام 2019 بنسبة 9,3%، بينما كانت التقديرات تذهب إلى أنّه سينمو بنسبة 4% في ذات العام لولا العقوبات الاقتصادية. كما أنّ هناك المزيد من المؤشرات التي تسوء بعد فرض العقوبات: فمعدّل البطالة يُتوقّع أن يكون عند 25%، والتضخم عند 80%، وستفقد العملة أكثر من نصف قيمتها.

مفاقمة المشاكل الاجتماعية

إنّ الآلية التي أدّت إلى انخفاض إنتاج النفط الإيراني هي ذات الآلية التي تمنع إيران من استيراد الغذاء والدواء: لا يمكن لإيران إيجاد مشترين لنفطها في السوق العادية، وبالمثل لا يمكنها شراء الغذاء والدواء في ذات السوق. إنّها معزولة في واقع الأمر عن النظام المالي العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة.

تمارس الولايات المتحدة بشكل متفرّد السيطرة– واسعة النطاق– على التحويلات

وأمريكا تكذب

البنكية العالمية. إحدى الطرق هي عبر نظامي «سويفت SWIFT» و «تشيبس CHIPS» اللّذين يتوليان أمر الغالبية العظمى من هذه التحويلات. تهيمن البنوك الأمريكية على نظام سويفت الذي يزوّد البنوك حول العالم بنظام اتصال عام، وذلك عبر امتلاكها لغالبية النظام وتعيينها المسؤولين عنه. علاوة على ذلك، ورغم عدم تواجده في الولايات المتحدة، يمنح سويفت حكومة الولايات المتحدة حق الدخول إلى كامل البيانات، فيه حتّى لو لم تكن الولايات المتحدة طرفاً في التحويلات. ونظام تشيبس الذي يوفر الاتصال، وكذلك وظائف التسوية وتحكمه قوانين الولايات المتحدة، تملكه بنوك الولايات المتحدة، وتشرف عليه بشكل مباشر السلطات الأمريكية.

يعتمد هذان النظامان على شبكة من البنوك المتوافقة– حيث تصل البنوك التي لا تملك بالضرورة علاقات ببعضها البعض– من أجل إتمام التحويلات. وذروة نظام الاتصال هو بنك نيويورك الفدرالي الاحتياطي، الذي يخضع لسلطات البنوك الأمريكية وسيطرتها، وهو الذي يؤدي أيضاً دور الملاذ الإقراضي الأخير للبنوك المركزية الأخرى.

النظام مصمم بهذه الطريقة ليضمن قدرة البنوك التي لا تربطها ببعضها أيّة علاقات، أن تحوّل بالعملة المعتمدة «الدولار الأمريكي» عبر البنك العام «بنك نيويورك الاحتياطي» ضمن إطار متفق عليه «سويفت وتشيبس». لكنّ ذلك يعني أيضاً بأنّ الولايات المتحدة يمكنها عبر مكتب التحكم بالأصول الأجنبية أن تمنع التحويلات التي تشمل إيران من العبور في النظام، وفي البنوك التي تدخل في صلاحيتها. وبشكل أقل رسمية يمكن لحكومة الولايات المتحدة أن تتحكم وتضغط على سويفت وعلى البنوك المركزية والبنوك المتصلة فيها، وحتّى على شركات محددة من أجل تبني سياسات محددة تقاطع الأعمال مع إيران. وبما أنّ هؤلاء اللاعبين يخشون العقاب الذي تفرضه سلطات الولايات المتحدة «مثال أن يتم إنزال عقوبات بهم أنفسهم» فهم لا يرغبون عادة بالمخاطرة بالقيام بالأعمال مع إيران ما لم يكونوا غير منخرطين في أعمال تشمل الكيانات المالية للولايات المتحدة يمكنها الضغط عليهم من خلالها.

وبما أنّ النظام مصمم على هذا الشكل، فالعقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني لا تعني بأنّ إيران ستعاني فقط عند بيعها نفطها في السوق العادية، بل أنّها ستواجه صعوبات في شراء الدواء والغذاء أيضاً، حتّى لو كانوا مستثنين من الناحية النظرية كما يقول هوك. ذلك أنّ البنوك والأشخاص الإيرانيين الواقعة عليهم العقوبات منخرطون في الحقيقة بهذه التحويلات بذات أسلوب النفط، وذلك عادة بحكم المناصب التي يحتلونها في النظام المصرفي الإيراني.

ومن المهم أن ننوه إلى أنّه بعد ساعات من إصدار محكمة العدل الدولية في تشرين الأول 2018 أمرها للولايات المتحدة «بأن تزيل أيّة عوائق» تؤثر على استيراد الأدوية والغذاء ومنتجات الطيران المدني «يشمل ذلك العوائق أمام المدفوعات وغيرها من التحويلات المالية المتعلقة بهذه المنتجات»، انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة محكمة العدل الدولية بدلاً من تطبيق أحكامها. وبشكل لا يثير الدهشة فإنّ جهود استيراد الغذاء والأدوية عبر «الاستثناءات التقنية» الموجودة هي جهود فاشلة غير مثمرة. إنّ هذه الاستثناءات التقنية موجودة في حقيقة الأمر لخداع وتشتيت الانتقادات الموجهة للعقوبات، وليس للسماح باستيراد الغذاء والدواء.

لكن يجب علينا أن ندرك بأنّه حتى في حال كان الغذاء والدواء مستثنيين بشكل واقعي من نظام العقوبات، فإنّ «التأثير المثبط» على الاقتصاد الإيراني سيؤثر على قدرات إيران المالية في الحصول على الغذاء والدواء، مثلما تفعل دون عقوبات. لدى إيران مصادر أقل لتخصصها لإنتاج ما يكفي من الغذاء والدواء محلياً، وأقلّ من ذلك لتخصيصها لاستيراد ذات المنتجات.

هذه العقوبات ستؤذي الولايات المتحدة على المدى الطويل ويجب أن تدق ناقوس الخطر لدى المواطنين الأمريكيين

مواجهة العقوبات

إنّ الالتفاف على هذا النظام المالي أمر بالغ الصعوبة بسبب مدى تحصينه، لكنّه ليس بالأمر المستحيل. مثال: بدأت الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية منذ مدة بإنشاء نظام تحويلات ثنائي، أو متعدد الأطراف بعملاتها المحلية، بحيث لا يكون للدولار وجود على الإطلاق فيها. تتفاوض إيران والهند على تجارة ثنائية: ستقبل إيران ثمن نفطها بعملة الروبي، ثمّ ستستخدم هذه الروبيات لشراء منتجات إيرانية. من صعوبات هذه العملية أنّها تحتاج إلى آليات خاصة لدعم هذه التحويلات «مثال وسائل دفع موازية وبنوك متخصصة»، وكذلك أنّ إيران ستضطرّ إلى إيجاد تصريفات للروبيات التي تملكها عبر شراء منتجات هندية، حيث سيصعب تبديل الروبيات بعملات أخرى بسبب العقوبات المفروضة.

يحاول الاتحاد الأوروبي بدوره إيجاد طرق للالتفاف على العقوبات من أجل التعامل مع إيران، وإحدى الآليات الواعدة قد تكون «إنستيكس INSTEX» والتي تسمح بالإتجار بين دول الاتحاد الأوروبي وإيران دون الاعتماد على التحويل المباشر للتمويل، أو على النظام المالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة. ورغم أنّ إنستيكس لا يزال في مراحله الأولى ويتعامل فقط مع التجارة بدواع إنسانية، فأمامه احتمال أن يخلق طريقاً جديداً للنفط الإيراني. لكن لا يجب على المرء الإغراق في التفاؤل، فدول الاتحاد الأوروبي أنشأت آليّة مالية مختلفة بالكامل من أجل التعامل مع التجارة بدواع إنسانية كي لا تخاطر بإثارة غضب الولايات المتحدة إذا ما استخدمت القنوات الدائمة.

علاوة على أنّ هذه الآليات البديلة ليست محصّنة ضدّ تأثير الولايات المتحدة. في الحالات الحديثة، حيث أعلنت البلدان عن نيتها لتطوير اتفاقيات تجارة بديلة، ضغطت الولايات المتحدة سياسياً محاولة قتل هذه التجارب في مهدها. يشمل هذا التهديد الاقتصادي وكذلك الخطاب الممجوج الذي يحثّ هذه البلدان، كالهند، على الامتناع عن استخدام «منظور ثنائي ضيّق» في التجارة الاقتصادية.

في الوقت الحالي، لا تزال إيران قادرة على بيع النفط لبلدان مثل روسيا والصين والهند، وذلك دفعاً لديون سابقة، أو لأنّ هذه البلدان لديها بنوك خاصة لا تهتمّ بالعقوبات الانتقامية التي تفرضها الولايات المتحدة. كما نجحت إيران في بعض عمليات بيع النفط خفية، لكنّها لا تنجح دوماً في الهرب من سيطرة الولايات المتحدة. وبالمثل، إيران قادرة على الحفاظ على بعض المستوردات بالرغم من الحظر المالي، مثل الموز، وذلك بسبب خبرة وبراعة المستوردين. لكن تبقى كلّ هذه المستوردات بكميات قليلة نسبياً.

الكثير يؤدي إلى القليل

يجب أن يكون واضحاً، أنّ الولايات المتحدة في وضع مميز تاريخياً لخنق المستوردات والصادرات في بلد ما عبر استخدامها للعقوبات، مع تركها آثاراً وعواقب سلبية عميقة على اقتصاد هذا البلد، وكذلك تقييد حكومة ذاك البلد بشكل شديد بحيث تصبح قدراتها على مواجهة المشاكل الاقتصادية أعسر.

في حالة إيران، تعني العقوبات الأمريكية بأنّ إنتاج النفط الحيوي في تساقط، وأنّ البطالة في ارتفاع، والتضخم الذي وصل حدوداً قياسية، جميعها تُعيق قدرة المواطن الإيراني على الوصول إلى الاحتياجات الرئيسة، اليومية من الغذاء والدواء. وصفت التقارير الحديثة القصص المرعبة عن المستشفيات التي نفذت لديها أدوية السرطان الرئيسية وعن معاناة المرضى بتحمل تكاليف وصفاتهم العادية أو حتى إيجادها. فكما يحدث في فنزويلا وغيرها من البلدان المستهدفة، تخلق العقوبات الأمريكية أوضاعاً غير إنسانية وتفاقمها مع مرور الوقت. إنّ هذه الآثار السلبية على المدنيين هي السبب الرئيس في حجاج خبراء القانون الدولي بأنّ العقوبات الاقتصادية غير شرعية، وفقاً لشرعة حقوق الإنسان، ووفقاً لاتفاقيات الأمم المتحدة.

وفي الوقت الذي تختبر فيه إيران طرقاً بديلة لاستيراد وتصدير البضائع وتمضي فيها قدماً، فمن غير المتوقع أن تريحها الولايات المتحدة من العقوبات. وما تعليقات المسؤولين الأمريكيين عن تحميل الحكومة الإيرانية وزر عدم تأمين المواد الغذائية والطبية إلّا محاولة فاشلة للمناورة، وكلام ترامب يوضّح هذا الأمر بشكل جليّ لا يحتمل التأويل.

لكنّ هذه العقوبات ستؤذي الولايات المتحدة على المدى الطويل، ويجب أن تدق ناقوس الخطر لدى المواطنين الأمريكيين. فوضع الولايات المتحدة في المجتمع الدولي بدأ يفتح أبواب عزلتها، وحتّى النخب الأمريكية باتت تسوّق لتقنع الناس بفكرة «أمريكا القلعة». علاوة على أنّ تصرفات الهيمنة هذه تدفع الدول المتضررة والخائفة من اللحاق بها إلى البحث بجدّية وبسرعة عن منافذ ومخارج بعيدة عن تأثير الولايات المتحدة.

المساهمة السورية في تطور الديالكتيك

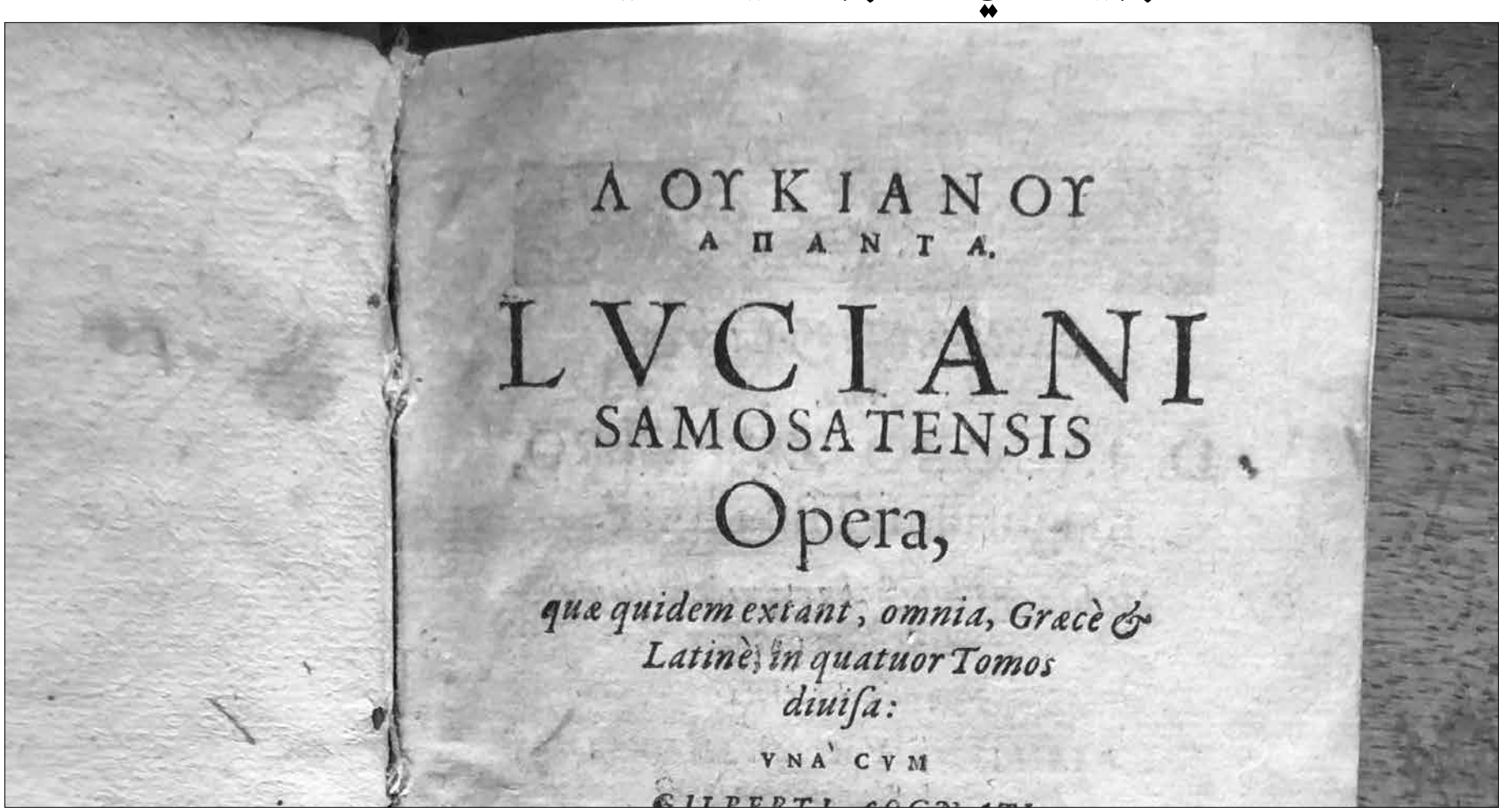
ΛΟΥΚΙΑΝΟΥ
ΑΠΑΝΤΑ.
LVCIANI
SAMOSATENSIS
Opera,
quæ quidem extant, omnia, Græcè &
Latinè, in quatuor Tomos
diuiſa:
VNA CVM

أشار إنجلس في أعماله إلى أن الديالكتيك قد اتخذ في تطوره التاريخي أشكالاً أساسية هي: الديالكتيك العفوي في الفلسفتين اليونانية والعربية الإسلامية، والديالكتيك المثالي في الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والديالكتيك المادي في الفلسفة الماركسية.

■ لؤي محمد

ومن بين أشكال الديالكتيك الانتقالية كان ديالكتيك الديمقراطيين الثوريين الروس في القرن التاسع عشر، ووضعوا أرفع شكل من ديالكتيك ما قبل الماركسية. كما تبلورت مصطلحات الديالكتيك خلال أكثر من 2000 عام من تطور الفلسفة.

تفسخ العبودية الرومانية

أدى الاستثمار الوحشي لعمل العبيد إلى احتدام التناقض الرئيس في دولة روما– التناقض التناحري بين مالكي العبيد والمنتجين «العبيد» – وازدادت انتفاضات العبيد، مثل انتفاضة سبارتاكوس 74–71 ق.م.

جاء في كتاب «عرض اقتصادي تاريخي، جامعة الصداقة في موسكو1960»: تدهور الاقتصاد الزراعي الكبير، ونشأ الاقتصاد القائم على التأجير، وأصاب الخراب الفلاحين الصغار والحرفيين الأحرار وتعاظمت أزمة النظام العبودي، وقامت الحركة الزراعية بتوزيع الأراضي التي استولى عليها مالكو العبيد نهاية القرن الثاني للميلاد. وأصبح العبيد والفلاحون والحرفيون يناضلون سوية ضد مالكي العبيد، وقاد عبيد الباوغاد «المناضلون» انتفاضة كبيرة في إسبانيا وفرنسا في القرن الثالث، واشتعلت الحروب الأهلية في كل مكان، وانتهت بالتفسخ النهائي لأسلوب الإنتاج العبودي في روما القديمة، وبدأت العلاقات الإقطاعية بالظهور منذ القرن الرابع للميلاد.

رافق تفسخ العلاقات الاقتصادية الاجتماعية العبودية، تفسخ وتراجع الفلسفة التي ازدهرت في اليونان وروما القديمة، ولكنها لم تختفِ في هذا الصراع، وتجلّت بأشكال مختلفة في الأدب الجديد الذي بدأ يظهر منذ القرن الثاني للميلاد، حاملاً بين صفحاته المسألة الأساسية للفلسفة، والصراع المتواصل بين تياري الفلسفة في نصوص الأدب نفسه.

المفكر لوقيانوس السميساطي

يعتبر المفكر السوري الساخر لوقيانوس السميساطي واحداً من الفلاسفة الذين كانوا على صلة مع الأوساط المعارضة للإمبراطورية الرومانية من طبقة أسياد العبيد، ولد في سميساط الواقعة على نهر الفرات شمال سورية، عمل في طفولته مع عمه النحّات، إلّا أنه كسر– لسوء حظه– يوماً ما لوحاً رخامياً، مما جعل عمه يضربه ويعود إلى البيت، وهناك راوده حلم بامرأتين تمثّلان النحت والأدب، وكانت كل واحدة تعرض مزايا حالتها الفنية.

سار في بداية طريقه على مثال ديموشينيز في عرض الفضائل، وكان على معرفة جيدة بمدارس الفلسفة المتنافسة في عصره، إلا أنه نفض يديه من المدارس الرسمية واتخذ الأدب النثري الساخر طريقاً.

يحتل لوقيانوس في الأدب النثري– كساخر ظريف– المكانة الفريدة التي يحتلها أرستوفان في الشعر الإغريقي، إذ سلّط نصوصه الساخرة على الميثولوجيا، والفرق الفلسفية المنتشرة في عصره، وكان يوجه تهجمات قاسية ونعوت ازدراء بحق دجالي الفلسفة بالأخص، كما جاء في كتاب «أعمال لوقيانوس السميساطي، المفكر السوري الساخر، في القرن الثاني الميلادي» ترجمة سعد صائب ومفيد عرنوق 1987.

يعتبر المفكر السوري الساخر لوقيانوس السميساطي واحداً من الفلاسفة الذين كانوا على صلة مع الأوساط المعارضة للإمبراطورية الرومانية

حوارات جدلية

إن لوقيانوس ككاتب، بليغ، سهل وغير متكلّف، ومتابع دقيق لأفضل النماذج الإغريقية وأسلوبه أبسط، وخاصة في مؤلفاته: «حوارات الآلهة»، «الآلهة البحرية»، «حوارات الموتى» التي تعتبر نماذج للإنشاء الإغريقي البارع الدقيق المتهكم على الميثولوجيا الشعبية.

كان يستخدم أسلوب الحوارات في نثره، ومحادثات مبنية على الدراما وسرعة البداهة المازحة، وهو الأسلوب الذي لم يعرفه الفلاسفة اليونانيون لأنهم اعتبروه أدنى منزلة من «الحقيقة الفلسفية المطلقة».

وهكذا تمثل «مبيعات الحيوات» مزاداً يعقده زيوس كبير الآلهة عند الإغريق، ليرى أي ثمن ستجلبه حيوات عدد من ممثلي الفرق الفلسفية المتنافسة، ويجتاز فيثاغورثي يتكلم لهجة أيونية الاختبار، فيتم تقييمه بمبلغ 75,6 درهم، يتبعه ديوجينيوس بطل الحقيقة المطلقة لأنه مواطن عالمي وعدو المتعة، ويحصل سقراط على سعر طالنين وهي عملة إغريقية قديمة، فيشتريه ديون طاغية سيراكوس بـ 100 باوند، بينما يحصل بيرهو الشكوكي الذي يقر بأنه «لا يدري شيئاً» على أربعة باوندات لأنه ممل وغبي، وليس لديه من الإحساس أكثر مما لدى الدودة.

والحقيقة، أن الحوار والجدل قد تحسن على يد لوقيانوس، في ذلك العصر، وكان لعلم البلاغة تأثيرٌ كبيرٌ، ذاك العلم الذي كان مولعاً بالكلام فقط، وقد جاهد لوقيانوس لأن يكون الجدل «Dialectic» موجوداً في حواراته كلها للدحض باستخدام الأجوبة والأسئلة بأوجز شكل.

انطلق لوقيانوس في صراعه ضد التيارات الفلسفية التي سادت في عصر تفسخ دولة روما القديمة، وتفسخ الفلسفة السائدة حينها، في حواراته ذات النزعة الديالكتيكية، ويظهر تمكّناً رائعاً باللغة ومفرداتها ومن يقرأ صفحات لوقيانوس اليوم يجدها سهلة وممتعة، مثل رواية معاصرة، مستخدماً تعابير ومصطلحات لاتينية سادت في ظل الحكم الروماني. وقد ساعده عمله في مكتب قانوني تجاري في مصر أن يطلع على القانون الروماني، والثقافة المصرية الفرعونية، بالإضافة إلى أنه تشرب الفلسفة الإغريقية والتراث الشعبي السوري والمصري، وأن يكتب نصوصاً لاذعة ادعى أنها ليست فلسفية، ولكنها تحمل الفلسفة في طياتها كلّها.

يعود كره لوقيانوس للفلاسفة إلى كرهه «للفلسفة المطلقة والحقيقة المطلقة»، متسائلاً ما هي الحقيقة؟ ومن هم معلموها الحقيقيون؟

كان فلاسفة ذلك العصر يدَّعون امتلاك الحقيقة المطلقة، لذلك قال لوقيانوس: إن الفلسفة غير جديرة بالمتابعة والاهتمام، وهذا رأي خاطئ، لكنه وهو صاحب هذا القول وضع الأفكار الفلسفية التي تقول بعدم وجود الحقيقة المطلقة، وظهرت فكرة «الحقيقة» في أعمال لوقيانوس ليس كشيء جامد مطلق، وإنما متحرك متعدد الأشكال.

التناقض في التراث الكوري

في تطوّر استمر آلاف السنين من عمر الفلسفة، شقّت فكرة التناقض طريقها، وعبرت عن نفسها بأشكال مختلفة، بدءاً من الشكل الجنيني في التراث، وصولاً إلى الشكل الناضج لتعريف الفكرة في الماركسية. ومن فلسفات الشرق القديم بالتحديد، ولدت التوصيفات الأولى لفكرة التناقض.

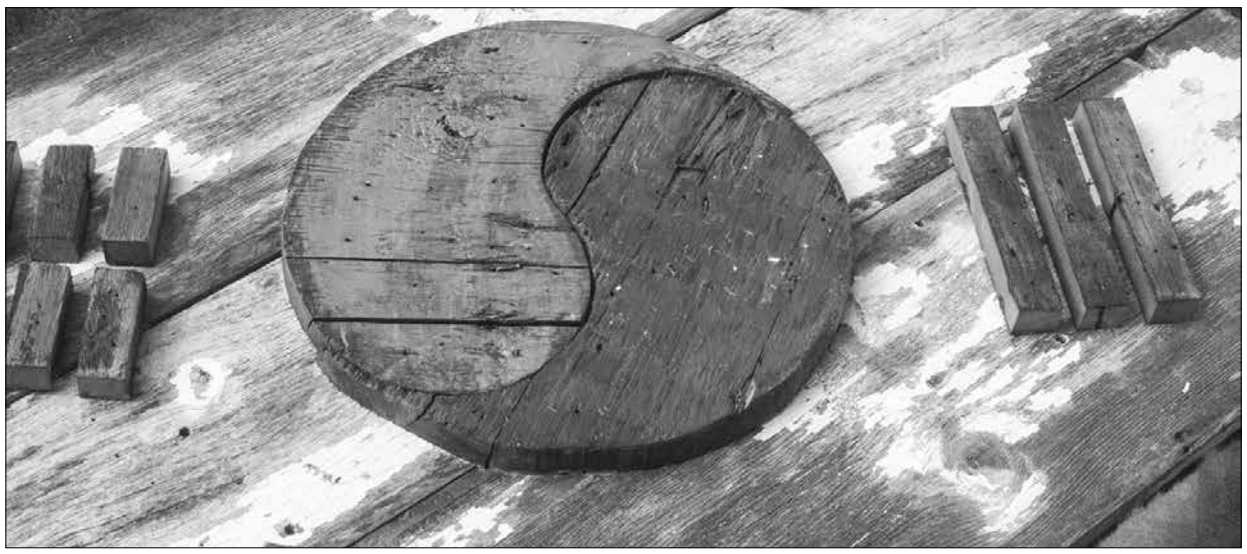

■ آلان كرد

اليين واليانغ رمز من الفلسفة التاوية القديمة في الصين، وترمز إلى جوهر الظواهر كما فسرتها الفلسفة الصينية القديمة. فالدائرة الخارجية تمثل «كل شيء» تعبيراً عن الظواهر الموجودة، بينما الشكلان الأبيض والأسود داخل الدائرة يمثلان التداخل بين طاقتين متضادتين، طاقة اليين الأسود وطاقة اليانغ الأبيض، الطاقتان المؤديتان إلى حدوث أي شيء في الحياة. فالأسود ليس أسوداً بالمطلق وفيه شيء من الأبيض، والأبيض ليس أبيضاً بالمطلق وفيه شيء من الأسود.

فسر التراث الكوري القديم فكرة التناقض على الطريقة التاوية، فالأحمر يمثل اليانغ والأزرق يمثل اليين. هو نفس الشعار الموجود في عَلَم كوريا الجنوبية.

يمثل اليين الأزرق: الليل والظلام، المطر، الماء والبرودة، الشتاء والخريف، الأرقام الأحادية، القمر، الشمال والغرب، اليمين والأسفل، السكون، الثبات، الانكماش والانخفاض، القساوة، التقليدي والمتحفظ، الوادي، الأنهار، المنحنيات، التنِّين، الكليتان، القلب، الكبد والرئتان. ويقف على نقيضه اليانغ الأحمر الذي يمثل: النهار والنور، المشمس، النار والحرارة، الصيف والربيع، الأرقام الزوجية، الشمس، الجنوب والشرق، اليسار والأعلى، النشيط، الديناميكي، التمدد، الارتفاع، الإبداع والقولبة، الجبل، الصحراء، الخط المستقيم، اللين، النمر، المثانة، المعدة والأمعاء والجلد.

فالتناقض ليس في شعار التاوية فقط، بل نجد تعبيرات مختلفة عن فكرة التناقض في الأساطير والحكايات الكورية القديمة أيضاً. بل وأكثر من ذلك، فمن وَضَع الأبجدية الكورية «الهانغول» استخدم فيها رياضيات التناقض، وهي من أغرب أبجديات العالم لاستخدامها هذه الطريقة.

وهكذا فالحرف الواحد في الهانغول هو نفسه ونقيضه في آن واحد، هو نفسه كتابياً، ولكنه لفظان متناقضان في البداية والنهاية. لذلك فالتراث الكوري القديم من الرموز والأساطير والحكايات والحكم والأمثال وأبجدية الهانغول وغيره هو أفضل تلخيص للفلسفات اليابانية والصينية، وأفضل تفسير قديم لفكرة التناقض عند شعوب أقصى شرق آسيا.

أخبار ثقافية

معرض موسكو الدولي للكتاب

تتواصل الدورة الـ 32 لمعرض موسكو الدولي للكتاب، والتي افتتحت فعالياتها في 4 أيلول الجاري، وذلك بمشاركة 33 بلداً من بينها سورية ومئات دور النشر والطباعة الروسية والأجنبية. وأشار الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون التعاون الثقافي الدولي ميخائيل شفيدكوي في كلمة له إلى أن معرض الكتاب في موسكو يعد واحداً من أكبر الأحداث الثقافية العالمية في مجال إصدار الكتب، لافتاً إلى الإقبال اللافت الذي يشهده المعرض. كما عرضت في المعرض مجموعة واسعة من الإصدارات السورية للكتب المترجمة إلى اللغة الروسية.

أول كاسحة جليد صينية

من المقرر أن تقوم أول كاسحة جليد محلية الصنع في الصين برحلتها الأولى في تشرين الأول المقبل من مدينة شنتشن في مقاطعة قوانغدونغ جنوبي الصين. وذكرت وسائل الإعلام الصينية أنَّ رحلة كاسحة الجليد «تنين الثلج 2» ستبدأ أثناء معرض الصين السابع للاقتصاد البحري الذي سيقام بين 14 إلى 17 تشرين الأول، وفي رحلتها الأولى، ستسافر الكاسحة «تنين الثلج 2» إلى القطب الجنوبي مع «تنين الثلج 1» كاسحة الجليد الصينية الوحيدة في الخدمة، في المهمة البحثية الـ 36 في هذه المنطقة.

كانوا وكنا

في الصورة رجل الدِّين الشيوعي مُلّا شيخموس قرقاتي، والشاعر جكرخوين مرشح قائمة الاتحاد الوطني للانتخابات البرلمانية، يتقدمان مسيرة جماهيرية شارك فيها 500 شخص من أنصار السلم وسط مدينة القامشلي عام 1954 للمطالبة بالحقوق الثقافية للأكراد، وقد سلم الشاعر جكرخوين قائمة مطالب أنصار السلم إلى قائمقام القامشلي في نهاية المسيرة.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2019/09/08» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

المسألة الفنية- الأدبية بين التبسيط والبنية المعقَّدة

في محاولة تناول الظاهرة الفنية والأدبية «إنتاجاً وتذوقاً» في المرحلة الراهنة واجهتنا أزمة، ومحاولة حلّها أسست في ذات الوقت للردّ على اتهام نرى ملامحه تتشكّل بشكل مبطّن. الأزمة هي: بحث مسألة الظاهرة الفنية في بعدها النّفسي المباشر، والتشديد على دور الدينامية النفسية في المرحلة التاريخية الراهنة لتفسير التيار الفني- الأدبي.

■ محمد المعوش

هنا أطلّت بوضوح قضية كانت تتبلور مع الوقت وبشكل تجريبي هي: تضخّم الجانب النفسي عند تحليل أية ظاهرة راهنة، فاستذكرنا حادثة محدّدة تدلّ أن الظاهرة بحاجة إلى تناولها الجدي والرد على النقد «التدميري» حولها. منذ سنوات وفي أحد الاجتماعات المتمحورة حول ضرورة تطوير وتعميق برنامج الحركة الثورية، والذي أخذ الجانب النفسي فيها حيزاً مهما، اعترض أحدهم وقال: أنتم تبالغون بتعظيم الطابع النفسي، وتصبغون ملامح النقاش كله به. وقتها اقتصر الردّ عليه أن اعتراضه فيه ملامح موقف غير علمي. نسترجع هذه الحادثة لا لذاتها، بل لأنه فعلاً هناك تضخّم فعليٌّ في الجانب النفسي في المرحلة الراهنة يظهر عند تناول ظواهر البناء الفوقي السياسية والإيديولوجية والفكرية، والتي تتخطى الفردي الضيق لكي تطال التيار العام وقانونية الوعي والممارسة، أي المرحلة. فهل هذا التضخّم نابع فقط من ردة الفعل على تغييب الجانب النفسي في الرؤية الخاصة لدى قطاع كبير من قوى التغيير الثوري. وبالتالي، هو ما يدفع إلى المبالغة في دوره، أم هو نابع من وزن الجانب النفسي في الواقع وتحديداً في المرحلة الراهنة؟ يبدو أن السبب هو الاثنان معاً. دور العامل النفسي هو بدهية في النقاش، ولكن ما ليس بدهياً هو تضخم دوره الراهن، وهنا مكمن القضية المطروحة.

عن بليخانوف على لسان فيغوتسكي

في أطروحة مبكرة «في العام 1925» لمؤسس علم النفس السوفييتي ليف فيغوتسكي عن «سيكولوجيا الفن» لا نجد فقط مسألة علاقة علم النفس بالفن مطروحة، بل نجد توسعاً ومعالجة للمستوى النفسي الذي يقع كحلقة أساسية في الترابط العضوي بين البناء التحتي الاقتصادي، والفوقي «الأخلاقي والوعي والفن و..» للمجتمع. في هذا النص تنتصب أمامنا أسس مهام جديّة وصعبة إذا ما أردنا التعمق في ظواهر المرحلة الراهنة، ليس فقط الفنية والأدبية منها، بل مجمل ظواهر الوعي والممارسة. ويضع النص منطلقاً لتفسير هذا التضخم، الذي نرى أنه فعلاً موجود لدى تناولنا للقضايا الراهنة، وللرد في ذات الوقت على المعترضين على هذا التضخم والمحاولين إظهاره وكأنه نابع من رغبة إرادوية. وبالتالي، يدفع هذا الاعتراض بالنقاش بشكل تلقائي نحو التبسيط والجمود والميكانيكية.

في النص يعود فيغوتسكي إلى الماركسية عامة، ويشير إلى بليخانوف لدى تناوله علم الجمال، ويقول إن لدى بليخانوف تسلسلاً معيناً للترابط بين البناء التحتي والفوقي. الأول: هو حالة قوى الإنتاج. الثاني: الظروف الاقتصادية، ثم النظام الاقتصادي الاجتماعي، ومن ثم يأتي مستوى «نفسية الإنسان»، ولاحقاً يأتي المستوى الإيديولوجي «الذي يضم الفن والتفكير والموقف العام من العالم» القائم على هذه «النفس». ويؤكد فيغوتسكي أن دور الوجود الاجتماعي في تشكيل الوعي يمر عبر بنية النفس المتلائمة مع هذا الوجود. هذا الموقف هو ما تقول به الماركسية عامة بأن انعكاس الوجود الاجتماعي ليس ميكانيكياً بسيطاً، بل معقد وجدلياً وتفاعلياً. ويقول فيغوتسكي «هكذا، فإن نفسية الإنسان الاجتماعي تُرى كأساس عام مشترك للإيديولوجيا في مرحلة تاريخية محددة، ومنها الفن... وبأن الفن يتحدد وهو مشتَرِط بنفسية الإنسان الاجتماعي».

ويضيف فيغوتسكي، بأن هذه النقطة المنهجية حول توسط المستوى النفسي ليست ثابتة من حيث الوزن تاريخياً، بل متحوّلة مع تحوّل الشروط التاريخية. ويضيف بأن التطور التاريخي يحكم بتوسع المستوى النفسي مع تطور المجتمع التاريخي. وهنا يأخذ مثالاً عن بليخانوف أيضاً، بأن رقصة السكان الأصليين في أستراليا مرتبطة مباشرة ومعبرة عن فعل الحصاد والزراعة، بينما لا يكفي لتحليل الرقص الكلاسيكي في فرنسا في القرن الثامن عشر أن نعرف حالة الاقتصاد والإنتاج الفرنسي، فالعلاقة أعقد من مجرد انعكاس مباشر بين الممارسة الإنتاجية وبين الظاهرة الفنية والجمالية. فما بالنا اليوم بعد تعقد العلاقات الاجتماعية وتوسع الجانب الذهني ودور الوعي في المجتمع، وانعكاس ذلك على تعقد البنية النفسية وعلاقتها مع الواقع.

إن الموقف الجمالي والفني لا ينفصل عن الحلم الإنساني وطموحاته والمعاناة الناتجة بين الواقع والرغبة

عودة إلى البداية

كما قلنا، إنّ محاولة التصدي لمسألة الظاهرة الفنية نقلت النقاش إلى مسألة قد تكون قريباً مَحطّ صراع إيديولوجي ضمن خط التغيير نفسه، وهي حسب البعض معترضاً: «لماذا تضخّمون الجانب النفسي في النقاش البرنامجي؟!». وفي المساحة المتبقية من المادة: كيف يمكن للنمط الليبرالي المميز للمرحلة التاريخية الراهنة وبنيته النفسية «مع الفروقات بين المجتمعات» أن تطبع الظاهرة الفنية والأدبية بملامحها؟

في كتيّب «الماركسية والشعر» يقول جورج تومسون وهو شيوعي بريطاني إن الموقف الجمالي والفني لا ينفصل عن الحلم الإنساني وطموحاته والمعاناة الناتجة بين الواقع والرغبة. هكذا مثلاً تأسس التيار الرومنسي في ظروف انهيار العلاقات الاقطاعية كرد فعل محافظ. وإذا كانت الليبرالية أسست لدى القوى الاجتماعية المقهورة موقف قبول الواقع، وهو ما أسس لبنية نفسية «هاربة» من المعاناة نحو «السعادة» الوهمية في الواقع الرأسمالي نفسه، وأقصى علاقتها الفنية في التعبير «الذاتي الفردي» الذي يقع على مسافة «نفسية» من معاناته. هكذا انهار مصدر الإنتاج الفني والأدبي إنتاجاً وتذوقاً، لأنها عملية حسب «غوته»: بلورة جوهر الظاهرة وتبيانها لمن لا يستطيع النطق بها. أمّا الانحدار الفني والأدبي يبدو أنه ظاهرة أعمق، بحاجة إلى التناول المستقل بعيداً عن التحسّر والنظرة الماضوية، وتحتاج اتجاهاً فنياً يستند إلى بعد سياسي جذري يبتعد عن الموقف الليبرالي بالضرورة.